

حاشية الشيخ محمد عليش

على

شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

على

إيساغوجي

في غلام المنطوق

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٢٥١٢٠٨٤٧



حاشية الشيخ محمد عlish

شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري  
على

إِسْمَاغِيلِي

فِي عِلْمِ الْمِنْطِقِ



الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث  
الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٥١٢٠٨٤٧



اسم الكتاب : حاشية الشيخ محمد عlish علي

شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

اسم المؤلف : محمد عlish

اسم الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث

العنوان : ٩ درب الأتراك خلف الجامع

الأزهر الشريف

رقم الإيداع : ٢٣٩٠ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي / I.S.B.N

٩٧٧-٣١٥-١٧٦-X

المطبعة : دار الطباعة المحمدية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُبْحَانَكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ







هذه حاشية العالم العامل والفاضل الكامل

وحيد عصره وفريد دهره مولانا

السيد محمد عيش على شرح شيخ

الاسلام على ايساغوجي

في علم المنطق نفمنا

الله بهم

ويعلمهم

آمين

« تنبيه قد وضعنا شرح شيخ الاسلام في الصلب »

« وفصلنا بينه وبين الحاشية بجدول واتماماً للفائدة »

« وضعنا شرح الشيخ عيش المحشي المذكور على الهامش »



طبع على نفقة حضرة الاديب الفاضل



سبط الشيخ المحشي المذكور

كل نسخة من هذا الكتاب لم تكن مختومة بمختنات مسروقة



حقوق طبعه محفوظة



طبع بمطبعة النيل لصاحبها مصطفى بك شاكر وأخيه

بجوار الازهر بمصر سنة ١٣٢٩ هجرية



# بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين  
وحجة الطالبين قدوة المارقين مربى السالكين شيخ الاسلام والمسلمين ذو  
التصانيف الحميدة والفتاوى المفيدة وانا لىف الجامعة النافعة والابحاث  
الساطعة انقاطمة زين المحافل فخر الاماتل أبو الفضائل والفواضل أبو يحيى  
زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصارى الشافعى أمتع الله بوجوده  
وتفيع بعلومه وجوده بمحمد وآله وعترته آمين بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين  
(أما بعد) فيقول عبدالله محمد عيش هذه فوائد لطيفة على شرح شيخ  
الاسلام زكريا الانصارى على رسالة أمير الدين الابهرى فى المنطق لخصتها  
من حواشيه للشيخ ابراهيم اندخى وغيره للمبتدئين \* والله سبحانه وتعالى  
المعين (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يناسبه من علم المنطق المؤلف فيه المتن  
والشرح الذى هو قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن عن الخطأ  
فى فكرة وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة  
التوصل بها الى مجهول تصوري أى ادراك حقيقة مفردة موضوعا كانت  
أو محمولا أو مقدا أو تاليا أو نسبة أو غيرها أو تصديقي أى ادراك وقوع  
النسبة الكلامية أولا وقوعها كان الادراك فيها جازما مطابقا للواقع عن  
دليل أم لا فتشمل المعرفة والتقليد والظن والشك والوهم والجهل المركب  
أو من حيث توقف الموصل الى ذلك عليها توقفا قريبا أو بعيدا وادوا الموصل  
الى التصور قولاً شارحا ومعرفا وتعريفيا ويتوقف توقفا قريبا على الكليات  
الحس لتألفه منها وبعبدا على أقسام اللفظ والموصل الى التصديق حجة  
وقياسا ويتوقف على القضية وأحكامها توقفا قريبا لتألفه منها وعلى الموضوع  
والمحمول والمقدم والتالى والاسفر والا كبر والاوسط والكليات وأقسام  
اللفظ توقفا بعيدا ولما توقفت افادة المعلومات التصورية والتصديقية



واستفادتها على أقسام اللفظ والدلالة قسموه الى مفرد لا يدل جزؤه على جزء منه. دلالة مقصودة ومؤلف يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة وقسموا المفرد الى جزئي مانع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه كعلم شخصي وكلّي لا يمنع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه وقسموا الكلّي الى نوع وهو تمام الماهية كالانسان بالنسبة الى أفراد وجنس وهو جزؤها المشترك بينها وبين غيرها كالحوان بالنسبة للانسان وفصل وهو جزؤها المساوي لها كالثائق بالنسبة للانسان وخاصة وهو عرضها القاصر عليها كالتأخك بالنسبة له وعرض عام وهو عرضها المشترك بينها وبين غيرها كالمتفلس بالنسبة له وعرفوا الدلالة بأنها فهم أمر من أمر أو بأنها كون أمر صالحا لان يفهم منه أمر وقسموها باعتبار المدلول الى مطابقة وهي الدلالة على تمام المعنى من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان ناطق وتضمن وهي الدلالة على جزئه من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان أو ناطق والتزام وهي الدلالة على لازم المعنى لزوما بينا لا يحتاج لدليل ذهني خاصا بأن يكفي تصور المعنى في حكم العقل بالازم كدلالة المعنى على البصر باعتبار الدال الى لفظية وغيرها وباعتبار سببها الى وضعية وعقلية وطبيعية فاللفظية الوضعية كدلالة اللفظ على ما وضع هو له والعقلية كدلالته على لفظه والطبيعية كدلالة الانين على الوجع وغير اللفظية الوضعية كدلالة الاشارة أو الكتابة على ما وضعت هي له والعقلية كدلالة الصنعة على صانعها والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الاستعياء وصفرة على الخوف واعتبروا من الاقسام الستة خصوص اللفظية الوضعية وقسموا المركب الى تقيدي ومنه المعروف والقول الشارح المتقسم الى حدثام كحيوان ناطق في تعريف الانسان وناقص كجسم ناطق فيه ورسم كذلك كحيوان ضاحك أو جسم ضاحك فيه والى استادي منقسم الى انشائي كالامر والتهى وخبري وهي القضية المحتملة الصدق والكذب من حيث ذاتها المتقسمة الى حملة دالة على ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه منه وشرطية متصلة دالة على لزوم التالي المقدم أو نفيه لزومية وهي ما حكم فيها بذلك لملاقة مقتضية له ككون أحد طرفيها علة للآخر نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه أو كون عاتهما واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة أو اتفاقية





وهي ما حكم بذلك فيها غير علاقة نحو ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق  
 ومنفصلة دالة على تنافيهما أو تنفيه اما ثبوتها وتقيها وهي الحقيقة نحو العدد اما  
 زوج أو فرد أو ثبوتها فقط وهي مائة الجمع فقط نحو الجسم اما شجر أو حجر  
 أو تنفيا فقط وهي مائة الخلو نحو زيدا ما في البحر أو لا يفرق وإلى كنية  
 وهي ما موضوعها كلي مقرون بسور كلي أو قصد فيها عموم أوضاع مقدمها  
 كذلك وإلى جزئية أي موضوعها كلي معه سور جزئي أو مقيدة ببعض  
 أوضاع مقدمها كذلك وإلى شخصية موضوعها جزئي أو مقيدة بوضع معين  
 لمقدمها وإلى مهمة موضوعها كلي لا سور معه أو مقيد بأوضاع مجتمعة بلا سور  
 وصفة نسبة القضية حملية أو شرطية تسمى مادة وعنصر أو اللفظ الدال عليها  
 يسمى جهة وتنقسم إلى الضرورة وهو الوجوب العقلي أي عدم قبول الانتفاء  
 وفروعها سبعة والدوام وصوره ثلاث والامكان وصوره خمسة والاطلاق  
 وهو الحصول بالفعل من غير تقييد بضرورة ولادوام وصوره خمسة أيضا  
 ومن القضيتين يتألف القياس الذي يلزم من تسليمه لذاته قول ليس إحدى  
 مقدمتيه وينقسم باعتبار نتيجته إلى اقتراني وهو ما لم تذكر فيه النتيجة  
 ولا تنقيضها بالفعل بل بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث  
 واستثنائي فيه النتيجة أو تنقيضها بالفعل نحو ان كانت الشمس طالمة فالنهار  
 موجود لكن الشمس طالمة فالنهار موجود ونحو ان كانت الشمس طالمة  
 فالنهار موجود لكن النهار ليس موجودا فليست الشمس طالمة وباعتبار  
 مقدمتيه إلى حملي نحو ما تقدم وشرطي نحو كلما كانت الشمس طالمة كان  
 النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كانت الأرض مضيئة ينتج كلما  
 كانت الشمس طالمة كانت الأرض مضيئة وإلى برهاني وهو ما ألف من  
 مقدمتين يقينيتين نحو ما تقدم وجدل وهو المؤلف من مقدمتين مشهورتين  
 أو مسلمتين نحو هذا عدل وكل عدل حسن فهذا حسن وخطابة مؤلفة من  
 مقدمتين مظهرتين نحو فلان يمشي ليلا بالسلاح وكل من يمشي بالسلاح ليلا  
 سارق ففلان سارق وشعر مؤلف من مقدمتين متخيلتين تنبئ عنهما  
 النفس أو تنقبض نحو العسل ياقوتة سيالة وكل ياقوتة سيالة شفاء من كل داء  
 فالعسل شفاء من كل داء ونحو العسل مرة صفراء وكل مرة صفراء موهوعة  
 فالعسل موهوع ومغالطة مؤلفة من مقدمتين كاذبتين شبيهتين بالحق أو بالمشهور



نحو كل انسان حمار وكل حمار جمار فكل انسان جمار \* اذا علمت هذا فلفظ  
الباء في البسملة مفرد جزئي استعمالا اتفاقا وفيه وضعا خلافا فقبيل جزئي  
وضع بوضع عام وقيل كلي كذلك وتفسيرها بالالصاق تعريف لفظي كتعريف  
البر بالقمح ولفظ اسم فيها مفرد كلي جنس باعتبار معناه اللغوي لشموله  
أنواع الكلمة الثلاثة ونوع باعتبار معناه النحوي وتعريفه لغة بما أنبأ عن  
مسمى لفظي وعرفا بما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمن وضما حد تام  
ولفظ الله مفرد جزئي وتفسيره باسم الذات الواجب الوجود. تعريف  
لفظي ولفظ الرحمن مفرد كلي وضما جزئي استعمالا وقيل جزئي وضما  
أيضا لأنه علم عليه تعالى كلفظ الله وتفسيره بأنه اسم ذات قام به الرحمة  
لفظي ولفظ الرحيم كلي وضما واستعمالا من قبيل الصفة العامة وتعريفه  
كتعريف الرحمن هذا بعض ما يتعلق بها بحسب التصورات وأما الكلام  
عليها بحسب التصديق فلي أصالة بائها وتعلقها بنحو أو ثل قضيتهما حمليّة  
شخصية وان قدر يؤلف كل مؤلف فهي محصورة كلية وان قدر يؤلف  
بعض المؤلفين فمحصورة جزئية وان قدر يؤلف المؤلف ولم ينظر لكل  
ولا بعض فمهمة وعلى زيادتها فان اعتبرت الاضافة للمعد فمحصورة وللانقراض  
فكلية وللجنس في ضمن بعض غير معين فجزئية وللجنس في ضمن الافراد  
مجملة فمهمة ومادتها الامكان العام أي عدم الاستحالة الصادق بالوجوب  
والجواز أو الخاص أي عدم الوجوب والاستحالة فيختص بالجواز  
أو الاطلاق العام أو المقيد بنفي الضرورة أو الدوام أو بالوقت أو الحين هذا هو  
الظاهر وغيره تكلف ويتحصل من قضيتهما كل ابتدائي أو تاليفي بسم الله  
الرحمن الرحيم فجميل كبري لصغري سهلة التحصيل أي هذا ابتدائي  
أو تاليفي فينتج من الشكل الاول هذا بسم الله الرحمن الرحيم فيكون الكلام  
استدلالا عليها بقضايا قياساتها معها وقوله الرحمن يصلح دليلا للكبرى هكذا  
الرحمن مفق نعم الدنيا وكل من كان كذلك يستحق أن يشتدأ باسمه  
والرحيم يصلح جوابا عن شبهة واردة عليها وهي ان مجرد كون هذه الذات  
منعما في الدنيا لا يوجب الابتداء باسمه فاجيب بأنه منعما في الآخرة أيضا  
ويمكن جعل الحديث دليلا عليها هذا بعض ما يتعلق بها من التصديق أيضا  
وهو خلاصة وايضاح ما في ابداع حكمة الحكيم فيما يتعلق بسم الله الرحمن





الحمد لله الذي منح أحبه باللطف والتوفيق ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق

الرحيم للعلامة الحادسي (قوله الحمد لله) لفظ الحمد مفرد كلي جنس متنوع الحمد قديم لقديم وهو حمد الله تعالى ذاته تعالى وحمد قديم لحادث وهو حمد الله تعالى رسله وأنبياءه وملائكته وصالحى المؤمنين وحمد حادث قديم وهو حمد المخلوقين خالقهم وحمد حادث حادثا وهو حمد المباد بمضاهيهم بقضية حمليه شخصية ان اعتبرت ال عمديه وكلية ان اعتبرت استقرافية وجزئية ان اعتبرت جنسية في ضمن بعض غير معين ومهمة ان اعتبرت جنسية في ضمن أفراد جملة ومادتها الامكان العام أو الاطلاق العام أو الدوام المطلق أو الضرورة المطلقة ان اعتبر المهور حمد القديم القديم (قوله الذى) مفرد كلي خاصة لانه فى قوة المشتق أى المانع وضما جزئى استمالا (قوله منح) أى أعطى يتعدى لثنين بنفسه تارة تقول منحه درهما وتارة يتعدى للثانى بالباء كإفعل الشارح فلاحاجة لنضمينه معنى خص أو أكرم محمول وموضوعه ضمير مقدر بهو عائد على الموصول المستعمل فى ذات الله تعالى فهى قضية حمليه شخصية مادتها الامكان العام أو الخاص أو الاطلاق العام (قوله أحبه) مفرد كلي خاصة جمع حبيب فمبلى بمعنى محبوب أو محب والاول مستلزم الثانى اذ من أحبه الله وفقه وهدهد لجه الله تعالى دون العكس اذ من أحب الله تعالى ولم يتبع رسوله لا يحبه الله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحبك الله (قوله باللطف) مفرد كلي خاصة به تعالى (قوله التوفيق) مفرد كلي خاصة به تعالى وما توفيقى الا بالله أى خلقه تعالى قدرة أى كسب الطاعة حالها فلا يشمل صفة غير المتلبس بها كافر أو غيره (قوله ويسر) محمول موضوعه ضمير عائد على الموصول المستعمل فى ذات الله تعالى أيضا فقضية حمليه مخصوصة أيضا مادتها الاطلاق العام أو الامكان العام أو الخاص أيضا (قوله سلوك) مفرد كلي عرض عام باعتبار مضاهي الاصلى وخاصة باعتبار المعنى المراد (قوله سبيل) مفرد كلي نوع (قوله التصور) مفرد كلي نوع من العلم أى ادراك الصورة كانت لموضوع أو محمول أو مقدم أو تال أو نسبة أو غيرها وسبيله القول الشارح (قوله والتصديق) مفرد كلي نوع من العلم أيضا أى ادراك صدق النسبة الكلامية أى موافقتها للنسبة

الحمد لله رب العالمين  
الذى سهل سلوك سبيل  
التصور والتصديق





والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادي الى سواء الطريق وعلى  
آله وصحبه الخائزين للصدق والتحقيق (وبعد) فهذا شرح لطيف لكتاب  
الواقعية أو كذبها أي مخالفتها لها ويتوقف على تصور الموضوع والمحمول  
أو المقدم والتالي والنسبة وهل هي شروط له أو شطوره معه فهو بسيط على  
الاول ومركب على الثاني من ثلاثة تصورات والابقاع أو الاتزاع وبقي  
ثالث بتركيبه من تصور النسبة والابقاع أو الاتزاع فقط وسيله الحجة  
(قوله والصلاة والسلام) كلاهما مفرد كلي جنس موضوع فتضيقته حمولة  
شخصية ان اعتبرت ال عهدية وكلية ان اعتبرت استغراقية وجزئية ان  
اعتبرت جنسية في ضمن بعض افراد غير معينة ومهملة ان اعتبرت جنسية  
في ضمن افراد مجملة (قوله أشرف) مفرد كلي خاصة ولا تملل أشرفيته صلى  
الله عليه وسلم باختصاصه بزايا لانه لا يقتضي الافضالية ولانه سوء أدب  
في حق البين المفضل هو عليهم بنفها عنهم ولانها مصادرة ان بنينا على ان  
الاشرفية الاختصاص بالمرتبة ولان تشريفه تعالى لا يمل ذلك فضل الله  
يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم (قوله خلقه) مفرد كلي عرض عام  
(قوله محمد) مفرد كلي وضما خاصة وجزئي استعمالا علم شخصي منقول من  
اسم مفعول حمد المضاعف (قوله الهادي) مفرد كلي خاصة أي الدال  
(قوله سواء) مفرد كلي عرض عام أي مستقيم (قوله الطريق) مفرد كلي  
نوع أي دين الاسلام (قوله آله) مفرد كلي خاصة أي قريبه أو تابعه (قوله  
وصحبه) مفرد كلي خاصة أي الذي اجتمع به مؤمننا به بعد بنه (قوله الخائزين)  
مفرد كلي خاصة أي المتصفين (قوله للصدق) مفرد كلي خاصة أي مطابقة  
النسبة الكلامية النسبة الواقعية (قوله والتحقيق) مفرد كلي خاصة أي  
الايان بالنسبة على الوجه الحق أو اثباته بدليله (قوله وبعد) فهذا الخ  
الواو نائبة عن اما واما نائبة عن مهما يكن فتضيقته شرطية متصلة اتفاقية  
ولفظ بعد مفرد كلي نوع من جنس الزمان أو المكان ولفظ اسم الإشارة  
مفرد كلي عرض عام وضما وجزئي استعمالا وقيل جزئي فيهما (قوله شرح)  
مفرد كلي جنس وضما وخاصة استعمالا وهذا باعتبار اللغة وباعتبار المعرف  
جزئي من قيل علم الشخص أي الفاظ خاصة دالة على معان كذلك (قوله  
لكتاب) مفرد كلي خاصة أي مكتوب ومؤلف ان قيل الاولى لرسالة

والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد الدال على  
مستقيم الطريق وعلى  
آله وأصحابه ذوى  
التحقيق ومن تبهم من  
الى التوفيق أو أمان بعد  
فهذا شرح للرسالة



العلامة أثير الدين الأبهري رحمه الله المسمى بإيساغوجي في علم المنطق  
يحل ألفاظه وبين مراده ويفتح مقلده

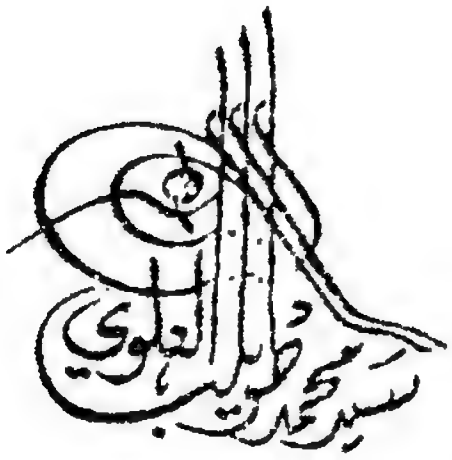
الأبهري في المنطق  
أسكن الله سبحانه وتعالى  
بفضله مؤلفها الفزف  
المليه والله تبارك وتعالى  
المستعان وعليه التكلان

لموافقة عبارة المصنف يقال سلك المصنف سبيل التواضع والشارح سلك  
سبيل الأدب منه (قوله العلامة) بشد اللام مفرد كلّي خاصة صبغة مبالغة  
وتأوه لتوكيدها أي كثير العلم (قوله أثير) مفرد كلّي أي مختار فهو عرض  
عام (قوله الدين) مفرد كلّي جنس أي ما يتدين به ويقدر مضافه أي أهل  
ثم قل مجموع أثير الدين وسمى به المصنف فصار مفردا جزئيا علما شخصا  
(قوله الأبهري) بفتح الهمز والموحدة وسكون الهاء أي منسوب إلى أثيرا  
كذلك اسم قبيلة مفرد كلّي عرض عام ثم غلب على المصنف فصار جزئيا  
علم شخص (قوله رحمه الله تعالى) رحم محمول والاسم الشريف موضوعه  
في قضية حملية مخصوصة ثم قل المركب إلى الداء فصار انشائيا وخرج  
عن القضية (قوله المسمى) بفتح السين والميم الثاني متقلا مفرد كلّي عرض  
عام نصت كتاب (قوله بإيساغوجي) مفرد جزئي علم شخص ويأتي للشارح  
الكلام عليه (قوله في علم المنطق) لفظ علم بكسر فسكون مفرد كلّي جنس  
والمنطق بفتح فسكون فكسر مفرد كلّي جنس ان كان مصدرا ونوع ان اعتبر  
اسم زمان أو مكان ثم قل من المعنى المصدرى وسمى به هذا العلم فصار جزئيا  
علما شخصا لا إضافة من إضافة المسمى لاسمه والظرفية مجازية من ظرفية  
الدال في مدلوله (قوله يحل) بفتح فضم محمول وموضوعه ضمير مستتر فيه عائد  
على الشرح في قضية حملية شخصية (قوله ألفاظه) مركب إضافي  
إضافته للبيان أي يضبطها وبين موضوعها ومحولها فتب هذا يحل العقد  
في التسهيل وتناسي التشبيه وادعى دخول المشبه في المشبه به وقدر استمارة  
اسمه له واشتق يحل بمعنى يضبط الح على سبيل الاستمارة التصريحية التسمية  
(قوله بين) بضم ففتح فكسر متقلا محمول موضوعه ضمير الشرح في قضية  
مخصوصة (قوله مراده) بضم الميم مركب إضافي إضافته لادنى ملابسة أي  
المعنى الذي أراده المصنف بالفاظ كتابه (قوله ويفتح) مجرى فيه نحو ما تقدم  
في محل وبين (قوله مفاقه) بضم فسكون ففتح أي المعنى الخفي من المعاني  
المرادة به فتب الخفاء بالخلق في الصعوبة والتعسر وتناسي التشبيه وأدرج  
المشبه في المشبه به وقدر استمارة المصدر واشتق منه مطلق بمعنى خفي على



ويقيد مطلقه على وجه لطيف ومنهج منيف وسميته المطلق والله أسأل أن ينفع به  
وهو حسبي ونعم الوكيل

سبيل التصريحية التبعية وقرينتها إضافة مطلق لضمير الكتاب (قوله ويقيد)  
بضم ففتح فكسر متقلا يجري فيه نحو ما تقدم في محل (قوله مطلقه) بضم فسكون  
فتح مفرد كلي عرض عام أي المعنى الذي أطلقه المصنف وحقه انتقيد سهوا أو  
انكالا على الشارحين (قوله على وجه الخ) أي طريق ووصف مفرد كلي نوع تنازع  
فيه الأفعال الأربعة (قوله لطيف) مفرد كلي عرض عام أي حسن أو مختصر أو  
ظاهر (قوله منهج) بفتح فسكون ففتح مفرد كلي نوع أي طريق واضح (قوله  
منيف) بضم فكسر مفرد كلي عرض عام أي عال علوا مضويا وأصله جبل أو حصن  
صغير في جبل فشبه العلو المعنوي بالانافة في مطلق الارتفاع وتناسى التشبيه وادعى  
أن المشبه من أفراد المشبه به وقد استعاره الانافة لعلو المعنوي واشتق منها منيف  
بمعنى عال علوا مضويا (قوله وسميته) بشد الميم حمليّة شخصية، موضوعها التناء  
المضمومة ومحوها الفصل (قوله المطلق) بفتح الميم واللام مفرد كلي نوع فشبه شرحه  
بمطلع الشمس في أن كلا محل لطلوع، زيل الظلمة والخفاء وتناسى التشبيه وأدرج  
الأول في الثاني واستعار المطلق للشرح تبعا للتشبيه ظهور المعاني بطلوع الشمس في  
مطلق ظهور تام التفع ومزيل الخفاء واستعارة الثاني للأول تقدير أو اشتقاق المطلق  
من الطلوع على سبيل التصريحية التبعية فصار المطلق جزئيا علما شخصيا (قوله  
أسأل) حمليّة شخصية، موضوعها ضمير المتكلم المقدربا نا ومحوها أسأل (قوله ينفع)  
حمليّة مخصوصة، موضوعها ضمير الجلالة ومحوها ينفع وحذف مفعوله لافادة  
عمومه أي كل أحد والظاهر أنه أراد به كل قارئ أو كاتب أو محصل أو ساع في شيء  
منه فهو عام مخصوص أو مراد به الخصوص والفرق بينهما أن الأول عموميه مراد  
تناولا لاحكاما والثاني لم يرد عموميه فيهما وإن قرينة الأول لفظية كالتمت والحال  
والشرط والاستثناء وقرينة الثاني معنوية وإن قرينة الأول قد تنفك عنه وقرينة  
الثاني لا تنفك عنه وإن الأول حقيقة والثاني مجاز، رسل (قوله وهو حسبي) قضية  
حمليّة مخصوصة موضوعها ضمير الله تبارك وتعالى ومحوها حسب وهذا إن أبقيت  
على أصلها فإن قلت لانشاء الاحتساب فليست قضية ومعنى حسب كافى فهو مفرد  
كلى من قبيل الخاصة (قوله نعم) بكسر فسكون فعمل لانشاء المدح فاعله الوكيل  
والخصوص بالمدح مقرر أي الله تبارك وتعالى فليست قضية والمطلق اما على حسب





قال رحمه الله تعالى (بسم الرحمن الرحيم) أي ابتدئ، وابتدأ بالسملة عملاً بكتابه العزيز ونخب كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجزم أي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (نحمد الله) أي تني عليه بصفاته إذا الحمد هو التناء باللسان على الجمل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل أم

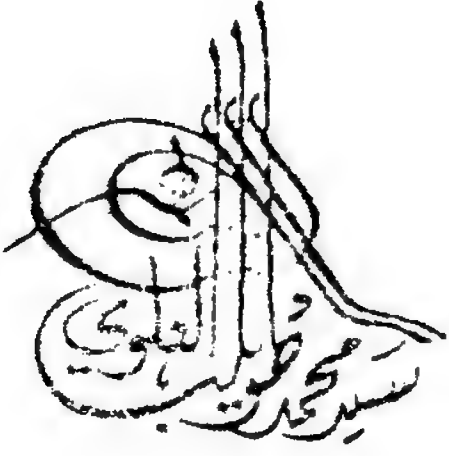
وهو مفرد لا يوصف بخيرية ولا انشائية أو على جهة وهو حسي بتقدير أقول قبل نعم أو الواو استثنائية أو نقل هو حسي لانشاء الاحتساب وعلى كل فلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وهذا على منعه ولا اشكال فيه على جوازه (قوله قال) محمول وموضوعه ضمير المصنف فهي حمليّة شخصية (قوله أي ابتدئ) تقدير لتعلق الباء وهو محمول على الضمير المقدرباذا فهي حمليّة شخصية والاولى تقديره أولف لدلالة المقام على عدم ايهاه قصر التبرك بها على حال الابتداء اليضاوي يضر كل شارع في شيء المتعلق من مادة ما جعلت مبدأ له (قوله وابتدأ) أي المصنف حمليّة شخصية (قوله عملاً) الاولى اقتداء وزيادة عملاً قبل بنخب (قوله ويخير كل الخ) اضافته للبيان (قوله أمر) أي شيء (قوله ذي) أي صاحب (قوله بال) أي شرف شرعي (قوله مقطوع) أي معدوم أو ناقص (قوله بحمد الله) أي بدل بسم الله الرحمن الرحيم (قوله رواه) أي الخبر بالروايتين الخ حمليّة جزئية وكذا حسنه ابن الصلاح الخ (قوله نحمد الله) على جعل النون لامظمة فهي شخصية وعلى انها المشاركة فمهملة (قوله ذا الحمد) أي معناه لغة علة للتفسير قبله (قوله التناء) بتقديم المثلثة على النون أي الذكر أو الاثنيان بنخب جنس (قوله باللسان) أي ان الواقع على ان التناء الذكر باللسان ولاخراج الاثنيان بغيره على انه الاثنيان وفيه انه يخرج حمداً قديماً له أو للحادث فالاولى ابدال اللسان بالكلام ليضمها (قوله على الجمل) أي لاجله فصل مخرج التناء لاجل قيسح (قوله الاختياري) أي الحاصل باختيار المحمول فصل مخرج التناء باللسان لاجل جمل غير اختياري له كطول قامت وجهه وشرف نسبه وفيه انه يخرج حمد الله تعالى لذاته وصفاته القديمة وأجيب بأن المراد بالاختياري ما ليس باضطراري وبالترام خروج وجهه وان مدح لاحمد (قوله على جهة التبجيل) اضافته للبيان فصل مخرج التناء باللسان على جمل اختياري على جهة التهمك والسخرية (قوله والتعظيم) عطف تفسير (قوله تعلق) أي وقع التناء على جمل من الفضائل الخ (قوله بالفضائل) جمع فضيلة أي الصفة التي لا يتوقف اثباتها المصنف

قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أولف اقتداء بالقرآن العزيز وعملاً بحديث أول ما كتبه القام بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتاباً فاكتبوها أوله وفي رواية اذا كتبتم كتاباً فاكتبوا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم وقال رحمه الله تعالى (نحمد الله) أي تني عليه بصفاته الجميلة فان الحمد لمة التناء بالكلام على جميل غير طبعي بقصد التعظيم اقتداء بالقرآن العزيز وعملاً بحديث كل أمر ذي بال لا يبدأ بحمد الله فهو أجزم أي ناقص لبركة فيه وعبر بالجملة الفعلية الدالة على عدم الدوام اعترافاً بمجزئه عن ادامة الحمد وعبر بالنون الدالة على المشاركة اعترافاً بمجزئه عن استقلاله بحمد الله سبحانه وتعالى وصلة محمده



بالفواضل وابتدأ ثانياً بالحمد للامم وجمع بين الابتداءين عملاً بالروايتين السابقتين  
واشارة الى انه لا تعارض بينهما اذا الابتداء حقيقي وازا في فالحقيقي حصل بالبسملة  
والا اضافي بالحمدلة وقدم البسملة عملاً بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعلية على  
الاسمية هنا وفيما يأتي قصدا لظهور المعجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات  
والدوام واتى بنون العظمة

بها على ظهور أثرها في غيره كالعلم والتقوى (قوله بالفواضل) جمع فاضلة أي الصفة  
التي يتوقف انبثاقها الموصوفها على ظهور أثرها في غيره كالشجاعة والكرم والعفو  
والعلم (قوله للامم) أي اقتداء بالقرآن وعملاً بالحديث (قوله الابتداءين) أي  
أي الابتداء بالبسملة والابتداء بالحمدلة (قوله بالروايتين الخ) أي رواية بسم الله  
ورواية بحمد الله (قوله الى انه) أي الشأن (قوله لا تعارض بينهما) غاياتي التعارض  
على روايتي بسم الله الرحمن الرحيم وبالحمد لله بضم الدال على الحكاية سواء كانت  
الباء لاتعدية أو الاستمانية أو المصاحبة لان الاستعانة بشيء أو مصاحبته في الابتداء  
تقوت ذلك بغيره (قوله اذا الابتداء حقيقي) أي وهو تقديم الشيء على كل ما عداه علة  
لنفي التعارض بينهما (قوله وازا في) أي تقديم الشيء بالاضافة المقصود سواء قدم  
على غيره أيضا أم لا فهذا عام والحقيقي خاص (قوله) فالحقيقي أي والاضافي أيضا  
لما تقدم (قوله بالبسملة) أي الابتداء بها (قوله والاضافي) أي وحده (قوله بالحمدلة)  
أي الابتداء بها (قوله وقدم البسملة على الحمد) مستأنف استئنافا بيانيا جواب عن  
سؤال مقدور بأن التعارض يندفع بتقديم الحمد على البسملة أيضا فلم يقدمه عليها  
فيكون الابتداء به حقيقيا وازا فيا وها اضافي فقط (قوله عملاً) الأولي اقتداء (قوله  
واختار) أي المصنف حملة شخصية (قوله الفعلية) أي المنسوبة بالفعل لتصديرها  
به نسبة الكل لجزء (قوله الاسمية) أي المنسوبة للاسم لتصديرها به كذلك (قوله  
هنا) أي في صيغة الحمد (قوله وفيما يأتي) أي في نسأله ونصلي (قوله قصدا الخ) مفعول  
له لاختار السعاية هنا وفيما يأتي (قوله بمضمونها) أي المعنى الذي تضمنته الجملة ودلت  
عليه من الحمد والصلاة والسؤال (قوله على وجه الثبات) اضافته للبيان (قوله  
والدوام) عطفت تفسيراً وأفاء كلامه ان الاسمية تفيد دوام مضمونها وهو كذلك لكن  
يوضحها بل بواسطة العدول اليها عن الفعلية (قوله واتى) أي المصنف حملة شخصية  
دفع بها ما يتناول التعبير بنون العظمة لا يناسب مقام الحمد لان الغرض منه تعظيم المحمود  
لا الحامد فالمناسب له نداء الحامد وتواضعه واظهاره عظمة المحمود (قوله بنون)





اظهار للزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امثالاً لقوله تعالى واما  
بنعمة ربك فحدث أي نحمده حمداً بليغاً (على توفيقه) أي أي خلقه قدرة الطاعة فينا  
عكس الخذلان فانه خلق قدرة المصيبة وانما حمداً الله على التوفيق أي في مقابلته  
لامطلقاً لان الاول واجب والثاني مندوب (ونسأله طريقة

المعظمة) إضافة الدال للمدلول (قوله اظهاراً إلخ) مفعول له لا تأتي إلخ (قوله  
للزومها) أي المعظمة (قوله من تعظيم إلى آخره) بيان للزومها (قوله  
بتأهيله) أي جملة أهلاً وقابلاً تصوير لتعظيم الله تعالى له والاولى بحمله على  
(قوله امثالاً إلخ) علة للمعمل مع علة أي فالتصوير بنون المعظمة مناسب لمقام الخذلانها  
لاظهار نعم المحمود الموجبة لحمده فتضمنت تعظيمة وحمده (قوله أي نحمده) هو  
لفظ المتن أتى به الشارح هنا ليقربه من معموله لطول الفصل بينهما بكلام الشارح  
(قوله بليغاً) أي مطابقاً لمقتضى حاله من اظهار عظمة المحمود والتحدث بنعمته  
الموجبة لحمده (قوله خلقه) جنس شمل التوفيق وغيره (قوله قدرة) فصل  
مخرج خلقه تعالى غيرها وإضافة قدرة الطاعة فصل مخرج الخذلان وقدرة  
الطاعة الكسب المقارن لها فلا يدخل في التمرير حالة الكافر والفاسق حتى  
تخرج بزيادة وتسهيل سبيل الخير (قوله عكس) أي ضد ومقابل (قوله فانه)  
أي الخذلان إلخ علة عكس إلخ (قوله) حمداً أي المصنف حملياً شخصية (قوله  
لامطلقاً) أي في مقابلة الذات والصفات غير الفعلية لا خالياً عن محمود عليه اذ هو من  
أركان الحمد فيتنى الحمدات فتفاء وتسمية الحمد على الذات والصفات غير الفعلية مطلقاً  
اصطلاح فلا مشاحة فيه بأنه مقيد بالذات أو الصفات فلا وجه لتسميته مطلقاً (قوله  
لان الاول) أي الحمد على التوفيق علة لحمده عليه لامطلقاً وأورد ان عبارة المصنف فيها  
حمداً مطلقاً أيضاً بقوله نحمده الله ومقيد بقوله على توفيقه فكيف قال الشارح لامطلقاً  
واجيب بأن المعنى لامطلقاً فقط (قوله واجب) أي لفعله تعالى واشكر إلى ولا  
تكفرون وقوله تعالى اثن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد وقوله  
تعالى واما بنعمة ربك فحدث ابن السبكي شكر المتم واجب بالشرع وهذا على ظاهره  
ان أريد شكر القلب أي اعتقاد ان كل نعمة من الله تعالى لقوله تعالى وما بكم من نعمة  
فن الله وان أريد شكر اللسان فعني وجوبه كون ثوابه كثرة الواجب على انه  
واجب في الممر مرة (قوله والثاني) أي الحمد المطلق للذات والصفات غير الفعلية لفظاً  
ونية (قوله مندوب) أي لانه ليس من الشكر الواجب بالنص والمراد ما زاد على المرة

(على توفيقه) أي خلق الله  
سبحانه وتعالى القدرة  
على الطاعة أي الكسب  
المقارن لها فحمده مقيد  
فهو من الشكر الواجب  
وكون الجملة لانشاء الحمد  
أولى من كونها للاخباريه  
لاحتماله عدم وقوعه وان  
تضمن الثناء على المحمود  
بكونه أهلاً لان بحمد  
وهو حمد لكنه لا يبادل  
الصريح (ونسأله) أي  
الله سبحانه وتعالى (طريقة



هادية) أى دالة لنا على الطريق المستقيم وفي نسخة ونسأله هداية طريقه (ونصلي على محمد) من الصلاة عليه المأمور بها فى خبر أمرنا الله أن نصلي عليك

هادية) أى دالة لاستقامتها  
أى معرفة ونور بصيرة  
على قواعد الاسلام  
وشريعة سيدنا محمد  
عليه أفضل الصلاة  
والسلام وفي نسخة هداية  
طريقه أى الهداية فيها  
أوليا وهي أولى بالجمع  
(ونصلي) أى نطلب من  
الله سبحانه وتعالى ان  
يصلي (عني) سيدنا (محمد)  
أى برحمته رحمة مقرونة  
بتمظيمه



والافرو واجب أيضاً (قوله هادية) نسبة الهداية للطريق مجاز عقلي والحقيقة العقلية نسبتها الى الله تعالى (قوله أى دالة لنا على الطريق المستقيم) المراد بالطريق الدالة المعرفة ونور البصيرة وبالطريق المدلول عليه قواعد الاسلام وشريعة النبي عليه الصلاة والسلام والقواعد الحقة الصحيحة فغاير المدلول الدال وزال الاشكال (قوله هداية طريقه) أى الهداية فيها أوليا وهذه أولى لرعاية الجمع (قوله ونصلي) (الح) الحكمة في ابتداء التصانيف بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انه يجب على العاقل أن يسأل الله تعالى كل ما يحتاج اليه ولو حقيراً كمالح القدر وشراك العمل كما في الحديث وإن كان السؤال يستدعي ملازمة وفر بآمنوا بين السائل والمسؤول وتنق ذلك هنا لكون الحق تعالى في غاية النزاهة والتقديس والسائلين موصوفين بالملائق البشرية والمواثيق النبوية احتاج واسطة لها جهتان جهة تجرد وجهة تعلق وهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأعلامهم رتبة وأرفعهم درجة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهو الواسطة في جميع النعم فوجب القيام بحقه بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واختلاف في انتفاعه بها فقبل به لقبول الكامل الحادث الزيادة وقبل بمدمه لان الله تعالى شرفه عن أن يكون من هو دونه ومحتاج اليه سبباً في نفعه ووفق بينهما بنظر الاول للحقيقة وسلوك الثاني سبيل الادب واشتهر القطع بقبولها واستشكل بلزوم القطع بمولى المصلي عليه مؤناً ولا سبيل اليه وأجيب بأن قبولها شرطه موته مؤناً وبأن قبولها يكون تخفيف العذاب عن مات كافر أو بأن لها جهتين جهة حصول المطلوب للنبي صلى الله عليه وسلم وهي القطعية وجهة ثبابة المصلي عليها وهي مفروضة لمشيئة الله تعالى كسائر الاعمال واختلاف هل الاولى زيادة لفظ السيد تأدياً أو عدمه اتباعاً لاوارد (قوله من الصلاة المأمور بها) (الح) دفع به ما يقال صيغة نصلي خبرية عن صلاة حالية أو استقبالية بصيغة طلبية والاخبار بذلك ليس صلاة قام يحصل المطلوب بها وحاصل الجواب انها مستعمدة في الطلب فهي خبرية لفظاً انشائية معنى فحصل بها المطلوب معنى (قوله من الصلاة المأمور بها) أى دعائنا له بأن الله تعالى يصلي عليه لقضورتنا عما يناسبه وعجزنا عنه فنسكون الصلاة من الرب الكامل على النبي الفاضل (قوله في خبر أمرنا الله أن نصلي عليك) أى بقوله تعالى



فكيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد إلى آخره وهي من الله رحمة  
ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء (و) على (عترته) بالثناء  
فوق أي أهل بيته خير ورد به وقيل أزواجه وذريته وقيل أهله وعشيرته

صلوا عليه وإضافة خبر للبيان (قوله فكيف نصلي عليك) أي بأي صيغة نصلي عليك  
(قوله فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اللهم صل على محمد الخ) أشار بقوله  
الخ إلى تمام الصيغة وهو كافٍ في رواية ابن سعد رضي الله عنه قلت يا رسول الله أمرنا  
الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فسكت ثم قال  
قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى  
آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد والسلام كما علمتم اه  
نقله شيخ الإسلام الشارح في الأعلام في أحاديث الأحكام عن ابن سعد فليس في هذه  
الرواية كما صليت على إبراهيم ولا كما باركت على إبراهيم وفي رواية عن أئمة انبأتهما  
ففي شرح الروض عنه قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن  
صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على  
إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم  
وعلى آل إبراهيم انك حميد مجيد فليس في هذه الرواية في آئتين (قوله وهي) أي  
معنى الصلاة (قوله رحمة) أي مطلقة أو مقرونة بتعظيم المصلي عليه والظاهر أنه  
معنى لنوى حقيقي وقولهم الصلاة في اللغة الدعاء مفاد إذا كانت من غيره تعالى كآدمي  
(قوله استغفار) أي طلب مغفرة ولا يخفى أنه دعاء فلا معنى للمقابلة وأجيب بأنه لما  
كانت صلاة الملائكة دعاء بشي خاص بخلاف صلاة غيرهم احتجج للتبيين والمقابلة  
لكن ورد في حديث جلوس المصلي في مصلاه تفسير صلاة الملائكة بطلب المغفرة  
والرحمة ونهه أن الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه تقول اللهم اغفر له  
اللهم ارحمه فلذا قال بعضهم الحق أن صلاة الملائكة مطلق الدعاء (قوله ومن  
الآدميين) أي والجن (قوله ودعاء) عطف تفسير (قوله بالثناء) أي من فوق  
الساكنة عتب عين هامة مكسورة (قوله أهل بيته) هم علي وفاطمة والحسن  
والحسين وأمهات المؤمنين وقدم هذا لوروده في الحديث (قوله به) أي تفسير  
عترته بأهل بيته بقوله عترتي أهل بيتي (قوله أزواجه وذريته) هذا المعنى لا يشمل  
أياماً كرم الله وجهه ويشمل ما بعد الحسن والحسين من ذريتهما (قوله أهله  
وعشيرته) هذا المعنى يشمل علياً ومن ليس من ذريته من أقاربه صلى الله عليه

(و) على (عترته) بكسر  
العين المهمة وسكون المثناة  
(فوق) أي أهل بيت  
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم



الادنين وقيل نسله ورهطه الادنين وعليه اقتصر الجوهري (أجمعين) تأكيداً (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة وما بعدها (فهذه) المؤلفات الحاضرة ذهنياً ان ألفت بعد الخطبة وخارجاً أيضاً

وسلم (قوله الادنين) أي الاقربين اسم تفضيل من دنا أصله أدنوين قلبت الواو الفألحر كما عقب فتح وحذفت الالتقاء الساكنين مفعول بمحذوف أي أعني أخرج به الأبعد منهما (قوله نسله ورهطه) قريب مما قبله ومعنى المشيرة والرهط القوم والقبيلة (قوله أما بعد فهذه الخ) الأصل مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة هذه الخ فهي قضية شرطية متصلة اتفاقية اذ لا علاقة لاستلزام المقدم التالي (قوله للانتقال) أي عنده (قوله أسلوب) يضم الهدز أي نوع من الكلام (قوله الى آخر) بفتح الهززة والحاء المعجمة أي لا يناسب المتقل عنه فتكسب الاقتضاب شبهاً بالتخاض وهو الانتقال الى المناسب بسبب اشعارها بالانتقل اليه في الجملة فلا يطرق الذهن بقتة فيكون الانتقال اليه اقتضاباً محضاً (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بها) أشار به الى ان الاتيان بها سنة (قوله والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة الخ) أي لانه الأصل المدول عنه للاختصار فحذف مهما يكن من شيء وعوضت عنهما أما فليزهما ما لزمهما من لصوق الاسم والفاء اقامة للآزم مقام الملزوم وابقاء لآثره في الجملة وتقديره صريح في أن بعد متعلقة بالشرط وهو صحيح ولكن الاولى جعلها متعلقة بالجزاء والتقدير مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة والحمدلة هذه الخ ليكون الشرط وجود شيء مطلق وهو محقق فيتحقق جزاءه ولان طالب ابتدائه بها يستدعي تقييده ببعديتها ولاداعي لتقييد الشرط بها (قوله فهذه الخ) جملة شخصية (قوله المؤلفات) أي التي هي الالفاظ أو المعاني أو النقوش أو ما تركب من اثنين منها أو من الثلاثة واختار الاول لاحتياج المعاني الى الالفاظ وعدم يسر النقوش لكل أحد (قوله الحاضرة ذهنياً) أي فقط الخ ظاهر على ان المشار اليه النقوش وحدها أو مع الالفاظ أو المعاني أو معهما أما على انه الالفاظ وحدها أو المعاني كذلك أوهما فهي حاضرة ذهنياً فقط مطلقاً اذ المراد الالفاظ الذهنية لانها القارة وأما

(أجمعين أما بعد) بفتح الهززة  
وشد الميم حرف شرط  
وتفصيل نائب مهما يكن  
والأصل مهما يكن من شيء  
(فأقول هذه) أي  
الالفاظ الذهنية الخاصة  
بالدالة على معانيها



ان ألفت قبلها (رسالة) لطيفة (في) علم (المنطق) وهو آلة قانونية

اللسانية فيبالة تنعدم بمجرد النطق بها والسر في الإشارة إلى المعاني أو الألفاظ الإشارة إلى إتقانها وقوة استحضارها حتى صارت كأنها مبصرة عند المخاطب وإلى كمال فطنته حتى بلغ مبلغاً صارت المعاني عنده كاللبصر واستحق أن يشار له إلى المقول بما يشار به إلى المحسوس المبصر وفي هذا بحث له على تحصيل المعاني (قوله رسالة) بكسر الراء مشتقة من الرسل بفتح الراء وسكون السين وهو الانبعاث على تودة يقال ناقة رسل أي سهلة السير ففيه إشارة واضحة إلى سهولة هذا المؤلف وقلته كما وان عظم ككيفية وسبب تسميتهم المؤلف المختصر رسالة ان أهل البادية والافطار النائية التي هي من العلماء خالية إذا أشكل عليهم أمر كتبوا صورته في أوراق قليلة وبعثوها إلى الأمصار يستأنون علماءها فيجيئون عنها ويرسلونها إلى السائلين فتشبه المؤلف الصغير المبعوث إلى الطالبين بالرسالة المبعوثة من السائلين إلى العلماء وبالعكس في الخفة والبعث على سبيل التصريحية ثم صار حقيقة عرفية (قوله لطيفة) أي حسنة الوضع بديمة الصنع والقلة للفائدة رسالة واجبة للذات واللطافة راجعة للمعنى والترتيب فلا تكرار (قوله المنطق) يطلق في الأصل على النطق اللساني ومعنى أدراك المقولات وهذا العلم يتعوي هذين المعنيين ويسلك بهما سبيل السداد فلذا سمي منطقاً (قوله آلة قانونية الخ) لا بد لمن أراد الشروع في فن من تصوره بوجه ما والا فلا يمكنه توجيه نفسه لامتناع توجهها إلى الجهول بكل وجه وعلمه بأن له فائدة مما والا كان اشتغاله به عبثاً والواجب صناعة تصوره بحده أو رسمه ليكون على بصيرة في اشتغاله به وتزداد البصيرة بمعرفة موضوعه وفائدته وأنها معتبرة بالنظر إلى المشقة في تحصيله فلذا عرفه الشارح وبين موضوعه وفائدته والآلة هي الوساطة في وصول أثر الفاعل إلى المفعول كقلم الكاتب وقواعد المنطق تنوصل بها النفس إلى معرفة الجهولات الضرورية والتصديقية وقوله قانونية أي منسوبة إلى القانون نسبة الجزئي إلى كليته وهو لفظ يوناني ويرادنه في اللغة العربية القاعدة وهي القضية الكلية التي يتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها بجمل الجزئي موضوع القاعدة محمولا وجعل القضية الحاصلة منهما صغرى للقاعدة فيتألف منهما قياس على هيئة الشكل الأول نتيجة مشتقة على ثبوت محمول القاعدة لجزئي موضوعها

المخصوصة (رسالة) أي  
مؤلف صغير الحجم  
لكنه كثير العلم (في)  
بيان (المنطق) بفتح الميم  
وسكون التون وكسر الطاء  
المهمل فقاق أصل معناه  
النطق اللساني وأدراك  
المقولات أو زمانه أو مكانه  
لأنه مصدر ميمي صالح  
لثلاثة ثم نقل للقواعد  
المخصوصة التي



تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصدقية وقادته الاحتراز عن الخطأ

تعصم مراعاتها الذهن عن  
الخطأ في فكره لتسديدها  
النطق والادراك وسلوكها  
بها سبيل السداد وصار  
حقيقة عرفية فيها  
وموضوعه المعلومات  
التصورية والتصدقية  
من حيث صحة التوصل  
بها الى مجهول تصوري  
أو تصديقي أو من حيث  
توقف الموصول اليه عليها  
توقفاً قريباً أو بعيداً  
وقادته الاحتراز عن  
الخطأ

بأن قول مثلاً زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان فصل مخرج الآلة  
الجزئية كالقلم والمنشار (قوله تعصم مراعاتها الخ) فصل مخرج ماعدا المنطق  
ومعني تعصم تحفظ وقوله مراعاتها اشارة الى أن نفس المنطق لا يعصم الذهن  
عن الخطأ والالم يقع من منطقي خطأ أصلاً واللازم باطله فكثيراً ما أخطأ  
من لم براع المنطق وهو عالم به وحافظ لقواعده (قوله الذهن) أي القوة  
المهيئة للنفس لمعرفة المجهولات التصورية والتصدقية والفكر حركة النفس  
في المقولات للتوصل الى المجهولات وهذا التعريف على أنه آلة وقال بعضهم  
أنه علم وهو الشهور وعليه فيعرف بأنه علم يعرف به الفكر الصحيح من  
الفاصل قاله السيد ووفق بينهما بنظر الاول الى أنه ليس مقصوداً لذاته وان  
كانت قواعده مدونة كسائر العلوم ونظر الثاني لذات القواعد (قوله وموضوعه  
الخ) في الشمسية موضوع كل علم ما يبحث في العلم عن عوارضة الذاتية  
أي التي تخرج لذاته أو مساويه أو جزئه الاول كالتمجيب العارض للانسان  
لذاته والثاني كالضحك العارض للانسان بواسطة التمجيب والثالث كالحركة  
بالارادة العارضة له بواسطة الحيوان وسميت ذاتية لاستنادها لذات المعروض  
مباشرة أو بواسطة واحتراز بالذاتية عن العوارض الغريبة التي تمرض للنشء  
بواسطة أمر خارج أعم منه كالحركة العارضة للابيض بواسطة كونه جسماً أو  
أخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة كونه انساناً أو مابين له كالحرارة  
العارضة للماء بواسطة النار أو الشمس وسميت غريبة لعدم استنادها للمعروض  
(قوله المعلومات) التصورية والتصدقية أي من حيث صحة التوصل بها الى  
مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث توقف الموصول الى ذلك عليها توقفاً  
قريباً أو بعيداً مثال البحث عن المعلومات التصورية من حيث التوصل بها  
البحث عن كون القول الشارح حداً تاماً أو ناقصاً أو ربما كذلك أو تريباً  
لفظياً أو بالثال أو بالتقسيم وكونه مطرداً منكمساً أولاً ومثال البحث عما  
يتوقف الموصول الى التصور عليه توقفاً قريباً البحث عن الكلبي بكونه  
جنساً أو نوعاً أو فصلاً أو خاصة أو عرضاً عاماً ومثال البحث عما يتوقف



في الفكر (أوردنا فيها ما يجب) اصطلاحاً (استحضاره لمن يتدبّر في شيء من المعلوم)

في الفكر ونعت رسالة  
بجملة (أوردنا) أي  
بيننا (فيها) أي الرسالة  
(ما) أي معاني (يجب)  
وجوباً اصطلاحياً بحيث  
يحكم باصابتها من قام به خطأ  
من لم يصبه وفاعل يجب  
(استحضاره) أي معرفته  
وملاحظته والهاء عائداً  
وذكر مرة مراعاة للفظه وتنازع  
يجب واستحضار (لمن) بكسر  
اللام وقع الميم أي الشخص  
الذي أراد أن (يتدبّر) أي  
يشرع (في) الاشتغال  
بـ (شيء من المعلوم) أي  
القواعد المدونة غير المنطق  
ويستعين بما استحضره على  
فهم ما يشرع فيه ويصنعه

عليه توقفاً بعيداً البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً وعن الكلي بكونه  
ذاتياً أو عرضياً والبحث عن اللفظ بكونه مفرداً أو مؤلفاً ومثال البحث  
عن المعلومات التصديقية من حيث صحة التوصل بها إلى مجهول تصديقي  
البحث عن القياس بكونه اقترانياً أو استثنائياً وبكونه على الشكل الأول أو  
الثاني أو الثالث أو الرابع وبكونه من أي ضرب منها وبكونه مستوفياً شروط  
انتاج شكله أو لا وبكونه برهاناً أو جدلاً أو خطابة أو شعر أو فلسفة ومثال  
البحث عنها من جهة توقف الموصول إلى التصديق عليها توقفاً قريباً البحث  
عن المركب بكونه قضية وبكونها حملية أو شرطية لزومية أو اتفاقية أو منفصلة  
حقيقية أو مائنة جمع فقط أو خلو فقط عنادية أو اتفاقية وبكونها مخصوصة  
أو محصورة كلية أو جزئية أو مهملة وبكونها محصلة أو معدولة وبكونها  
حقيقية أو خارجية وبكونها قضيضاً أو عكساً مستوياً أو عكس قبيض موافقاً  
أو مخالفاً وبكونها لازماً أو ملزوماً ومثال البحث عما يتوقف عليه القياس  
توقفاً بعيداً البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً وبكونه أصغر أو أكبر  
أو وسطاً وبكونه موضوعاً أو محمولاً أو مقدماً أو تالياً وسميت المعلومات  
ونحوها موضوعاً لأنها توضع في مسائله وتحمل عليها عوارضها الذاتية  
فيصير المؤلف منها قضية ومسئلة نحو الإنسان نوع والحيوان جنس والنطاق  
فصل والحيوان الناطق حد تام للإنسان والجسم الناطق حد ناقص له ونحو  
زيد كاتب حملية شخصية وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود شرطية  
متصلة لزومية والمدد امتاز زوج واما فرد منفصلة حقيقية والعالم متغير وكل متغير  
حادث قياس اقتراني حملي من الشكل الأول من ضربه الأول (قوله في الفكر)  
أي تركيب أجزاء القول الشارح والحجة (قوله أوردنا) أي أيئنا ووضعنا  
وفيه إشارة إلى تشبيه الرسالة والقواعد التي فيها بالماء في كمال النفع (قوله  
فيها) أي الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ الخاصة على المختار (قوله ما يجب  
استحضاره) أي من قواعد المنطق فالظرفية من ظرفية المدلول في الدال  
ولا اشكال (قوله اصطلاحاً) أفاد به أن الوجوب ليس شرعياً يستحق ممثله



فقد قال الفزالي من لا معرفة له بالمنطق لا ثقة بعلومه وسماه معيار العلوم  
وحصر المصنف

التواب وتارك العقاب وانما هو اصطلاح للمناطق بوصف موافقه بأنه مصيب  
ومخالفه بأنه مخطيء لقول المصنف لمن يتدىء في شيء من العلوم اذ  
لا يجب عليه شرعاً الا اذا أراد اعلام التوحيد لتوقف تحرير عقائده ودلائلها  
ودفع الشبه عنها عليه واعلم ان الكتب المؤلفة في المنطق قسمان قسم خال  
عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب والشمسية ومختصر ابن عرفة ومختصر  
النوسى والسلم وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو  
فرض كفاية لان تحرير العقائد الاسلامية ودفع الشبه عنها فرض كفاية  
وكلاهما يتوقف على حصول الملكة في هذا الفن وكل ما يتوقف عليه  
الواجب فهو واجب بل تعالى بعضهم وجعله فرضاً عينياً لتوقف تحرير  
العقائد عليه وقسم مشتمل على شبه الفلاسفة كالشفاء والطوالح والمطالع  
والمواقف والمقاصد وفي الاشتغال به خلاف قليل بنسبه مطلقاً وقيل  
بجوازه كذلك وقيل بجوازه بشرط تصحيح العقائد بممارسة الكتاب  
والسنة وكالقرينة بحيث يمكنه التخلص من تلك الشبه (قوله فقد  
قال الفزالي) بتحفيف الزاى نسبة للفزل وذلك لان والده كان يفزل  
الصوف وبيعه بدكانه بطوس واسمه محمد بن محمد بن محمد بن أحمد وله  
بطوس سنة خمسين وأربعمائة وكنيته أبو حامد واتفق له في آخر عمره انه رآه  
ابن المقرئ في بركة بمرقمة وعكاز تارك التدريس والافتاء فسأله عن سببه فقال  
تركت هوى ليلي وسعدي بمنزل وعدت الى مصحوب أول منزل  
وناديت بالأسواق مهلاً فهذه منازل من تهوى رويدك فانزل  
غزلت لهم غزلاً رقيقاً فلم أجده لفزلي ناسجاً فكسرت مغزلي  
علة لقوله يجب استحضاره الخ (قوله لا ثقة) بكسر اللثة أى لا وثوق  
ولا اعتداد ولا اعتبار لانه لا يؤمن عليه من الخطأ في فكره (قوله  
معيار) كيزان لفظاً ومعنى لانه يعرف به الفكر الصحيح والفاسد كما يعلم  
بالميزان الحسن تمام الموزون ونقصه ويطلق الميزان على الملامة أيضاً كافي  
قوله الاستثناء معيار العموم (قوله وحصر المصنف الخ) سبب الحصر

من الخطأ فيه قال خجة  
الاسلام الامام الفزالي رضى  
الله تعالى عنه من لا معرفة  
له بالمنطق لا ثقة بعلومه وسماه  
معيار العلوم وقيد ايراد  
ما يجب استحضاره بقوله حال  
كوني



(مستعينا بالله تعالى) أي تنزه عن كل ٢٠ نقص أي طالباً منه سبحانه وتعالى خلق إراداً ما يجب استحضاره

وكسبه لا المشاركة فيه لتسهيله  
اذ لا شريك له سبحانه وتعالى  
في خلق أفعال العباد فنبه  
وقوع أفعالهم بين قدرة الله  
سبحانه وتعالى بالخلق وقدرة  
العبد بالكسب بوقوعها بين  
قدرتين الخالقين لتسهيلها  
فرضاً وناسي التشبيه وادعي  
دخول المشبه في المشبه به  
وقد استمار الاعانة من المشبه  
به للمشبه والقربة حالة  
واشتق منه مستعينا على صيل  
الاستمارة التصريحية التسمية  
(آه) أي الله سبحانه وتعالى  
(مفيض) بضم الميم وكسر  
الفاء وسكون المثناة تحت  
فضاد معجمة أي مكثر اعطاء  
(الخبر) بفتح المعجمة وسكون  
المثناة أي الشيء النافع (و)  
مفيض (الجود) بضم الجيم  
وسكون الواو أي اعطاء ما  
ينبغي لمن ينبغي اعطاؤه على  
وجه ينبغي الاعطاء عليه  
عطف خاص لاطلاق اعطاء  
الخبر عن قيده بما ينبغي الخ  
وجملة انه مفيض الخير  
والجود مستأنفة استئنافاً بيانياً  
جواب عن سؤال تقديره لم

المقصود في رسالته في خمسة أبحاث بحث الالفاظ وبحث الكلبيات الخمس  
وبحث التصورات وبحث القضايا وبحث القياس (مستعينا بالله تعالى) أي  
طالباً منه المعونة على اكملها (انه مفيض الخير والجود) أي المطاء على  
عباده هذا (ايساغوجي) هو لفظ يوناني معناه الكلبيات

أما الجمل كحصر الكل في أجزائه وأما الاستقراء وهو تتبع أفراد  
الشيء بحيث لا يترك منها فرد بحسب الطاقة البشرية كحصر الحيوان فيمن  
يحرك فكه الأسفل عند مضغه وأما العقل كحصر العالم في جوهر وعرض  
(قوله المقصود) أي سواء كان قصده لذاته كالقول الشارح ومقدمته  
والحجة ومقدمتها أو لتوقف المقصود لذاته عليه كاقسام اللفظ والدلالة  
(قوله في رسالته) أي منها ويلزم كونه مقصوداً من المتعلق لوضوحها  
فيه بحيث لا يخرج عنه (قوله بحث) أصله التفتيش في الأرض بنحو عود  
ثم نقل للمسئلة الخفية لملاقة المجاورة اذ جرت عادتهم به عند التأمل فيها  
(قوله بحث الالفاظ) أي والدلالة (قوله التصورات) أي القول الشارح ولو  
عبر به لكان أولى لشمول التصورات الكلبيات أيضاً (قوله القضايا)  
أي شرح حقيقتها وأقسامها ونناقضها وعكسها (قوله القياس) أي  
شرح ماهيته وأقسامه من اقتراني واستثنائي وحلي وشرطي وبرهان  
وجدل وخطابة وشعر ومغالطة (قوله مستعينا) حال من فاعل أوردنا  
والمطابقة بينهما في الافراد لاستعمال نافي التكلم وحده المعظم نسب (قوله  
على اكملها) خصه الشارح لقربة المقام والاهتمام بما هو بصدده وان كان  
حذف الممول يفيد الصوم (قوله انه) أي الله تبارك وتعالى في قوة  
العلم لقوله مستعينا بالله تعالى (قوله مفيض) أي معطي عطاء كثيراً (قوله  
الخبر) أي ما فيه نفع (قوله والجود) أي اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على  
وجه ينبغي عطف خاص على عام لعدم تخصيص الخير بما ينبغي الخ (قوله  
يوناني) بضم المثناة تحت أي منسوب ليونان صنف من المعجم لو ضمه  
في لغتهم (قوله معناه) أي الذي نقله اليه المناطقة قيل انه مركب من ثلاث  
كلمات في لغتهم ايسا ومعناه أنت وأغو ومعناه أنا واكي بالكاف ومعناه  
ثم بفتح المثناة أي أجلس أنت وأنا هناك بحث في الكلبيات الخمس ثم

استفتت بالله سبحانه وتعالى (ايساغوجي) بكسر الهمز وسكون المثناة تحت وضم

قوله



الحس الجنس والتوع والفصل والخاصة والمرض العام وقيل معناه المدخل أي مكان الدخول في المتعلق سمي ذلك به باسم الحكيم الذي استخرجه ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه في كل مسألة بقوله يا ايساغوجي الحال كذا وكذا وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير

نقله المتأطنة بعد ابدال الكاف جيم وحذف همز الكلمتين الاخيرتين للكليات الحس (قوله الحس) وجه حصرها فيها ان الكلبي اما تمام الماهية أولا والثاني اما داخل فيها أولا وكل من الاخيرين اما مساو لها أو أعم منها (قوله الجنس) هو جزء الماهية المشترك بينها وبين غيرها كالحیوان المشترك بين الانسان وغيره من أنواعه وقدمه على النوع لان الجنس جزء النوع وعلى الفصل لانه يقال في جواب ماهو بحسب الشركة فقط والفصل يقال في جواب أي شيء هو في ذاته وعلى الخاصة والمرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله والنوع) هو تمام الماهية كالانسان بالنسبة لافراده وقدمه على الفصل لان النوع يقال في جواب ماهو بحسب الشركة تارة والخصوصية أخرى (قوله والفصل) هو جزء الماهية المساوي لها وقدمه على الخاصة والمرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله والخاصة) هي الوصف العارض للماهية القاصر عليها وقدمها على المرض العام لاختصاصها بالماهية (قوله والمرض العام) هو العارض للماهية المشترك بينهما وبين غيرها (قوله ذلك) أي المذكور وهو الكليات الحس وأتى بإشارة للبعد لطول الفاصل بينهما (قوله به) أي ايساغوجي (قوله باسم الحكيم) يدل من به فهي من تسمية الشيء باسم واضحه لملاقة السببية وله اسم آخر وهو ارسط بكسر الهمزة وفتح الراء والسين والطاء المهملين وله اسم آخر أيضاً وهو ارسطاطاليس (قوله وقيل باسم متعلم الخ) وذلك أن حكيماً استخرج الكليات الحس وجعلها عند رجل اسمه ايساغوجي فطاعها فلم يفهمها فلما رجع الحكيم قرأها عليه ففسار يقول له يا ايساغوجي الحال كذا وكذا فسميت باسمه للمناسبة بينهما في الجملة والمشهور ان ايساغوجي اسم لوردة ذات أوراق خمسة فنقل للكليات للمشابهة في الحسن (قوله وفي نسخ الخ) أي فان

الفين الممجمة وكسر الجيم يوناني مركب من ثلاث كلمات أصلها ايساغوا كي ومعنى ايسا أنت ومعنى اغوا أنا ومعنى آ كي ثم يفتح المثلثة والميم متقللاً أي اجلس أنت وأنا هناك نبحث في الكليات الحس فحذف منه همز اغوو همزاً كي وأبدل الكاف جيم وسمي به الكليات الحس وقيل انه اسم الحكيم الذي استخرجها ودونها وقيل اسم تلميذه ثم نقل اليها وقيل اسم وردة ذات أوراق خمس ثم نقل اليها للمشابهة في الحسن ثم صار حقيقة عرفية فيها فهي المراد هنا ولما كانت متوقفة على اللفظ واقسامه والدلالة واقسامها بدأ بها فقال



(اللفظ الدال) بشد اللام أي المفهم ٢٢ بضم الميم وسكون الفاء وكسر الهاء (ب) سبب (الوضع) بفتح الواو

وسكون الضاد المعجمة فمبين  
مهمة أي التبيين من الواضع  
لمعنى بحيث متى استعمل فهو  
المراد به اعلم ان المتقدمين  
عرفوا الدلالة بأنها فهم أمر  
من أمر فأورد عليه ان الفهم  
صفة الشخص الفاهم والدلالة  
صفة الدال فهما متباينان  
وان اللفظ يتصف بالدلالة  
بمجرد وضعه وبعده استعماله  
والتعريف يقتضى انه لا  
يوصف بهما الاحال استعماله  
فالصواب تعريفها بأنها كون  
أمر بحيث يفهم منه أمر  
آخر وأجيب عن الاول بأن  
سببه قطع العامل عن معموله  
واعتبار مجرد الفهم وليس  
التعريف كذلك بل هو  
فهم من أمر ولا شك ان  
الفهم من الامر صفة للامر  
المفهم الدال وعن الثاني بأن  
وصف اللفظ بالدلالة قبل  
استعماله مجاز باعتبار ما يؤول  
اليه وبعده مجاز باعتبار ما كان  
والتعريف انما هو للحقيقة  
وخبر اللفظ الدال بالوضع  
(يدل) بفتح التاء تحت وضم  
الدال المهمل وشد اللام أي

ولما كانت معرفة الكلمات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات  
الثلاث المطابقة والتضمن والالزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ  
الدال بالوضع) وهو ما وضع لمعنى (يدل) بتوسط الوضع (على) تمام (ما وضع  
وقفت على نسخة مخالفة لما شرحته فلا تسبني الى خطأ أو سهو) قوله  
ولما كانت معرفة الكلمات الخمس (جواب سؤال نشأ من قوله وموضوعه  
المعلومات التصورية والتصديقية وهو ما وجه بحث المنطقي عن اللفظ  
ودلالته مع خروجها عن موضوعه (قوله الكلمات) أي ماهياتها  
وأقسامها وما يتعلق بها (قوله تتوقف الخ) أقسام التوقف خمسة  
توقف شروعي كتوقف المطالعة في الكتاب على مقدمته وتوقف شعوري  
كتوقف المعرف بفتح الراء على تعريفه وتوقف وجودي كتوقف  
الكل على أجزائه وتوقف تأثيري كتوقف الملول على علته الفاعلية  
وتوقف شرطي كتوقف المشروط على شرطه وما هنا من الاول  
(قوله المطابقة الخ) بيان للدلالات الثلاث (قوله وأقسام اللفظ)  
عطف على الدلالات (قوله ببيانها) أي الدلالات وأقسام اللفظ (قوله  
اللفظ) احتراز به عن غيره كالكتابة والاشارة والنقد والتصب فلم يعتبروا  
دلالته كما يأتي (قوله بالوضع) أي تبيين اللفظ للمعنى احتراز به عن  
اللفظ الدال بالعقل أو الطبع فلم يعتبروا دلالته كما يأتي أيضاً (قوله  
وهو) أي اللفظ الدال بالوضع (قوله) وضع بضم فكسر أي عين (قوله  
بتوسط الوضع) أي تمام المعنى دفع به قس كل تعريف من تعاريف  
الدلالات الثلاث بالآخرين وسأبينه ان شاء الله تعالى (قوله على تمام) أي  
جميع قبل لا حاجة اليه لان اللفظ انما يوضع ليبدل على تمام ما وضع له وأجيب  
بأنه احتراز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثي ورد بأنها مطابقة  
لا تخرج بلفظ التام لان اللفظ وضع لنفسه كما وضع لمناه أقول لا يرد  
البحث من أصله لان وضعه تمام معنى لا يمنع دلالته على جزئه أو لازمه  
مجازاً كما يدل على تمامه حقيقة فاحتراز بلفظ تمام في تعريف المطابقة عن  
دلالته على جزئه أو لازمه وعدل عن جميع لاشتماله بالتركيب فلا يشمل  
الدلالة على بسيط (قوله وضع) بضم فكسر نائب فاعله ضمير اللفظ

بضم فمهم فكون فكسر باعتبار وضعه تمام معناه وصلة يدل (على تمام ما) أي المعنى الذي (وضع) ولم



بضم فكسر نائب فاعله ضمير اللفظ ولم يبرز لأمن ٢٣ التباسه وصلة وضع له (أى المعنى فاعله)

له بالمطابقة (و) بدل (على جزئه) أى على جزء ما وضع له (بالتضمن)  
لتضمن المعنى لجزئه (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى ما يلازمه) أى ما يلازم ما وضع له (في الذهن)  
ولم يبرز مع جريانه على غير ماهو له لامن اللبس بناء على ان وجوب ابرازه مطلقاً عند البصرى في الصفة دون الفعل وهي طريقة والثانية لافرق بينهما في وجوبه مطلقاً وعليها انصفت سلك سبيل الكوفي (قوله بالمطابقة) أى بدلالة تسمى مطابقة (قوله لمطابقته) أى للدلول الخ تحليل لتسميتها مطابقة (قوله له) أى الدال أو الموضوع له (قوله وعلى جزئه) أى في ضمن دلالة على كله فهو فهم واحد لكن يعتبر تارة من حيث تعلقه بالكل فيكون مطابقة وتارة يعتبر من حيث تعلقه بالجزء في ضمن الكل فيكون تضمناً وقيل يفهم الجزء أولاً ثم يفهم الكل وقيل بالعكس فهما فهما على الاخيرين والتضمن سابق على المطابقة على أولهما ومتأخر عنها على ثانيهما والمراد على كل حال بتوسط وضع اللفظ لتمام معناه لئلا ينتقض التعريف كما تقدم وسأينه ان شاء الله تعالى (قوله لتضمن المعنى) أى الذي وضع اللفظ له تحليل لتسميتها تضمناً (قوله له) أى المعنى الذى استعمل اللفظ فيه (قوله بخلاف البسيط) أى تستفرد فيه المطابقة عن التضمن ببيان لمفهوم ان كان له جزء (قوله كالنقطة) بضم التون مثال لما وضع لى بسيط (قوله وعلى ما يلازمه) أى معنى تصوره لازم لتصور المعنى الذى وضع اللفظ له بلا احتياج الى واسطة والضرورة والملازمة عدم الاتفكاك بين شيئين والمقتضى منهما للآخر يسمى ملزوماً والآخر يسمى لازماً (قوله في الذهن) أى بحيث متى تصور فيه الملزوم تصوره فيه لازمه كلزوم الملكة لمدى ما فيه احترازه عما يلازمه في الخارج فقط كسواد القراب والزنجي قاله لالة عليه ليست التزاماً لان اللزوم الخارجى لا يكفى فيه انتقال الذهن من الملزوم الى لازمه لتوقفه على تكرار المشاهدة فان من لم يتكرر مشاهدته كالأصمى ومن لم ير القراب أصلاً يتصور القراب ولا يجزم بلزوم السواد له بل لا يتصوره عند تصور القراب فن قال المناسب اطلاق اللزوم

عائداً وصلة يدل (ب) دلالة تسمى بدلالة (المطابقة)  
بضم الميم وفتح الموحدة لمطابقة الدال لدلوله أى موافقته له (و) اللفظ الدال بالوضع يدل باعتبار وضعه لتمام ما وضع له (على جزئه) أى المعنى الذى وضع له في ضمن دلالة على تمام ما وضع له فهو فهم واحد له اعتباران اعتبار تعلقه بالتمام فهم مطابقة واعتبار تعلقه بجزئه فهم تضمن وقيل قبلها مقدمة لها وقيل بمداتها كدالها (ب) دلالة تسمى بدلالة (التضمن) بفتح التاء فوق والصاد المعجمة وضم الميم متقلاً لتضمن المعنى الموضوع له لجزئه المدلول عليه (ان) بكسر فسكون حرف شرط (كان له) أى الموضوع له (جزء) فان لم يكن له جزء فليس للفظ الموضوع له دلالة تضمن (و) اللفظ الدال بالوضع يدل باعتبار وضعه لتمام ما وضع له (على ما) أى المعنى الذى (يلازمه) فاعله المستتر عائداً ومفعوله البارز

ضمير المعنى الذى وضع اللفظ له وصلة يلازمه (في الذهن) بكسر الدال المعجمة أى القوة التى تهيج النفس



والنصديقية سواء لازمه في الخارج أيضا كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة أولا كالمملكة لئلا يحد منها واحترز عن ما يلزم في الخارج فقط كقوله الغراب فليست الدلالة عليه التزاما (ب) دلالة تسمى بدلالة (الالتزام) لا تستلزم المعنى الموضوع له للمعنى المدلول عليه ومثل المنصف للذلات الثلاث فقال (ك) لفظ (الانسان) الموضوع للحيوان الناطق (قانه) أي لفظ انسان يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة (و) يدل (على أحدهما) أي الحيوان أو الناطق (بالتضمن) (و) يدل (على قابل) بكسر الموحدة أي الصالح للاتصاف (ب) (العلم) بكسر فكون أي الإدراك المطلق (وصنعة الكتابة) اضافته للبيان (بالالتزام) لان حقيقة الانسان حيوان ناطق أي قابل للعلم والكتابة وغيرها فالتقبل المذكور لازم له ذهنا لزوما يبين بالمعنى

الاخص كلزوم الملكة لئلا يحد منها

بالالتزام) لا التزام المعنى أي استلزامه سواء لازمه في الخارج أيضا لا (كالانسان قانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أي الحيوان أو الناطق (بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام) ودلالة

ايح الخارج فقط فان المدار على انتقال الذهن والخارجي يكفي فيه لم يصب فضلا عن مخالفة الاصطلاح والله أعلم ولم يقل ان كان له لازم كما قال في التضمن ان كان له جزء قلعله تبع الامام في قوله ان المطابقة تستلزم الالتزام اذ كل معلوم لا بد له من لازم ذهني يلزم من تصور صورته وهو كونه ليس غير نفسه وان رد عليه بأن شرط الالتزام كون اللزوم يبين أي لا يحتاج لواسطة وكونه اخص أي يكفي في حكم العقل به تصور اللزوم وحده كالزوم الملكة لئلا يحد منها ويلزم المغايرة المذكورة ليس كذلك اذ لا يلزم من تصور معلوم تصور غيره فضلا عن مغايرته (قوله بالالتزام) أي بدلالة تسمى التزاما (قونه بالالتزام المعنى) أي الموضوع له اللفظ علة لتسميتها التزاما (قوله له) أي اللزوم الذي دل عليه اللفظ (قوله لازمه في الخارج أيضا) أي كزوجية الاربعة وفردية الثلاثة (قوله أم لا) أي كالمملكة لئلا يحد منها كالبصر للعلمي والعلم للجهل والسمع للصمم والكلام للبكم قانه ملازمة له ذهنا بحيث متى تصور تصور لا خارجا (قوله كالانسان) أي هذا اللفظ تمثيل للفظ الدال بالوضع والدلالة الثلاثة (قوله وعلى قابل العلم الخ) أورد المحشي الدلحي انه لا يكفي تصور الانسان في حكم العقل بلزوم قابلية ما ذكر له فلزومها له بين بالمعنى الاعم وشرط الالتزام اللزوم الذهني الين بالمعنى الاخص فدلالة الانسان على قابل العلم الخ ليست التزاما وأجاب بأن المثال لا يشترط صحته لانه مجرد الايضاح فالبحث فيه ليس من شأن المحصلين ونسبه غيره أقول بل لزوم القابلية المذكورة له بالمعنى الاخص كالزوم الملكة لئلا يحد منها لان حقيقة حيوان ناطق أي مدرك للعلم وصنعة الكتابة وغيرها بالقوة والقابلية فالتقبل صحيح والآن أوفى بما وعدت به وذلك انه أورد على تعريف المطابقة بالدلالة على تمام المعنى والتضمن بالدلالة على جزئه والالتزام بالدلالة على لازمه الذهني الين الاخص أنها غير مطردة أي لا يلزم من

وجردها



(تنبيهات الاول) معنى الزوم عدم الاتفكاك فان لم يحتاج لدليل فينبى بكسر التثناة مثقلة كما ذكر وان احتاج له كلزوم الحدوث للعالم بفتح اللام فغير بين وان كفى في جزم العقل به تصور المزوم كما ذكر فهو أخص وان توقف على تصور المزوم ولازمه كلزوم التعجب للانسان فهو أعم وشرط دلالة الالتزام المزوم البين الاخص (الثانى) القرافى دلالة العام على بعض جزئياته ليست مطابقة لانه ليس تمام معنى العام ولا تضمن لانه ليس جزءه ولا التزاماً لانه ليس خارجاً عنه فى قسم ٢٥ رابع للدلالة أهمه القوم وأجيب

وجودها وجود معرفاتها فهى غير مانعة لدخول أفراد من التضمن والالتزام فى تعريف المطابقة وأفراد من المطابقة والالتزام فى تعريف التضمن وأفراد من المطابقة والتضمن فى تعريف الالتزام وذلك فيما وضع مجموع ملزوم ولازمه بوضع ولللزوم وحده بوضع آخر وللإلزام وحده كذلك كقرضا ان لفظ شمس وضع لمجموع القرص ونوره ووضع للقرص وحده ووضع للنور وحده فاذا اعتبر وضعه لمجموعهما فلا شك ان دلالة على أحدهما تضمن وتعريف المطابقة يشملها باعتبار الوضع لاحدهما اذ هو باعتباره تمام المعنى الموضوع له اللفظ وان اعتبر وضعه للقرص وحده فدلالته على النور التزام يقيناً مع دخوله فى تعريف المطابقة باعتبار وضعه للنور وحده فشمل تعريف المطابقة التضمن والالتزام فهو غير مانع وان اعتبر وضعه لاحدهما فدلالته عليه مطابقة بلا شك وتعريف التضمن يشملها باعتبار وضعه لمجموعهما وان اعتبر وضعه للقرص وحده فدلالته على نوره التزام بلا شك وتعريف التضمن يشملها باعتبار وضعه لمجموعهما أيضاً فشمل تعريف التضمن المطابقة والالتزام فهو غير مانع أيضاً وان اعتبر وضعه للنور فدلالته عليه مطابقة جزماً وتعريف الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقرص وحده وان اعتبر وضعه لمجموعهما فدلالته على النور تضمن وتعريف الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقرص وحده فشمل تعريف الالتزام المطابقة والتضمن أيضاً فهو غير مانع أيضاً والجواب عن ذلك كله اعتبار وضع اللفظ لتمام معناه فقط فى

عنه بأنها تضمن لتركب معنى العام من جزئياته (الثالث) تقسيم الدلالة الى المطابقة والتضمن والالتزام باعتبار المدلول وتنقسم باعتبار الحال الى لفظية وغيرها وباعتبار سببها الى وضعية وعقلية وطبيعية لفظية كانت أو غير هاقاسما ستة لفظية وضعية كدلالة انسان على حيوان ناطق ولفظية عقلية كدلالة لفظ على لفظه ولفظية طبيعية كدلالة الأبن على المرض وغير لفظية وضعية كدلالة الكتابة والاشارة والعقد والامارات على ما وضعت له وعقلية كدلالة الفعل على فاعله وطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الاستحياء أو الغضب

( ٤ م )

والمعتبر من الستة القسم الاول لان التعريف والحجة لا يكونان

الا بالانماط الموضوع ( الرابع ) المطابقة وضعية اتفاقاً والتضمن والالتزام قيل وضعتان وقيل عقليتان وقيل التضمن وضعية والالتزام عقلية ( الخامس ) تنفرد المطابقة فيما لا جزء له ولا لازم له ذهنياً بينما بالمعنى الخاص وتنفرد التضمنية عن الالتزام فيما له جزء وليس له لازم ذهنى خاص وينفرد الالتزام عن التضمن فيما له لازم ذهنى خاص ولا جزء له فالمطابقة أعم مطلقاً من التضمن والالتزام وبين هذين عموم وجه



العام على بعض أفراد كجاء عبيدي مطابقة لانه في قوة قضايا بمدد أفراد  
أي جاء فلان وجاء فلان وهكذا

التأريف الثلاثة وقد أشار له الشارح فيما تقدم بقوله بتوسط الوضع أي لتتام  
معناه بأن يقال المطابقة للدلالة على تمام المعنى باعتبار وضعه والتضمن للدلالة  
على جزء المعنى باعتبار وضعه لتتامه الذي هو الكل والالتزام للدلالة على لازم  
المعنى باعتبار وضعه لتتام الذي هو الملزوم فلا يرد ما ذكر (قوله العام) بشد  
الميم أي اللفظ الذي يستعمل في مجموع الأفراد التي يصلح لشمولها بلا حصر لها  
في عدد خاص فخرج ما لا يستعمل إلا في فرد واحد سواء كان معينا ككلم الشخص  
أو مبهما محتملا لأفراد متاوية كالنكرة في الانبات وخرجت صيغ الأعداد  
لحصر أفرادها وله صيغ منها النكرة في سياق النفي وأسماء الشرط والاستفهام  
والموصولات والجمع المعرف بأل والجمع والمفرد المضافان لمرفقة (قوله كجاء  
عبيدي) أي كدلالة لفظ عبيدي على أحدهم (قوله مطابقة) خبر دلالة والجملة  
جواب عما أورده الامام شهاب الدين القرافي في محصولة من أن دلالة العام  
على بعض أفراد خارجة عن الدلالات الثلاثة إذ الفرد ليس تمام معني  
العام فتكون دلالة عليه مطابقة وليس جزءه فتكون تضمنا بل جزئي  
له ولا خارجا لازما حتى تكون التزاما والجواب المذكور أصله للإصباحي  
شارح المحصول ونسبه الشارح (قوله لانه أي العام الخ) علة لقوله  
مطابقة (قوله في قوة قضايا الخ) رد بأنه إنما يفيدان دلالة على جميع  
معاني تلك القضايا مطابقة لأن دلالة على معني بعضها مطابقة إذ هو  
في قوة الجميع لا البعض إذ لو كان في قوة البعض لساواه واتنى كونه  
في قوة الجميع الشامل له ولغيره من أفراد العام إذ مساواه للجميع  
توجب زيادته على البعض فتبطل مساواهه للبعض ودلالتة على الجميع  
لا سبيل إلى انكارها فهو مساو له لا للبعض فليست دلالة على البعض  
مطابقة وبأنه لا يلزم من كون شيء في قوة شيء آخر مساوياه في الدلالة  
وبأن الكلام في دلالة المفرد التوضيحية لا في دلالة القضايا التي الصحيح  
فيها أنها عقلية وبأنه ليس في قوتها بل الذي في قوتها القضية الكلية  
التي موضوعها عام (قوله أي جاء فلان الخ) تفسير للقضايا التي بمدد



فسقط ما قيل أنها خارجة الدلالات الثلاث لأن بعض أفرادها ليس تمام المعنى حتى تكون دلالة عليه مطابقة ولا جزأ حتى تكون تضمناً ولا خارجاً حتى تكون التزاماً بل هو جزئي لأنه في مقابلة الكلّي لأن دلالة العموم من باب الكلية لا الكل والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم

أفراد العام (قوله فسقط ما قيل الخ) تفريع على قوله دلالة العام على بعض أفرادها مطابقة (قوله أنها) أي دلالة العام على بعض أفرادها بيان لما بحذف من فلهذا مفتوح (قوله لأن بعض أفرادها) أي العام الخ تعليل لخروجها عن الثلاث (قوله ليس تمام المعنى) أي للعام (قوله دلالة) أي العام (قوله عليه) أي بعض أفرادها (قوله بل هو) أي فرد العام (قوله جزئي) مسلم باعتبار ذاته أما باعتبار ادراجها في معنى العام فهو جزء منه ودلالة العام عليه بهذا الاعتبار تضمن (قوله في مقابلة الكلّي) أن أراد بالكلّي عيدي فبعض أفرادها كزيد ليس جزئياً بالنسبة له بل هو جزء وانما هو جزئي بالنسبة إلى عبد المفرد الكلّي الذي هو من صيغ المطلق لا العام أو إنسان ونحوه كذلك (قوله لأن دلالة العموم) أي ذي العموم أي العام الخ جملة بعضهم علة لقوله سقط الخ الحفي ولا يصح الابتكاف بيده فالأولى جملة علة لمحدوف دل عليه ما قبله والتقدير وانما كان العام كلياً اه ويرد على الأول أن علة السقوط المفرع عليه بالقاء وهو قوله ودلالة العام الخ وعلى ما اختاره الحفي أنه مصادرة وعلى إرخاء الضمان فلا حاجة إلى المقدور ويجعل علة لكلّي (قوله من باب الكلية) رد بأن هذا من جهة الحكم عليه وليس الكلام باعتبارها وانما هو من جهة معناه في ذاته ونسبته لأفرادها فهو من باب الكل والكلام عليه الآن بهذا الاعتبار قوله لا الكل) ممنوع فتحصل أن العام كل من حيث أنه لا يصدق على فرد واحد لو ضمه للمجموع من حيث هو مجموع وكلية من حيث عموم الحكم عليه جميع أفرادها وليس الكلام فيه فالحق أن دلالة العام على بعض أفرادها تضمن لأنه جزء من معنى العام (قوله والدلالة) أي بتلخيص الدال المهمة وغرض الشارح بهذا شرح ماهية الدلالة وتسميتها فالأولى تقديم هذا الكلام على تقسيمها السابق لتوقفه عليه (قوله كون الشيء) أي الدال لفظاً كان أو غيره (قوله بحالة) يؤه للملابسة وإضافته لما يليه للبيان (قوله يلزم) أي لزوماً بيننا أو غير بين



به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول فالدال هو الذي يلزم  
من العلم به العلم بشيء آخر والمدلول هو الذي ينزم من العلم بشيء  
آخر العلم به وقد بينت في شرح آداب البحث والدلالة تنقسم الى فطرية  
كدلالة الخط والاشارة وعقلية كدلالة اللفظ على لافظه وطبيعية

أشار له بعض المحققين قال والمراد باللزوم أي في تعريف الدليل ما كان على  
وجه النظر الخ أفاده الدلجي وتبعه الحفني وغيره وفيه نظر فان المطابقة  
والتضمن لا يتوقفان على واسطة وشرط الالتزام اللزوم الين كما قدم فالمراد  
به في تعريف الدلالة خصوص الين وكلام بعض الحواشي في اللزوم المذكور  
في تعريف القياس كما قال ويأتي للشارح أيضا فيه (قوله به) أي الشيء الدال  
(قوله بشيء آخر) هو المدلول وهذا التعريف لبعض المتأخرين عدل إليه  
عن تعريفها المتقدمون بفهم أمر من أمر لما أورد عليه من ان النهم صفة  
الفاهم والدلالة صفة الدال فهما متباينان وتعريف الشيء بعبارة لا يصح  
وهن ان الشيء الموضوع لمعني يتصف بدلالته عليه قبل فهمه منه ويمده  
وأجيب عن الاول بأنه مغالطة نشأت من تفصيل المراكب اتم تعريف الدلالة  
بفهم أمر من أمر لا بمجرد الفهم ولا شك ان الفهم من الامر صفة للدال لا ترى  
انه يقال هذا الدال فهم منه كذا أو يفهم منه كذا أو مفهوم منه كذا ولا يصح أن  
يقال لفاهم شيء من هذا عن الثاني بأن وصف الشيء قبل الفهم أو يمدده  
بالدلالة مجاز باعتبار ما يكون أو ما كان والكلام في شرح ماهية الدلالة الحقيقية  
فلا يصح ادخال المجازية فيه (قوله والاول) أي الملزوم (قوله والثاني) أي  
اللازم (قوله فالدال الخ) تفرع على قوله الاول الخ (قوله وقد بينتها) أي  
الدلالة والدال والمدلول (قوله في شرح آداب البحث) أي للمصنف في  
والتاسب أن يزيد أيضا (قوله فطرية) أي وضعية بدليل امثالين وسكت عن  
الفعلية العقلية كدلالة الفعل على فاعله والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على  
الاستحياء وصفرته على الخوف قال المحشيون لم ترسمية غير الانظمية فعلمية  
لغير الشارح وهو مطلع (قوله الخط) أي الصورة التي في الشيء المكتوب  
لا المعنى المصدري فدلالته عقلية (قوله والاشارة) أي الهيئة القائمة بالمشير  
ومثلها المقدو والنصب (قوله وعقلية) أي لفظية بدليل المثال (قوله وطبيعية)



كدلالة الانين على التوجع ووضعية وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى وهي المرادة هنا وما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر

أي لفظية بدليل المثال أيضا (قوله ووضعية) أي لفظية بدليل ما يليه فقد فصل بين قسمي الوضعية ونزعتهم أقسام العقلية والحاصل ان أقسام الدلالة ستة لانها اما لفظية واما غيرها وكل منهما اما وضعية واما عقلية واما طبيعية وقد علمت أمثلها بما تقدم (قوله وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق الخ) شمل دلالاتي اللفظ العقلية والطبيعية فهو غير مطرد وغير مانع فلما نسب أن يزيد بواسطة الوضع لاخرجهما (قوله وهي) أي دلالة اللفظ الوضعية (قوله متى أطلق المحشى الملوى) أتى بمعنى الذي هو سور الكلية اشارة الى انه يشترط في دلالة الالتزام كون اللزوم بينا بالمعنى الاخص لانه الذي بحيث متى أطلق اللفظ الدال على ملزومه فهم هو بخلاف ما لو أتى بالذات التي للاهمال فلا يفهم ذلك لان المهمة في قوة الجزئية اه وهذا يؤيد بحثنا السابق في الملازمة (قوله هنا) أي في علم المنطق أي لا غيرها من الدلالة غير اللفظية وضعية كانت أو عقلية أو طبيعية والدلالة اللفظية الطبيعية والعقلية كما يفيد تعريف الطرفين (قوله وما كانت الدلالة) أي المستبرة هنا وهي اللفظية الوضعية بدليل ما تقدم وما يأتي ففيه اظهر في محل الضمير لمزيد الايضاح (قوله نسبة بين اللفظ والمعنى الخ) قصده توجيه اختلاف المتقدمين والمتأخرين في تعريف الدلالة وان كلا التعريفين صحيح مبني على اعتبار صحيح غير الاعتبار الذي بني عليه الآخر مع زيادة اعتبار صحيح مبني عليه تعريف ثالث صحيح أيضا يفيد انها صفة للسامع قال القطب في شرح المطالع التحقيق أن ههنا أمور أربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسبوقة والمعنى الذي جعل بلزائه وازافة عارضة بينهما وهي الوضع أي جعل اللفظ بازاء المعنى وازافة ثانية بينهما عارضة بمدعروض الازافة الاولى وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على معنى كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بوضعه له عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كونه منفهما منه عند اطلاقه وكلا المعنيين لازم لهذه الازافة فأمكن تعريفها



بذلك وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه أى انقهاه وتارة الى السامع فتفسر بفهمه المعنى أى انتقال ذهنه اليه وأفهم قوله ان كان له جزء أن المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافاً للفخر الرازي وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة

بأيهما كان اهـ ( قوله بذلك ) أى يكون اللفظ بحيث متى أطلق ففهم منه المعنى ( قوله بفهم المعنى ) أى انقهاه في شرح السيد على المفتاح ان كل هذه التعاريف من المساهلات التى لا تخل بالمقصود وذلك لان الدلالة صفة لفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بابنه فاذا فسرت بالانتقال من اللفظ الى المعنى أو بأحد الفهمين لم يلتبس على ذى مسكة ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهراً عن حالة قائمة به هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكره تلك الحينية هي الدلالة ( قوله ان المطابقة لا تستلزم التضمن ) أى لا قرادها عنه في دلالة البسيط الذى لا جزء له وهذه قضية طبيعية معدولة المحمول كقولنا الحيوان لا يستلزم الانسان فلا يقال انها سالبة كلية تعكس كنفسها الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة وهذا باطل بل يستلزمها ضرورة أنه فهم الجزء في ضمن فهم كله أو عقبه أو قبله مقدمة له ( قوله وكذا لا تستلزم الالتزام ) لجواز ماهية ليس لها لازم ذهنى بالمعنى الاخص وفصله عما قبله لأمرين الاول كون هذه النسبة لم تعلم من المتن والثاني رجوع خلاف الرازي اليها فقط ( قوله خلافاً للفخر الرازي ) أى في قوله باستلزام المطابقة الالتزام لان كل ماهية لها لازم ذهنى لان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غير نفسها ورد بأن هذا ليس لزومه بالمعنى الاخص اذ لا يكفي تصور الماهية في جزم العقل بلزومه لها اذ لا يلزم من تصورها خطور غيرها بالبال فضلاً عن سلب كونها غيرها وعلم من هذا ان التضمن لا يستلزم الالتزام لان لازم الجزء لازم لكليه فيلزم من عقبه عن الكل عقبه عن جزئه ( قوله ضرورة ) أى استلزاماً ضرورياً لان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم كله أو عقبه أو قبله مقدمة له والالتزام فهم اللازم عقب فهمه لزومه وحكى السعد عن الكاتبى ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور كونها



لفظية لأنها بمحض اللفظ والاخرين عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من  
المعنى الى جزئه أو لازمه وقيل وضعتان وعليه أكثر المناطقة واللاوازم  
ثلاثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصناعة الكتابة للإنسان ولازم خارجا  
فقط كسواد الثراب والزنجي ولازم ذهنا فقط

مرتبة ورده بأن تصور الماهية لا يستلزم تصور كونها ماهية فضلا عن  
كونها مرتبة أو بسيطة والا لكانت المطابقة مستلزما للالتزام (قوله  
لفظية) الاولى وضعية أى اتفاقا (قوله بمحض اللفظ) أى ليست متوقفة  
على غير معرفة الوضع لا بمعنى أنه ليس للعقل مدخل فيها لأن له مدخلا  
في جميع الدلالات (قوله والاخرين) أى التضمن والالتزام (قوله  
لتوقفهما إلخ) أى ولعدم وضع اللفظ للجزء واللازم (قوله على انتقال  
الذهن من المعنى الى جزئه الخ) أى فيتوقفان على مقدمة زائدة على  
العلم بالوضع وهى أنه متى فهم الكل فهم جزؤه ومتى فهم الملزوم فهم لازمه  
(قوله وقيل وضعتان) أى لأن للوضع مدخلا فيهما وقال الشارح في  
لب الأصول المطابقة والتضمن وضعتان والتضمن عقلي لدخول المعنى  
التضمنى في المعنى المطابق ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار وعلى هذا  
الآمدى وابن الحاجب وجماعة من المحققين والحاصل أن الدلالات الثلاثة  
مستتدة للوضع لكن المطابقة مستتدة له بلا واسطة لأن المعنى المفهوم  
من اللفظ عين ما عين اللفظ له بالوضع التحقيقى الاولى كدلالة انسان  
على الحيوان الناطق أو التأويلي الثانوى كدلالة أسد على رجل شجاع  
وفي التضمن والالتزام بواسطة فالوضع ليس سببا تاما لهما بل سبب  
سبب بخلاف المطابقة وبيانه أن الوضع سبب في فهم المعنى المطابق وفهمه  
سبب في فهم جزئه ولازمه فالوضع سبب في المطابقة وسبب سبب في  
التضمن والالتزام والحاصل أن في انقام مقدمتين احدهما وضعية وهى  
كلما أطلق اللفظ فهم مساهم والثانية عقلية وهى كلما فهم المسمى فهم جزؤه  
ولازمه فالمطابقة استتدت للاولى وحدها فاتفق على أنها وضعية والتضمن  
والالتزام من نظر الى استنادهما الى الاولى قال هما وضعتان ومن نظر الى  
استنادهما الى الثانية قال عقليتان (قوله كسواد الثراب والزنجي) أى لتجوز



كالبصر للمعنى والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني كما ذكره المصنف كغيره لان اللزوم الخارجي لو جمل شرطاً تحقق دلالة الالتزام بدوثة لامتناع تحقق الشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا اللزوم لان المدم كالمعنى يدل على الملكية كالبصر التزاما لان المعنى عدم البصر

العقل غرابا غير أسود ونجيا كذلك (قوله كالبصر للمعنى) اذ لا يمكن تصور المعنى في الذهن بدون تصور البصر فيه وهما في الخارج متمايان (قوله اللزوم الذهني) أي البين الذي لا يحتاج لواسطة بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم العقل به تصور اللزوم وحده سواء كان خارجيا أيضا كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة أم لا كلزوم البصر لمعنى المعنى كما تقدم للتأرخ وأما البين بالمعنى الاعم وهو الذي يتوقف جزم العقل به على تصور الطرفين فلا يكفي في دلالة الالتزام ووجه تسمية الاول اخص والثاني أعم انه كلما تحقق الاول تحقق الثاني لان كل ما كفي فيه تصور اللزوم يكفي فيه تصور اللزوم واللازم لان تصور اللازم يزيد تصور اللزوم قوة في الحكم باللزوم ولا يلزم من تحقق الثاني تحقق الاول وغير البين هو المحتاج الى واسطة كلزوم الحدوث للعالم (قوله كغيره) دفع به ما يشوهم من نسبة المصنف الى سهو أو خطأ في ذلك (قوله لان اللزوم الخارجي) أي فقط الخلة لقوله والمعتبر اللزوم الذهني (قوله شرطاً) أي في دلالة الالتزام (قوله لامتناع) أي انتفاء الخلة لللازمة الشرطية المتصلة (قوله واللازم) أي انتفاء تحقق دلالة الالتزام بدون اللزوم الخارجي فقط (قوله المازوم) أي كون اللزوم الخارجي فقط شرطاً في دلالة الالتزام (قوله لان المدم) أي داله أي اللفظ الموضوع له (قوله كالمعنى) مثال لدال المدم (قوله كالبصر) مثال للملكة (قوله لان المعنى) أي مضاد الموضوع له علة لقوله يدل على الملكية وكون المعنى عدم البصر مذهب الفلاسفة ومذهب المتكلمين المعنى معني يوجد في محل البصر مضاده وذلك ان لفظ المعنى موضوع لعدم البصر لا لعدم البصر معافكون دلالاته على البصر تضمننا فدلول المعنى المطابق هو عدم المقيد بالبصر والبصر الذي هو قيده خارج عنه فدلالته عليه التزامية لانه لازم له لزوماً بينا بالمعنى الاخص لان تصور المدم المضاف الى شيء يستلزم تصور



عما من شأنه أن يكون بصيرا مع أن بينهما معاندة في الخارج (ثم اللفظ) (الدال  
(أما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء منه) بأن لا يكون له  
جزء كقوله علماء أو يكون له جزء لا معنى له (كالإنسان) أوله جزء ذو معنى لكن  
لا يدل عليه كعبدة الله أما لأن المراد ذاته لا المبودية والذات  
الواجب الوجود أوله جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا  
كالحیوان الناطق علماء لأنسان

(ثم اللفظ) أي الدال بالوضع  
(أما) بكسر الهمزة وتشديد  
الميم (مفرد) بضم الميم وسكون  
الفاء وقحج الراء (وهو)  
أي حقيقة المفرد اللفظ الدال

بالوضع (الذي) جنس  
شمل المفرد والمؤلف (لا  
يراد) بضم اللام تحت أي  
لا يقصد (بالجزء منه) أي  
جزءه ونائب فاعله يراد  
(دلالة على جزء منه) أي  
اللفظ قوله لا يراد إلى  
آخره فصل مخرج  
المؤلف وتعيينه شمل مالا  
جزءه كهمزة الاستفهام  
وماله جزء غير موضوع لمعنى  
(كإنسان) وماله جزء  
موضوع لمعنى خارج عن  
معنى كله كمعنى كرب علماء  
وماله جزء موضوع لجزء  
مضاه ولا يراد بجزءه دلالة  
على مضاه كحيوان ناطق علماء  
على إنسان فإن المراد به  
الشخص المعين لا غير

التي المضاف إليه فان قيل هذا يفيد تأخر فهم اللازم عن فهم الملزوم وقد  
سبق التصريح به لكونه يناقضه ان المضاف يتعرف بالمضاف إليه فان هذا يفيد  
سبق الالتزام فيقال في جوابه ان أردت أنه سابق بحسب فهمه من اللفظ فهو  
موضوع لان الالتزام لا يكون الا تامالا بالجملة وان أردت سبق تصويره في نفسه  
فلا بد فيه (قوله عما من شأنه) إشارة الى أن الجهاد لا يوصف بالعمى ثم  
يحتمل ان المراد من شأن شخصه كالذي عمى بعد ابصاره أو من شأن نوعه  
كالذي ولد أعمى أو من شأن جنسه القريب كالمقرب (قوله بينهما) أي العمى  
والبصر (قوله الدال) أي بالوضع بقريضة متقدم وأشار به الى أن التامه  
الذكرى شراده تقسيم اللفظ الدال بالوضع المتقدم في قوله اللفظ الدال بالوضع  
(قوله الذي لا يراد بالجزء) منه دلالة على جزء مضاه الذي واقع على لفظه فهو  
جنس شامل للمفرد والمؤلف وقوله لا يراد إلى فصل مخرج المؤلف أورد  
عليه أنه يشمل المؤلف فهو غير مطرد اذ حروفه البنائية لا يراد بشئ منها  
دلالة على جزء منه وأجيب بأن المراد بالجزء منه الجزء القريب أي ما كان  
جزء بلا واسطة وببحث فيه بأن القرب أمر اضافي وتعريف غير الاضافي  
منه بمن لتوقفه على غيره ففيه خفاء وشأن التعريف بالوضوح فلا يولى تمسك  
الجزء بأن يقال لا يراد بجزء منه دلالة على جزء منه والنكرة المنفية من صيغ  
العلوم أي التي انتفت ارادة الدلالة على كل جزء من أجزائه والمركب ثبت  
ارادة دلالة بعض أجزائه وهي الكلمات على جزء منه (قوله كقوله) علماء  
قيد بالملكية ليكون مفردا لجزءه (قوله ذو معنى) أي في وضعه الاصل  
قبل نقله وجملة علماء (قوله لكن لا يدل عليه) أي بعد نقله وجملة علماء  
اصيرورة كلفه للذين تركب منها كحرفي هجاء كراي زيد وبائه اسندراك



لان المراد ذاته لا الحيوانية والناطقة (واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه (كرامي الحجارة) لان الراعي مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرمي

على قوله ذو معنى لرفع ايهاه دلالة عليه قال الشيخ في الشفاء انه لا يصدق على عبد الله علما انه يدل جزؤه على معنى بل كل جزء من اجزائه عند قصد معناه المعنى بمنزلة زاي زيد (قوله لان المراد) أي من عبد الله علما (قوله ذاته) أي المينة المشخصة (قوله لا العبودية ياؤه للمصدرية) أي كونه عبدا مخلوقا أو عبدا لله تعالى (قوله ذال) أي جزء اللفظ (قوله عليه) أي جزء المعنى (قوله لكن لا يكون) أي جزء المعنى استدراك على قوله دال عليه لرفع ايهاه ارادة دلالة عليه (قوله مرادا) أي من جزء اللفظ (قوله لان المراد) أي من حيوان ناطق علما لانسان (قوله ذاته) أي المشخصة للمينة بقى انه تقدم ان اجزاء المركب المحمول علما انتسخت دلالتها على ما كانت تدل عليه قبل المينة وارت كالحروف الطباعية فلا وجه لقوله ان حيوانا ناطقا علما على انسان يدل جزؤه على جزء معناه دلالة غير مرادة ومقتضي كلام الشارح ان صور المفرد اربعة وقد جعلها النبي اربع عشرة صورة فانظرها في حاشيته على هذا الشرح وقد غلص المولى كلامه في حاشيته على هذا الشرح فان ذكرها يشوش ذهن المبتدى (قوله كذلك) أي المفرد في انه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه (قوله بأن يراد بالجزء منه الخ) تصوير لقوله لا يكون كذلك فقوله الذي معناه اللفظ جنس شامل للمؤلف والمفرد وقوله لا يكون كذلك فصل مخرج المفرد (قوله كرامي الحجارة) أي مركبا اضافيا لاعلماء والافهم مفرد كما تقدم فلفظ رامي يدل على ذات وقع منها رامي دلالة مرادة ولفظ الحجارة دل على الجسم الخصوص كذلك ومجموع المصنفين معنى رامي الحجارة فيتوقف التركيب على كون اللفظ له جزؤ وكون جزئه له معنى وكون معناه جزء معنى المركب وكونه دالا عليه دلالة مقصودة فشروطه اربعة (قوله لان الراعي الاولى) حذف ال لان جزء المركب رامي بدون الخ لتمثيل المصنف برامي الحجارة للمؤلف (قوله له) أي الذات وذكر ضميره لان الذات مذكورة وتأوه ليست للتأنيث ولذا أطلق على الله

(واما) بكسر الهمزة وشذالميم (مؤلف) بضم الميم وفتح الهمزة واللام متقلا آخره فاء (وهو) أي حقيقة المؤلف اللفظ الدال بالوضع (الذي) جنس شامل المؤلف المفرد (لا يكون كذلك) أي المفرد في كونه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه فصل مخرج المفرد فهو اللفظ الدال بالوضع الذي يراد بجزئه دلالة على جزء معناه وذلك (كرامي الحجارة) مركبا اضافيا معناه شخص رمى الجسم الخصوص فجزاه رامي والحجارة وكل منهما مراد به الدلالة على جزء معناه



والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين وقدم المفرد على المؤلف لانه  
مقدم طبعا تقدم وضما لبوائق الوضع الطبع

جل ثاؤه (قوله والحجارة) مرادة الدلالة على جسم معين بحث فيه بوجبهين  
أحدهما ظاهر كلامه يفيد أن الحجارة جزؤه من هذا المركب وليس كذلك  
بل الجزء الثاني هي الاضافة والحجارة انما أتت به لتقييد قالوا في عبادة  
مركبا اضافيا انه مركب من جزء مادي وهو لفظ عبد وجزء صوري  
وهي الاضافة قال الشيخ السنوسي المكتوبة في نحو عبادة يني لفظ الجلالة  
انما هي لتقييد هذا هو التحقيق ثم ظهر ان عبارة السنوسي غير صريحة  
في ذلك وان المضاف اليه جزء مادي أيضاً ولا يمارضه قول السيد المضاف  
اذا أخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه  
خارجا عنه لانه فيما اذا كان المضاف هو المقصود وحده والمقصود هنا  
المضاف والمضاف اليه لتحقيق التركيب بهما لكن لا ينبغي أن يطلق على  
المضاف اليه في نحو عبادة جزء نادياً أفاده الملوي ثانيهما ان الحجارة  
تدل على جسم مامن أجسام الحجر وأفراده غير معينة فلم قيد الجسم  
بالدين وأجيب عن هذا بأن التعيين نوعي لا شخصي فأورد عليه ان  
الرمي لم يتعلق بالتنوع بل بالفرد وهو مبهم فماد البحث فأجيب بأن النوع  
يوجد في فرد فاذا تعاقى الرمي بفرد من نوع فقد تماق بنوعه المميز  
(قوله لانه مقدم طبعا) ضابط التقديم بالطبع أن يكون المتقدم بحيث  
يوجد بدون المتأخر ولا عكس ولا يكفي في وجود المتأخر وجود المتقدم  
ولا يكون المتقدم علة تامة لوجود المتأخر كتقدم الواحد على الاثنين  
والجزء على كله ويسمى تقدما بالذات أيضاً وهذا أحد أقسام خمسة  
للتقدم ثانيها تقدم العلة بأن يكون المتقدم علة وسببا للمتأخر كتقدم  
حركة الاصبع على حركة الخاتم والشمس على ضوءها ثالثها تقدم بالزمان  
كتقدم الاب على ابنه رابعها تقدم بالرتبة حساً ورضعاً كتقدم الامام  
على مأمومه أو غلاماً كتقدم الجنس على نوعه خامسها التقدم بالشرف  
كتقدم العالم على المتعلم ويرد على كلام الشارح ان المتقدم على المؤلف  
طبعا ما صدق الفرد لانه جزء ما صدق المؤلف والجزء مقدم على



ولأن قيوده عدمية والعدم مقدم على الوجود وأراد بالوُلف المركب  
فالقسم ثالثة ومن أراد به ما هو أخص منه فالقسم عند ثالثة مفرد  
وهو ما لا يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على  
غير المعنى المقصود كعبدة الله علما ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء  
مضاه والمراد بالارادة الارادة الجارية على

طبعاً وليس الكلام الآن في هذا إنما هو في تقديم مفهوم المفرد على  
مفهوم المؤلف والثاني مقدم على الأول طبعاً لأن التقابل بينهما من  
تقابل العدم والممكن والاعدام اعترف بملكاتها ولذا قدم صاحب التسمية  
تعريف المركب لأن القصد في التعريف إلى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام  
فإن القصد فيها إلى الماشدقات اه حفي ( قوله ولأن قيوده ) أورد  
عليه أن المتقدم قيد واحد وأجيب بأنه في قوة قيود وبأن الجمع العظيم  
( قوله والعدم مقدم على الوجود ) أورد عليه أن هذا في العدم المطلق  
وليس مراداً هنا بل المراد هنا العدم الإضافي كما في الاعدام بالنسبة  
لملكاتها وهذا يقتضي تقديم الوجودي كما سبق ( قوله وأراد بالمؤلف  
المركب ) أي جرياً على المشهور بين المناطق من أنه لا فرق بين التأليف  
والتركيب وذهب بعض المناطق وأهل العربية إلى أن التأليف أخص  
من التركيب لا شراطينهم في تأليف الالفه والمناسبة دون التركيب ( قوله  
فالقسم أي لفظاً ) تفرع على قوله وأراد الخ ( قوله ثالثة ) أي منسوبة  
لثنتين ( قوله به ) أي المؤلف ( قوله ما ) أي معنى ( قوله هو ) أي  
المعنى المراد من المؤلف ( قوله منه ) أي المركب وببحث فيه بأن تعريفه  
المؤلف والمركب الآتي يفيد تباينهما لا اعتباره في المركب دلالة جزؤه على  
غير جزؤه مضاه وفي المؤلف دلالة جزؤه على جزء مضاه ( قوله ثالثة )  
أي منسوبة لثلاثة ( قوله مفرد الخ ) بيان للاقسام الثلاثة ( قوله لا يدل  
جزؤه على شيء ) أي من أجزاء مضاه ولا خارج عنه ( قوله ما دل جزؤه  
على جزء مضاه ) أي دلالة مقصودة ويبقى ما دل جزؤه على جزء مضاه بلا  
قصد غير داخل في شيء من الاقسام الثلاثة وبجواب بدخوله في المركب بأن  
يقال غير المقصود يشمل الجزء وغيره ( قوله بالارادة ) أي التي في



قانون اللفظ حتى لو أراد أحد بآلف الانسان مثلاً معنى لا يلزم أن يكون مؤلفاً  
والالفاظ الموضوعية للدلالة على ضم شيء الى آخر ثلاثة التركيب والتأليف  
والترتيب فالتركيب ضم الاشياء مؤلفة كانت أو لا مرتبة الوضع أو لا فهو أعم من  
الاخيرين مطلقاً والتأليف ضمها مؤلفة سواء كانت مرتبة الوضع كافي الترتيب  
وهو جملها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقديم  
والتأخير في الرتبة لعلها وان لم تكن مؤلفة أم لا فهو أعم من الترتيب من وجه

ضمن يراد ( قوله قانون اللفظ ) أى القواعد المأخوذة من تتبع كلام  
أهلها أى الارادة الجارية على مقتضى تلك القواعد ( قوله حتى لو أراد  
أحد الخ ) تفريع على قوله والمراد الخ ( قوله مضمي ) أى هو جزؤ  
من مضمي انسان ( قوله بالالفاظ الموضوعية الخ ) أورد عليه أنه يقي منها الجمع  
والضم والاصاق ونحوها وأجيب بأن المراد الالفاظ المشهورة التي  
كثر استعمالها في ذلك وليس منها التصنيف اذ معناه تفريق النوء  
وجمله أصنافاً والتصنيف التحسين ( قوله مؤلفة ) أى كحيوان ناطق  
وقام زيد ( قوله أولاً ) أى كإنسان لا إنسان ( قوله مرتبة الوضع ) أى  
كحيوان ناطق ( قوله أولاً ) أى كناطق حيوان ( قوله فهو ) أى  
التركيب ( قوله من الاخيرين ) أى التأليف والترتيب والمناسب تأخير  
التفريع عن تعريفهما لتوقفه عليه ( قوله مطلقاً صفة لحروف ) أى  
عموماً ( قوله مرتبة الوضع ) أى فيه على مقتضى الطبع كحيوان ناطق  
لأنه يقتضي تقديم الجنس على الفصل ( قوله أولاً ) أى كناطق حيوان  
( قوله وهو ) أى الترتيب ( قوله بحيث ) أى ملازمة لحالة ( قوله يطلق )  
أى يصح أن يطلق ( قوله عليها ) أى الاشياء المرتبة ( قوله اسم الواحد )  
إضافته للبيان ( قوله لبعضها ) أى الاشياء المرتبة ( قوله نسبة ) أى  
نسب ( قوله بالتقديم الخ ) صلة نسبة ( قوله في الرتبة ) تنازع فيه  
التقديم والتأخير ( قوله وان لم تكن مؤلفة ) بمبالغة ( قوله أم لا ) مقابل  
قوله مرتبة الوضع ( قوله فهو ) أى التأليف ( قوله أعم من الترتيب من  
وجه ) أى لأنه اعتبر في التأليف وجود الالفة وفي الترتيب وضع كل  
شيء في مرتبته فيجب اجتماعان في ضم أشياء مؤلفة مرتبة كحيوان ناطق



وأخص من التركيب مطلقاً وبمضمم جمل الترتيب أخص مطلقاً من التأليف  
 أيضاً وبمضمم جملة مترادفين (والمفرد) بالنظر الى معناه (أما كلي  
 وبمفرد التأليف فيما لا ترتيب فيه كناطق حيوان والترتيب بما لا ألفة  
 فيه كإنسان لا إنسان (قوله وأخص من التركيب) لاجابة اليه لنصه  
 عليه فيما سبق (قوله جمل الترتيب أخص مطلقاً) أي لاعتباره فيه  
 الالفه ووضع كل شيء في مرتبة الالفه به (قوله من التأليف) أي لاعتباره  
 فيه الالفه فقط (قوله أيضاً) أي كما هو أخص من التركيب (قوله جملة)  
 أي التأليف والترتيب (قوله مترادفين) أي علي ما فيه ألفة وترتيب  
 (قوله والمفرد اما كلي الخ) قيل لا وجه لتخصيص المفرد بهذا التقسيم  
 فان المركب ينقسم الى جزئي كزبد كاتب وكلي كحيوان ناطق ووجه  
 بأنه لا يكون الكلام هنا في بيان الكليات الخمس وهي مفردات وظاهره  
 دخول الفعل والحرف في المقسم لانهما مفردان وأدخلا في تعريف  
 المفرد فينقسمان الى كلي وجزئي لكن صرح بمضمم بقصر الكلية  
 والجزئية على الاسم وان نوقش فيه فقال السنوسي الافعال كلها كلية  
 دون الحروف وقال بعض شارحي الكتاب الفعل كلي أبداً لجله بذاته  
 على فاعله وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه والحرف لما لم يتقبل الا  
 بغيره لم يكن كلياً ولا جزئياً ولذا لا يوضع ولا يحمل انه غنبي الحفني  
 وهذا مخالف لما عليه علماء الوضع من ان الحرف له معنى في نفسه وان  
 كان لا يدل عليه الا بمتعلقه وذهب السعد الى انه موضوع لكلي  
 بشرط استعماله في جزئية فهو كلي وضماً جزئي استعمالاً والمضد الى  
 انه موضوع للجزئيات المستحضرة بكليتها فهو جزئي وضماً واستعمالاً  
 وهذا هو الحق (قوله بالنظر الى معناه) اشارة الى ان الكلية والجزئية  
 وصفان للمعنى حقيقة ووصف اللفظ بهما محاذ من وصف الدال بصفة  
 مدلوله وأورد على قوله بالنظر لمعناه ان معنى المفرد ما لا يدل جزؤه  
 على جزء معناه بالارادة وهذا كلي فكيف يقسمه الى كلي وجزئي  
 وأجيب بأن المراد بالمفرد ما صدقه كإنسان وزيد لا لفظه ولا مفهومه  
 (قوله اما كلي) واما جزئي الظاهر ان الياء فيهما ليست للذهب وانها

(والمفرد اما كلي) بضم  
 الكاف وكسر اللام متقلاً



{ (وهو) أى حقيقة الكلّي (ما) أى المفرد الذي جنس شامل الكلّي والجزئي (لا يمنع) بفتح الياء والنون فاعله (نفس) بفتح فسكون أى ذات ٣٩ (تصور) بفتح التاء والصاد المهملة

وضم الواو متقلّاي فهم  
(مفهومه) أى مدلوله  
ومفعول يمنع (وقوع) بضم  
الواو أى حصول (لشركة)  
بين شيئين فأكثر (فيه) أى  
مفهومه وجملة لا يمنع الخ  
فصل مخرج الجزئي وذلك  
(كالإنسان) فإن مفهومه  
وهو الحيوان الناطق لا يمنع  
نفس تصوره حصول  
الاشتراك فيه بين كثيرين  
بحيث يصح حمله على كل  
واحد منها وعلى مجموعها  
(تنبيهان الأول) شمل  
تعريف الكل ماله أفراد  
كثيرة لانهاية لها كوجود  
وقديم وشيء وصفة وماله  
أفراد كثيرة لانهاية كحيوان  
وانسان ونسمة وماله فرد  
واحد محال غيره كاله بمضي  
معبود بحق وماله فرد  
واحد ممكن غيره كشمس  
وقمر وما لا فرد له وهو  
مستحيل كجمع قبضين  
أو ضدّين أو عدم وماله  
وما لا فرد له وهو ممكن

وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه) من حيث انه متصور (وقوع  
الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من افراده (كالإنسان) فإن  
مفهومه اذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين

من حريف الاسم الاصلية كياء الكرسي وأما القول بأنها للنسب وان  
الكلّي منسوب للكل وهو الجزئي لتركبه من كايه وشيء آخر كالإنسان  
المركب من كايه حيوان ومساويه ناطق وان الجزئي منسوب لجزئه  
وهو كايه فيقال على سبيل الاطافاة والالغاز الكلّي منسوب للجزئي  
والجزئي منسوب للكلّي فلا يظهر في النوع لانه تمام الماهية ولا في الخاصة  
والمرض العام لخروجها عنها (قوله الذي لا يمنع الخ) الذي واقع  
على المفرد كما هو المناسب للمعتمد وان كان وصفه بهما مجزياً فهو جنس  
شامل للكلّي والجزئي وصلته فصل مخرج للجزئي فلا أشكال في مفهومه  
(قوله نفس ذكره) ليصير التعريف جامعاً لأقسام الكلّي الستة ولو  
لم يذكره لم يشمل التعريف ما دل البرهان على انحصاره في واحد كاله  
بمعنى معبود بحق (قوله تصور مفهومه) ذكر التصور لذلك أيضاً  
فالتقييد بالتصور ليقطع النظر عن الخارج والتقييد بالنفس ليقطع النظر عن  
برهان التوحيد مع ان التصور لا يدل على قطع النظر عن برهان  
التوحيد ليكتفى به لانه امر تصوري أيضاً والنفس لا تدل على قطع  
النظر عن الخارج ليكتفى به اذا قيل نفس زيد قائم بفهم منه انه قائم  
في الخارج فلا يصح الاكتفاء بأحدهما (قوله من حيث انه متصور)  
دفع به ما أورد من أن قابل الاشتراك المفهوم الكلّي المتصور لا تصوره  
فانه جزئي لا يقبل الاشتراك لقيامه بالنفس الجزئية وجزئية المحل  
تستلزم جزئية المحل وحاصل الجواب ان المراد لا يمنع مفهومه من حيث  
تصوره (قوله وقوع للشركة) أى صحة اشتراك اثنين أو أكثر فيه  
(قوله بحيث يصح حمله) أى الكلّي تصوير للشركة فيه (قوله على كل  
من افراده) بأن قول زيد انسان وعمر وانسان وبكر انسان الخ والكلّي

كبحر عسل أو لبن أو سم فاقسامه ستة (الثاني) ينقسم الكلّي الى متواطىء وهو الكلّي  
المستوى معناه في أفراد كالحيوان والانسان ومشكك وهو المتفاوت في أفراد كالبياض والوجود



سواء وجدت أفراده في الخارج وتاهت كالكوكب أم لم تتاه كنعمة الله

بإلانة أقسام منطقي وهو مفهومه المعروف بقوله الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من صدقه على كثيرين وسمى منطقياً للبحث عنه في المنطق وطبيعياً وهو ما صدق عليه هذا المفهوم كحيوان وإنسان وقرس وسمي طبيعياً لأنه طبيعة من الطبائع وحقيقة من الحقائق وعقلي وهو مجموع المفهوم وما صدقه وسمى عقلياً لأنه لا وجود له إلا في العقل وتجري هذه الأقسام في أنواع الكلي الكلية أيضاً الجنس والتنوع والفصل والخاصة والمرض العام فالجنس المنطقي هو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو بحسب الشريعة المحضة والطبيعي ما صدق عليه هذا المفهوم كالجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والعقل مجموعهما وعلى هذا القياس ( قوله سواء وجدت أفراده ) أي الكلي الخ أراد به تقسيم الكلي ثمة أقسام وذلك أن المتقدمين قدموا إلى ثلاثة أقسام ما وجد له أفراد وما وجد له فرد وما لم يوجد له فرد فقسم المتأخرون كل قسم منها قسمين فصارت ستة فقدموا ماله أفراد إلى ما لم تتاه أفراده كشيء وموجود وقديم وباقي وصفة وإلى ما تاهت أفراده كحيوان وإنسان ورجل وماله فرد إلى ما قام البرهان على امتناع غيره كاله وإلى ما لم يتم البرهان على ذلك كشمس وما لم يوجد له فرد إلى ما استحال وجود فرد كجميع ضدين أو قبيضين أو عدم وملكية وإلى ما يمكن وجود فرد كبحر من لبن وجبل من سكر ( قوله وتناهت ) أي وقفت عند حد وانحصرت في عدد معلوم ( قوله كالكوكب ) أي السبعة السيارة المجموعة في قول بعضهم

زحل شري مريخه من شمسه فزاهرت لمطارد الأقمار

مثل لأفراد الكلي المتناهية وكلها كوكب ( قوله كنعمة الله ) أورد عليه أن ما وجد منها متناه وقولهم نعمة الله تعالى لا تنافي معناه لا تنف عند حد في المستقبل فهو منهم دائماً وأبداً إلى غير نهاية وأما النعم التي أنعم بها فهي محصورة أذيت تعيل وجود حوادث لانهاية لها فالصواب التمثيل بشيء وثابت وموجود وصفة وقديم وباقي لصدقها بصفاته تعالى الثابتة الموجودة



أم لم توجد فيه لامتناعها في الخارج كالمجموع بين الضدين أو لعدم وجودها وإن كانت ممكنة كجبل من ياقوت وبحر من زئبق أم وجد منها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كالآله أي المعبود بحق إذا الدليل الخارجي قطع عرق الشركة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين والالتماس يقتصر إلى دليل ثبات الوحدة أم أمكن كالتمس أي الكوكب النهار المضيء إذا للوجود منها واحد ويمكن أن يوجد منها نموس كثيرة ثم السكلي أن استوى مناه في أفرادها فتواطىء كالإنسان وإن تفاوت فيها بالشدّة

التي لا نهاية لها واستحالة وجودها لانها لا نهاية لها إنما ثبتت في حق الحادث (قوله أو لم توجد فيه) أي الخارج (قوله في الخارج) الظاهر في محل الضمير لزيادة إيضاح (قوله أو لعدم وجودها فيه) أي الخارج أو ردعا به أنه صادرة لأنه على عدم وجود أفرادها في الخارج بعدمها فيه فقد علل الشيء بنفسه وهو باطل وأجيب بأن الوجردية منى الإيجاد من باب إطلاق المسبب على السبب أي لم توجد لعدم إيجادها نسالي أيها (قوله وإن كانت ممكنة) وأوله لا حال وإن مؤكدة (قوله إذا الدليل الخارجي الخ) علة لقوله امتنع وجود غيره (قوله لكنه عند العقل الخ) استدراك على قوله الدليل قطع عرق الشركة لرفع أيها أنه صار جزئيا (قوله لم يمتنع) صدقه على كثيرين زاد الشارح في حاشيته على جمع الجوامع ولذا ضل كثير بالاشراك ولو كانت وحدانية ته إلى ضرورة العقل لكونه جزئيا لا يقبل الشركة عقلا لما وقع ذلك من طاقه (قوله أم أمكن) عطاف على امتنع (قوله نموس كثيرة) أي كالتجموع حتى تنتشع الأرض بكثرة الضوء تشعها لا يمكن معه التمسرف ط. فويحترق معه كل شيء فقدم الإيجاد غير هذا الفرد لطف ونعمة عظمى من الله سبحانه وتعالى (قوله إن استوى) مناه في أفرادها قيل فيه قلب الأصل إن استوت أفرادها فيه ولملأه لأن فاعل الاستواء لا يكون الالتماس داو فيه إن مناه من صيغ العام بإضافته للضمير وإن المعنى لا يستقيم على القلب لأن الاستواء والتفاوت ليسا من صفات الأفراد بل من صفات السكليات المتحدثة فيها (قوله فتواطىء كالإنسان) أو رد عليه الحفيد بأنهم جعلوا الأشدية بكثرة الآثار أو كمالها وهذا موجود في الإنسان إذ بعض أفرادهم أكثريا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر وأكل بحسب الخواص



أو التقدّم فشكك كالبياض فإن معناه في الثلج أشد منه في العاج والوجود فإن  
معناه في الواجب قبله في الممكن وأشد منه فيه (وإما جزئي وهو الذي يمنع  
نفس تصور مفهومه ذلك) أي وقوع الشراكة فيه (كزبد

الإنسانية كالإدراك من غيره كيحيى عليه الصلاة والسلام مع أنه لم يدرك  
بالشهوات الجسمانية أصلاً وأوجب عنه بأن هذا التفاوت خارج عن الحقيقة  
وهي كونه حيواناً قابلاً للإدراك (قوله أو التقدّم) أي في الرتبة لا في الزمن  
والإلزام أن نحو الإنسان مشكك (قوله فشكك) ابن الإمام النعماني  
لاحقيقة للمشكك لأن ما به التفاوت أن دخل في التسمية فشارك  
والافتواطي، وأجاب عنه القرافي بأن كلاماً من المتواطىء والمشكك موضوع  
للقدر المشترك لسكن التفاوت أن كان بأمر من جنس المسمى فشكك وإن  
كان بأمر خارج عنه كالدورة والاثوة والذم والجهل فتواطىء وسعى  
مشكك لأن الناظر فيه أن نظراً لاصل المعنى عرف أنه متواطىء وإن نظر إلى  
تفاوته ظن أنه مشترك فبشك في كونه متواطئاً أو مشتركاً (قوله وإما جزئي)  
أي حقيقي بقريضة مقابلته بالسكلي لأن الجزئي قد يكون إضافياً بالنسبة إلى أعم  
منه مع كونه كلياً بالنسبة إلى أخص منه كالحَيوان فإنه جزئي بالنسبة إلى الجسم  
النامي كلياً بالنسبة إلى الإنسان وذلك كعلم الشخص والمعرف بل التي لا عهد  
الخارجي والضمير واسم الإشارة والموصول على تحقيق السيد تيممنا لا بعد من  
أنها موضوعة للجزئيات المستحضرة بملاحظة كلي بعضها وأما للمعرف بغير  
أل التي لا عهد فكل كاسم الجنس والتكرة وعلم الجنس لوضع الطرفين للحقيقة  
من حيث تعيينها في علم الجنس دون اسمه والتكرة للأفراد المنتشر (قوله الذي)  
أي المفرد جنس يشمل السكلي والجزئي (قوله يمنع نفس تصور مفهومه ذلك)  
أي الاشتراك فيه فصل مخرج السكلي وذكر لفظ نفس لإخراج السكلي  
الذي امتنع الاشتراك فيه للبرهان الخارج والتصور لإخراج السكلي الذي  
انحصر في فرد بحسب الوجود الخارجي والذي لا فرد له فيه أي لا يمكن فرض  
صدقه على متعدد لمنع تشخصه ذلك كزبد علماً بأن قبل ما الفرق بينه وبين  
الكليات المدعية التي يتمتع فرض صدقها على ذلك كالأشياء ولا وجود  
ولانبات ولا حاصل فاه لأشياء مما في الخارج أو الذهن بصدق عاين كلي منها

(وإما جزئي) بضم الجيم  
وسكون الزاي وكسر الهاء  
(وهو) أي حقيقة الجزئي  
المفرد (الذي) جنس شامل  
الجزئي والسكلي (يمنع تصور  
مفهومه) أي مدلوله ومفهوم  
يتمتع (ذلك) أي وقوع الشراكة  
فيه قوله يمنع النخ فصل  
مخرج السكلي وذلك (كزبد)  
بفتح الزاي وسكون المثناة  
تحت حال كونه



(علماً) فان مفهومه من حيث وضعه له اذا تصور منع ذلك ولا عبرة بما  
يعرض له من اشتراك لفظي وقدم السكلي على الجزئي لان قيوده عدمية نظير  
ما مرولانه المقصود بالذات عند المنطقي لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب  
بمخلاف الجزئي (والسكلي اما ذاتي وهو

(علماً) بفتح الهمزة  
المهملة وفتح اللام على  
شخص معين فانه نفس فهم  
الذات المعين منها يمنع وقوع  
الاشتراك فيه من حيث  
وضعه له بخصوصه وان  
وضع اشخص معين غير  
نفس تصور هذا الاخره  
منه من حيث وضعه له يمنع  
وقوع الشركة فيه من حيث  
وضعه له وهكذا ان وضع  
ثالث او رابع الى ما لا نهاية له  
فلا يخرج منه تعدد وضعه  
واشراكه لفظاً عن كونه  
جزئياً ولا يوجب كونه  
كلياً واحترز بقوله علماً  
عن زيد مصدراً فانه كلي  
لا يمنع نفس تصور مفهومه  
وقوع الشركة فيه (والكلي)  
الذي لا يمنع نفس تصور  
مفهومه وقوع الشركة فيه  
(اما) بكسر الهمزة وشد  
الميم (ذاتي وهو) أي  
حقيقة الذات السكلي

فلا يمكن فرض صدقه على متعدد بالاولى قبل الفرق بينهما ان يجوز بدامتنع  
فرض صدقه على متعدد لذاته فتا في الامكان الذاتي وامتناع فرض صدق هذه  
السكليات عايد ليس لذاتها بل بسبب ان نقائضها كشيء وموجودون ثابت  
وحاصل شامله لكل ما في الخارج والذهن فامتناع فرض صدق الغير هافلا  
يتا في امكانه لذاتها وعبارة السيد عيسى الصفوي في شرحه الفرة نصها  
الخامس أن لا يمكن صدقه على شيء أصلاً كمفهوم لشيء وشريك الباري  
تبارك وتعالى والممدوم ذهنا اذ كل ما فرض فهو شيء وليس بشريك  
وموجود في ذهن فلا يمكن رفضها لامتناع اجتماع النقيضين لكن اذا قطع  
النظر عن المقدمات المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم فلا يمنع العقل صدقها  
على متعدد ويسمي هذا كايافرضيا اذ لا تحقق له أصلاً اه غيبي فان قيل  
الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ما كان كذلك فهو  
كلي فينتج ان الجزئي كلي وهذا خلف فالجواب انه ان اراد بالجزئي في  
الصغرى ما صدقه كزيد فهي ممنوعة وان اراد بمفهومه فالنتيجة حق لا خلف  
(قوله علماً) أي لا مصدر الزاد فهو كلي (قوله من حيث وضعه له) صلة تصور  
فالناسب تأخير معناه واحترزه عن تصور ما من هذه الحيزية فليس مانعاً من  
الاشتراك فيه كما اشار لهذا بقوله ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي  
(قوله ذلك) أي وقوع الشركة فيه (قوله له) أي زيد العلم ونحوه (قوله من  
اشتراك لفظي) بيان لما (قوله قيوده) أي السكلي أي جنبها الصادق بواحد  
وهو المراد (قوله عدمية) أي مشتملة على النفي (قوله ما مر) أي في توجيه تقديم  
المفرد على المؤلف (قوله ولانه) أي السكلي (قوله الحدود) الاولى التماريف  
(قوله والبراهين) الاولى الحجة (قوله والمطالب) أي النتائج (قوله بمخلاف  
الجزئي) أي فانه لا يكون مادة شيء منها (قوله اما ذاتي الخ) اعلم ان السكلي  
المناسب الى ما نعتته من جزئياته فاما ان يكون تمام ماهيتها كالانسان



( الذي ) جنس شامل الذاتى والعرضى ٤٤ ( يدخل ) أى ثبت دخول مفهومه ( فى حقيقة ) أى

الماهية الجامعة ( لجزئياته )  
أى الكلى بأن يكون  
مفهومه جزءاً منها قوله  
يدخل الخ فصل مخرج  
المرضى وذلك ( كالحیوان  
بالنسبة ) أى الإضافة ( إلى )  
جزئياتها كـ ( لا لـ ) لـ انسان  
والفرس ) أنه مفهوم الحيوان  
وهو الجسم التام الحساس  
المتحرك بالإرادة داخل فى  
حقيقة الانسان وهى  
حيوان ناطق وفى حقيقة  
الفرس وهى حيوان صاهل  
فهو كلى ذاتى لهما ( واما  
عرضى ) بفتح العين المهمل  
والراء ( وهو ) أى حقيقة  
المرضى الكلى ( الذى )  
بجنس شامل المرضى والذاتى  
( بخلافه ) أى الذاتى فى  
الدخول فى حقيقة جزئياته  
بأن لا يدخل فيها سواء خرج  
عنها أو لم يخرج وهذا فصل  
مخرج الذاتى وذلك  
( كالمصاحك بالنسبة إلى  
الانسان ) فإنه كلى عرضى  
له الخروج عن حيوان ناطق  
حقيقة الانسان وعلى هذا

الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحیوان بالنسبة إلى الانسان والفرس )  
فإنه داخل فيهما التركيب الانسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان  
والصاهل ( واما عرضى وهو الذى يخالفه ) أى لا يدخل فى حقيقة جزئياته  
( كالمصاحك بالنسبة إلى الانسان ) لما مر أن مركب من الحيوان والناطق  
فالمصاحك خارج عنه وعلى هذا فالمساهية عرضية وقد يطلق الذاتى على ما ليس  
أوداخلها فيها كالحیوان والناطق أو خارجاً عنها كالمصاحك والمائى  
والاولان ذاتيان والثالث عرضى وعلى هذا فالذاتى ما ليس بخارج والعرضى  
الخارج فتدخل المساهية فى الذاتى وهو أحد اصطلاحات ثلاثة للمناطق  
الثاني ان الذاتى الداخل والمرضى ما ليس بداخل وهو ظاهر كلام المتن  
فالمساهية عرضية الثالث ان الذاتى الداخل والمرضى الخارج فالمساهية  
واسطة وتقل هذا السنوسى فى شرحه مختصر ابن عرفة ( قوله الذى يدخل  
فى حقيقة جزئياته ) أى يكون جزءاً منها هذا هو الظاهر من كلامه وعليه حمل  
الشارح لكن لا يناسب قوله الآتى والذاتى الخ فإنه صريح فى أن المساهية  
ذاتية ولذا قال بعضهم انه أشار إلى ان للذاتى معنيين فى كلامه شبه استخدام  
( قوله فإنه ) أى الحيوان ( قوله كالحیوان ) أدخلت الكاف الناطق أو  
الصاهل مثلاً ( قوله فيهما ) أى حقيقة الانسان وحقيقة الفرس ( قوله الانسان )  
أى مفهومه ( قوله والفرس ) أى مسماه ( قوله وعرضى ) سمي بهذا التسمية لـ  
بمرض لذات وهو الضحك العارض للانسان مثلاً اذ يقال فى النسبة إلى  
المرض عرضى ( قوله بخلافه ) أى لا يدخل فى حقيقة جزئياته فهو من اطلاق  
الاعم وهو الخاتمة على الاخص وهى المناقضة بقرينة المقتبلة واصطلاح المنطقة  
ان الخاتمة ما يمكن اجتماعه مع مقابله كالضحك والقيام وما لا يمكن اجتماعه معه  
لا يسمى منه مخالفة بل مناقض كان الاولى للمصنف أن يقول ما يناقضه ( قوله  
انه أى الانسان الخ ) يان لما ( قوله وعلى هذا ) أى قول المصنف الذاتى هو  
الذى يدخل الخ والمرضى هو الذى يخالفه ( قوله فالمساهية ) أى الحقيقة  
النوعية ( قوله عرضية ) منه بعضهم قائل لا يفيد كلام المصنف اذ  
مراده بحقيقة الجزئيات ما يعم الحقيقة الذهبية والحقيقة الخارجية

فالتويع عرضى وقيل الذاتى غير الخارج بالعرضى الخارج وعليه فالتويع ذاتى وقيل الذاتى المقترنة  
الداخل والمرضى الخارج وعليه فالتويع واسطة بينهما وهذه اصطلاحات مسهلة فلا مشاحة فيها ولذا مسمى



بمرضى فنكون الماهية ذاتية واعتراض بأن الذاتى منسوب الى الذات فلو  
كانت ذاتية لزم نسبة الشيء الى نفسه وأجيب بأن هذه التسمية اصطلاحية  
لالتوية وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على

المقترنة بالتشخيص فتعريف الذاتى شامل للتوع فانه وان كان تمام الحقيقة  
لجزئياته من حيث هي لكنه جزؤ لا حقيقة الخارجية من حيث انها  
مقترنة بالتشخيص ونظرفيه بأنه يلزم أن يكون الشخص المارض لا حقيقة  
جزأ داخلا وذلك باطل أقول قد يقال انه جزؤ من حقيقة الفرد وليس  
جزأ من حقيقة النوع فلا بطلان وقال بعض من منع عرضية النوع المراد  
بما يخالف الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات المارض لها فلا  
تدخل الماهية في المرضى لامتناع خروج الشيء عن نفسه وعروضه  
عليه ولان جزء الشيء اذا لم يكن خارجاً فأولى أن لا يكون الشيء  
نفسه خارجاً عن نفسه وغاية ما يلزم ان هذا السكلي مسكوت عنه بأن  
لا يكون ذاتياً ولا عرضياً والانصاف ان هذه كلها تكلفات ليست تامة المقدمات

المصنف هنا على الاول  
وفيما يأتى على الثانى

(قوله بمرضى) الاولى بخارج لان المرضى مختلف في تفسيره فلا يصح  
ذكره في تفسير الذاتى وأيضاً في عيب التركيب وهو ان يذكر في التعريف  
ما ليس أعم من المرفق ولا مساوياً له فيؤدى الى توقف ماهية على ماهية  
أخرى مباينة لها (قوله فتكون) أي الماهية النوعية (قوله ذاتية) أي  
لشمول تعريف الذاتى لها وهذا المعنى أعم من الاول فانه يصدق على  
جزء الحقيقة الاعم وهو الجنس والمساوى وهو الفصل وعلى النوع  
الذى هو تمامها لانه ليس بخارج بل هو تمام حقيقة أفرادها بلفاء الشخص  
فانه عارض لها بعض الشارحين الذاتى مشترك بين المتبين وان كان  
أحدهما أعم من الآخر كاشتراك التصور بين مطاق الادراك والادراك  
الذى لاحكم معه غنيمي (قوله واعتراض) بضم التثناة فوق وكسر الراء  
أي كون الماهية النوعية ذاتية (قوله الى الذات) أي الماهية النوعية  
(قوله لزم نسبة الشيء الى نفسه) أي وهي باطلة لانها تقتضى عبارة  
المنسوب المنسوب اليه والشيء لا يغير نفسه (قوله التسمية) أي بالذاتى  
(قوله اصطلاحية) أي خالية عن النسبة فالباء فيها أصلية من مبة الكلمة



(والذاتي امامقول) أي صالح ٤٦ لان يحمل على المسؤول عن حقيقة (في جواب ماهو) أي

ماصدقها ويمكن نسبة الحقيقة الى ماصدقها ثم أخذ في بيان السكليات الخمس وبدأ بالذاتي منها فقال (والذاتي امامقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى) أنواعه نحو (الانسان والفرس وهو الجنس) لانه اذا شئ عن الانسان والفرس بماها كان الحيوان جواباً

كياه الكرسي (قوله ماصدقها) أي الافراد والجزئيات التي تصدق الماهية عليها (قوله نسبة الحقيقة الى ماصدقها) أي فتكون من باب نسبة الكل الى جزئيه أو الجزئ الى كنه بناء على ان الشخص جزء الماهية فتحصل ان المنسوب الحقيقة النوعية التي يطلق عليها ذات والمنسوب اليه ماصدقها الذي يطلق عليه ذات أيضاً وما صدق الحقيقة غير ما نصحت النسبة في اللغة من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح (قوله والذاتي) ان قلت لم عدل عن التضمير والمقام له لتقدم مرجعه في قوله اما ذاتي قلت للتنبيه على ان الذاتي هنا غير الذاتي فيما تقدم فانه هنا أعم من المتقدم اذ الظاهر أن المتقدم لا يشمل النوع وما هنا شامل له بقرينة ذكره في أقسامه ولدفع توهم عوده للمرضي لاقرينته قبل التأمل في باقي الكلام ففي كلامه شبه استخدام فان قلت يمنع المغايرة ذكره الذاتي هنا مع رفا بال لقولهم النكرة اذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الاول يقال ان هذا غالي لاسيما وقد قامت القرينة على المغايرة وانحصر الذاتي بالاستقراء في الجنس والنوع والفصل (قوله مقول) أي صالح لان يحمل حمل مواطأة لا حمل اشتقاق والا لزم كون الياسر جنساً للانسان والقطن مثلاً لانه يحمل عليهما حمل اشتقاق وهو باطل والفرق بينهما ان حمل المواطأة هو الذي لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثاني ما فيه أحدهما كالك علم أي ذو علم أو عالم (قوله الشركة المحضة) في بعض النسخ الشركة فقط قال بعضهم هذا القيد لا بد منه لاجراج النوع فانه يقال بحسب الشركة والخصوصية معاً فيعلم ان الجنس يقال بحسب الشركة لا الخصوصية ليتحقق التقابل بينهما أو يقال المراد بالشركة المحضة الشركة التي بين الحقائق لا التي بين الافراد بدلالة قوله على كثيرين مختلفين

حقيقة المسؤول عنه وصلة مقول (بحسب) بفتح الحاء والسين المهملين أي باعتبار (الشركة) بين جزئيين من جزئياته أو أكثر (المحضة) الخالصة والمجردة عن كونه مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية لان السؤال بماهو انما هو عن تمام الماهية وهو تمام الماهية المشتركة بين الحقائق المختلفة وليس تمام الماهية المختصة انما هو جزؤها فلا يصح لجواب السؤال عنها وذلك كالحيوان بالنسبة الى (أنواعه) كالانسان والفرس وهو أي الكلّي الذاتي المقول في جواب ماهو بحسب الشركة فقط (الجنس) أي المسمى في الاصطلاح جنساً (تنبيه) المسؤول عنه بما اما واحد كلي نحو ماهو الانسان وجوابه الحد التام نحو حيوان ناطق واما واحد جزئي نحو ماهو زيد واما افراد متحدة الحقيقة نحو ما زيد وعمره وخالد وجوابهما النوع

واما أنواع مختلفة الحقائق نحو ماهم الانسان والفرس والشاة واما واحد كلي وواحد جزئي بالحقائق مختلفا الحقيقة نحو ماهما الانسان ولاحق اسم فرس واما واحد كلي وجزئيات مختلفة الحقيقة نحو ماهم



عنه الا انه تمام ماهيته المشتركة بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح أن يكون  
جواباً عنه لانه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها في الاول  
الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الصاهل والمسؤل عنه بما منحصر في أربعة  
في واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي نحو ما زيد وكثيره تماثل الحقيقة  
نحو ما زيد وعمرو وبكر وكثير مختلفها نحو ما الانسان والفرس والشاة  
والجواب عن الاربعة منحصر في ثلاثة أجوبة لاشتراك الثاني والثالث في  
جواب واحد (ويرسم) الجنس (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات

الانسان ولاحق اسم فرس  
ويصور اسم حمار واما  
أفراد مختلفات الحقيقة نحو  
ماهم زيد ولاحق ويصور  
وجوابها الجنس نحو حيوان  
(ويرسم) بضم المثناة تحت  
وسكون الراء وفتح السين  
المهمل أي تعرف حقيقة  
الجنس برسم مصور (بأنه)  
أي الجنس (كلي) جنس  
شامل جميع الكليات الخمس

بالحقائق فيخرج النوع بهذا القيد أيضاً (قوله عنهما) أي الانسان  
والفرس ولو قال عنه أي السؤال المعلوم من سئل كان أولى الا ان يقال  
أنى بضمير التثنية لتضمن السؤال عنهما سؤالين وان وقع بلفظ واحد  
(قوله لانه) أي الحيوان (قوله عن كل منهما) أي وحده (قوله أن  
يكون) أي الحيوان (قوله في الاول) أي الانسان (قوله الناطق) أي  
المدرک بالقوة ليشمل المميز وغيره ويخرج عنه بعض الطيور التي تشكلم  
(قوله وفي الثاني) أي الفرس (قوله وكثيره تماثل الحقيقة) هذا خاص  
بالأفراد اذ لا توجد حقيقتان متماثلتان (قوله وكثير مختلفها) أي من  
الحقائق فقط أو منها ومن الأفراد لا من الأفراد فقط وان كان هو  
الظاهر من عطفه على ما قبله فيشمل الحقائق المختلفة كذلك والحقيقة  
والأفراد الشخصية نحو ماها الانسان ويصور اسم فرس وشمل الأفراد  
المختلفة الحقيقة أيضاً نحو ما زيد ويصور (قوله منحصر في ثلاثة  
أجوبة) فيجيب عن الاول وهو الواحد الكلي بحده التام كحيوان ناطق  
وعن الثاني وهو الواحد الجزئي وعن الثالث وهو الكثير المتماثل الحقيقة  
بجواب واحد وهو النوع لانه تمام ماهيتها المشتركة بينهما ولا عبرة بالمشخصات  
المختلفة لانها عرضيات وعن الرابع وهو الكثير المختلف الحقيقة بالجنس  
القريب كحيوان (قوله الثاني) أي الواحد الجزئي (قوله الثالث)  
أي الكثير المتماثل (قوله كلي) نيل لا حاجة اليه لاغناء مقول على  
كثيرين عنه ورد بأن المتأخر لا يغني عن المتقدم لوقوعه في مركزه  
وبأنه محتاج اليه ليجرى الوصف عابه (قوله سائر الكليات) أي جميعها



(مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق) خرج به النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق (في جواب ماهو)

الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام فهذه أنواع للكلية داخلية تحتها فان قيل يلزم ان الجنس نوع وكذا الفصل والخاصة والمرض العام قلت لا بعد في ذلك فان اختلافها بالاعتبار والاضافة الى غيرها فاللون يصح كونه جنساً بالنسبة للسواد والياض مثلاً وكونه نوعاً بالنسبة للكيف وقصلاً اذا نسب للكثيف وخاصة بالنسبة للجسم وعرضاً عاماً بالنسبة للحيوان (قوله مقول) أي صالح باعتبار معناه لان يحمل حمل هو هو ويسمي حمل موطناً لاحل اشتقاق والا لزم جنسية البياض للثاج والماح مثلاً واللازم باطل فكذلك ملزومه (قوله على كثيرين) أي أنواع (قوله مختلفين بالحقائق) أي كالحیوان المقول على الانسان والفرس والحمار وحقيقة الاول حيوان ناطق والثاني حيوان صاهل والثالث حيوان ناهق فان قلت تعريف الجنس بما ذكر غير جامع لان المعروف مطلق الجنس الشامل لافسامة الاربعة السافل والمتوسط والعالي والمنفرد والتعريف المذكور قاصر على السافل والمتوسط لاشتماله على جنس لا جنس وهو قوله كلي قلت لا لكي اعتباراً ان أحدهما النظر الى مفهومه أي كونه مقولاً على كثيرين وثانيهما النظر الى كونه جنس جنس والتعريف به بالاعتبار الاول الاعم دون الثاني الاخص (قوله خرج به النوع) قيل لا وجه لتخصيص النوع بالخروج بهذا القيد لخروج الفصل القريب به كالناطق وخاصة النوع كالضاحك وبهذا ظهر فساد ما قيل ان قوله في جواب ماهو يخرج باقي الكلمات لان منه الفصل القريب وخاصة النوع وقد خرجا بقوله مختلفين بالحقائق وأجاب السيد بأن وجه التخصيص ان الفصل البعيد وخاصة الجنس انما يخرجان بقوله في جواب ماهو فأخرج خروج الفصل القريب وخاصة النوع اليه ليصير الفصل مطلقاً والخاصة مخرجة بقيد واحد حذراً من التشتيت (قوله في جواب ماهو) ان قات الجنس لا يقال في جواب ماهو اذ لا يجاب به عن الواحد كلياً كان

(مقول على كثيرين) نعمت  
كثيف لكلي ذكره توطئة  
لما يليه (مختلفين بالحقائق)  
فصل مخرج النوع وصلة  
مقول (في جواب) فصل  
مخرج المرض العام لانه  
لا يقال في الجواب لانه ليس  
تمام ماهية ولا يميزها واطرافها  
جواب (ماهو) فصل  
مخرج الفصل والخاصة



(تفهمان الأول) الجنس أربعة أقسام سافل وهو ما فوقه جنس ولا جنس تحته نحو الحيوان ومتوسط وهو ما فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامي وعال وهو ما تحته جنس ولا جنس فوقه كالجوهر ومفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته كالألك ٤٩ بفتح الميم واللام (الثاني) يميز

الجنس القريب من العالي والمتوسط بأنه ان كان مقولاً في الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه فهو القريب كالحيوان وان كان مقولاً عليها وعلى بعض ما يشاركها فيه فقط فبعيد بمرتبة ان كان يثنى وبين الماهية جنس واحد كالجسم النامي للانسان ويحجب به عن السوا عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وبعض ما يشاركه فيه كالبات كما يحجب بالحيوان عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وكل ما يشاركه فيه فيكون مع البعيد بمرتبة جوابان الحيوان والجسم النامي وان كان بينهما جنسان فبعيد بمرتبتين كالجسم المطابق له ومعه ثلاثة أجوبة الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق

خرج به الفصل والخاصة والمرض العام اذا الاولان انما يقعان في جواب أي شيء وهو الثالث لا يقال في الجواب أصلاً لأنه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ما هو ولا يبرأه حتى يقال في جواب أي شيء هو وأما الجزئي فلم يدخل في السككي حتى يحتاج الى اخراجه بمقول على كثيرين كما زعم جماعة والجنس أربعة أقسام عال وهو الذي تحت جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته

أو جزئياً لأنه ليس تمام ماهيته بل جزؤها الاعم وانما يقال في جواب ماها أو ماها وأجيب بأن غرض المصنف الآن بيان انه يقع في جواب ما في جواب أي وأفرد الضمير باعتبار عنوان المسؤل عنه ولا حاجة لزيادة قولاً ذاتياً (قوله خرج به الفصل) أي سواء كان قريباً كناطق أو بعيداً كأي (قوله والخاصة) أي سواء كانت خاصة نوع كضاحك أو خاصة جنس كتنفس (قوله والمرض) أي كالمشي للانسان (قوله الاولان) أي الفصل والخاصة (قوله أي شيء هو) أي في ذاته باعتبار الفصل وفي عرضه باعتبار الخاصة (قوله والثالث) أي المرض العام (قوله لا يقال في الجواب أصلاً الخ) وقول المصنف في رسمه الآتي مقول على كثيرين معناه في غير الجواب فلا يتأني ما هنا (قوله عال) ويسمي بعيداً وجنس الاجناس أيضاً (قوله كالجوهر) بحث فيه بعضهم بأن فوقه جنس وهو موجود لشموله العرضي وفوق موجود شيء على التول بشموله المدوم (قوله على القول بجنسيته) أي الجوهر لاسكلي جسم مؤلف من طول وعرض وعمق المتألفة من الاسطحة المتألفة من الخطوط المتألفة من النقاط والسطح ماله طول وعرض فقط والخط ماله طول فقط ولا شيء من هذه الثلاثة للنقطة وهذه كلها جواهر وجودية هذا مذهب المتكلمين وذهب

(٧ م) وان كان بينهما ثلاثة اجناس فبعيد بثلاث مراتب كالجوهر له وتسير الاجوبة أربعة الحيوان والجسم النامي والجسم المطابق والجوهر (الثالث) رتب القوم الاجناس ايها المثلث تسهيلاً على التعلم بالحيوان المشترك بين أواعه المتألفة في الحقائق ثم الجسم النامي المشترك بين الحيوان والنبات ثم الجسم المطابق المشترك بين الجسم النامي والجسم غير النامي ثم الجوهر المشترك بين الجسم وبين البسيط



ومتوسط وهو الذي فوقه جنس وتحت جنس كالجسم التامى وسائل وهو الذي فوقه جنس وليس تحت جنس كالحوان لان الذي تحت انواع لا اجناس ومنفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحت جنس قالوا ولم وجد له مثال

الحكماء الى انها اعراض اذا التقطت عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم فاحتز بقوله على القول بجلبته عن قول الحكماء لانه عرض تام عندهم (قوله ومتوسط) أى كالجسم فان فوقه الجوهر وتحت الجسم التامى وكالجسم التامى اذ فوقه الجسم المطلق وتحت الحساس والمتحرك بالارادة (قوله قالوا ولم يوجد له مثال) أى ومثل له بعضهم بالمقل بناء على أن الجوهر ليس جنس له بل عرض تام وعلى هذا فالقول المشرة انواع له لا اجناس والالم يكن منفردا ولا أشخاص والا كان نوما والاولى في عدد الاجناس الابتداء بالسائل ثم المتوسط ثم العالي لان المتبر فيها التصاعد لانا اذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا ويعرف الجنس القريب والبعيد بأنه ان كان الجواب عن المسألة وعن بعض ما يشاركها في الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه فهو قريب كحيوان اذ يجاب به عن السؤال عن الانسان والفرس وعن السؤال عنه وعن سائر الانواع المشتركة له فيه وان كان الجواب عن المسألة وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن غيره مما يشاركها فيه فبعيد كجسم تام فان النبات وباقي انواع الحيوان تشارك الانسان فيه ويجاب به عنه وعن النبات لاعتدائه وعن باقي انواع الحيران ويكون هناك جوابا بان كان بعيدا بمرتبة واحدة بأن يكون بين المسألة كالانسان وذلك الجنس جنس واحد هو القريب كالجسم التامى اذ بينه وبين الانسان الحيوان فالحيوان جواب والجسم التامى جواب آخر وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالنسبة اليه وأربعة اجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجواهر وكل ما يزيد البعد يزيد عدد الاجوبة وعدد الاجوبة يزيد على عدد مراتب البعد بواحد أبدا لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر ورتب القوم الاجناس لنهايتهم التمثيل بها تسهيلا على المتعلم فوضوا الحيوان



(و اما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى) أفراد نحو (زيد وعمر و هو النوع) لانه اذا سئل عن زيد وعمر و بما هما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضاً لانه تمام ماهيته المختصة به ( ويرسم ) للنوع ( بأنه كلي ) دخل فيه سائر الكليات ( مقول

(و اما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة ) ان كان السؤال عن تمام ماهية مشتركة بين جزئيات متحدة الحقيقة نحو ملهم زيد وعمر و بكر و خالد (و) مقول في جواب ماهو (بحسب الخصوصية) ان كان السؤال عن ماهية مختصة بجزئي نحو ماهو زيد حال كون المقرئين ثابتين (مما) متناقضتين في سؤالين كما تقدم (وهو) أى الكلي المقول بحسبهما (النوع) ولا تناقض بين كونه تمام ماهية مشتركة وكونه تمام ماهية مختصة لان الاول باعتباره مجرد عن الشخصات والثاني باعتباره مقيداً بها (ويرسم) النوع (بأنه كلي) جنس شامل جميع الكليات (مقول على

ثم الجسم الثامى ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالحيوان جنس لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وكذا الجسم الثامى لانه تمام المشترك بينه وبين النبات وكذا الجسم المطلق لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذا الجوهر لانه تمام المشترك بينه وبين العقل على مذهب المتكلمين ان الجوهر قسمان مادي ومجرد حقيقي (قوله بحسب الشركة والخصوصية) أى يحمل تارة على جملة من افراد المتماثلة اذا سئل عنها بأن قيل ما زيد وعمر و بكر فيجاب بانسان وهذا هو المراد بقوله بحسب الشركة لانه تمام الماهية المشتركة بينهم وتارة يحمل على فرد واحد نحو ما زيد فان جوابه انسان وهذا هو المراد بقوله والخصوصية هذا الذى أطبق عليه المحققون من شراح هذا الكتاب كالسيد والفري وشيخ الاسلام ومن حتى كلامهم (قوله هذا) ليس المراد به المية في الزمن بأن يحمل حلا واحدا على سيل الشركة والخصوصية في زمن واحد بل المراد به الاجتماع في المقولة فهو تأكيد لقوله بحسب الشركة والخصوصية فهو في قوة جميعا ومنه ثبوت الحملين للنوع بأن يحمل على فرد مسؤل عنه بما هو ويحمل على افراد مسؤل عنها بما هي أيضاً أشار لهذا كله الشارح بقوله لانه اذا سئل عن زيد وعمر و الخ (قوله عن كل منهما) أى وحده (قوله ذلك) أى انسان (قوله لانه) أى انسان (قوله تمام ماهيته المختصة به) أى للفرد ان قلت لانسم انه تمام الماهية الخاصة به لان الانسان حيوان ناطق و ماهية زيد حيوان ناطق متشخص لانسان ماهية مشتركة بين افراد لا مختصة ببعضها أجيب بأن الشخصات عوارض للمادية لا من تمامها وتتمامها الحيوان الناطق فانسان تمام



كثيرين مختلفين بالعدد) أي  
تعدد الذوات (دون) تعدد  
(الحقيقة) فهي واحدة  
مشتركة بينهم فصل مخرج  
الجنس وصلة مقول (في  
جواب) فصل مخرج  
المرض العام وإضافته لما  
(هو) فصل مخرج الفصل  
والخاصة (تتبعه) النوع  
قسمان حقيقي وهو الذي  
لا جنس تحته كإنسان  
وأضافي وهو الذي فوقه  
جنس كحيوان فبينهما  
عموم وخصوص من وجه  
يحتسمان في نحو الإنسان  
وينفرد الحقيقي في النوع  
البسيط والإضافي في نحو  
الجسم النامي

على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة) خرج به الجنس (في جواب  
ما هو) خرج به الفصل والخاصة والمرض العام مع أن ذلك يخرج بما  
خرج به الجنس أيضاً لكن الأنسب إخراج به بما خرجت به الخاصة  
لتشاركهما في المرضية والنوع قسمان إضافي وهو المدرج تحت جنس  
وحقيقي وهو ما ليس تحته جنس كالإنسان فبينهما عموم وخصوص من  
وجه فاحتسمان في نحو الإنسان فإنه نوع إضافي لإندراج تحت جنس  
ماهية زيد المختصة به فإن قلت لو كان ذلك لم توجد في غيره من الأفراد  
واللازم باطل فأجيب بأن الباء داخلية على المقصور فزيد لا يعتمد الإنسان  
مثلاً وبأن الماهية المختصة بمشخصات زيد وعوارضه غيرهما مختصة  
بمشخصات عمرو وعوارضه فالماهية المطلقة مشتركة والمختصة مختلفة  
(قوله على كثيرين) أي أفراد (قوله الفصل والخاصة) خرجاً بإضافة  
جواب لما هو (قوله والمرض العام) خرج بقوله في جواب (قوله  
الثالث) أي المرض العام (قوله بما خرج به الجنس) أي قوله دون  
الحقيقة أي لأنه يقال على المختلفين بالحقيقة كما يقال على المتفقين فيها  
نحو زيد وعمرو وبكر ماشون (قوله لكن الأنسب إلخ) بحث فيه بأن الشيء  
لا يخرج بقيد حتى يكون القيد الذي قبله متاولاً له مع أن المرض العام  
خرج بقوله دون الحقيقة فالتناسب أن الجنس وخاصة والفصل البعيد  
والمرض العام خرجت بقوله دون الحقيقة وإن الفصل القريب وخاصة  
النوع خرجاً بقوله في جواب ما هو (قوله الأنسب) شاذ قياساً لأنه من  
ناسب (قوله لتشاركهما) أي الخاصة والمرض العام (قوله في المرضية)  
بفتح العين المهملة والراء أي في كون كل منهما عارضاً للماهية (قوله  
وحقيقي) ويقال له نوع الأنواع أيضاً وهذا أحد السكليات الخمس على  
النمين بخلاف النوع الإضافي فليس أحدها على التعمين (قوله ما ليس  
تحت جنس) أي بل أفراد أو أصناف بقرينة كون الكلام في النوع  
الحقيقي لكن الأولى ما ليس تحته نوع لصدق كلامه بالجنس السافل  
وليس نوعاً حقيقياً (قوله فبينهما) أي النوع الإضافي والنوع الحقيقي إلخ  
تفريع على تعريفيهما (قوله من وجهه) راجع للعموم والخصوص



(واما غير مقول في جواب  
ما هو بل مقول في جواب  
أي شيء هو في ذاته) أي أي  
شيء يميز الماهية عن كل ما سواها  
أو عن بعضه حال كونه  
داخلاً فيها (وهو) أي  
المقول في جواب أي شيء  
هو في ذاته الكلي (الذي  
يميز الشيء) أي الماهية  
تميزاً تاماً عن كل ما سواها  
أو في الجملة عن بعض ما سواها  
وصلة يميز (عما يشاركه  
في الجنس) قريباً كان  
أو بعيداً (كالناطق بالنسبة  
إلى الإنسان وهو) أي  
الكلي الذي يميز الشيء  
عما يشاركه في جنسه (الفصل)  
ولم يزد أو في الوجود  
عقب في الجنس تبعاً  
للمتقدمين بناء على أن كل  
ماهية لها جنس وزاد  
المتأخرون عقبه في الوجود  
بناء على أنه ليس كل ماهية  
لها جنس وهذا الخلاف  
مبني على خلاف آخر وهو  
جواز تركيب ماهية من  
أمرين متساويين أو عدمه  
فالزيادة على الأول وعدمها  
على الثاني

وهو الحيوان وحقيقته إذ ليس تحت جنس وينفرد الإضافي بنحو الجسم  
النامي فإن فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو الحيوان  
وينفرد الحقيقته بالماهية البسيطة كالقول المطلق عند الحكماء على  
القول بنفي جنسية الجوهر (واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول  
في جواب أي شيء هو في ذاته) أي جوهره (وهو الذي يميز الشيء) ولو  
في الجملة (عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو) أي  
المقول في جواب ذلك (لفصل) وذلك لأنه إذا سئل عن الإنسان بأي  
شيء هو في ذاته كان الناطق جواباً عنه لأنه يميزه عما يشاركه في الجنس  
(قوله بنفي جنسية الجوهر) أي وأما على القول بأن الجوهر جنس له بلا  
ينفرد فيه النوع الحقيق لا يندرج تحت جنس فهو إضافي أيضاً وليس  
بسيطاً لتركيب ماهيته من جنس وفصل (قوله أي شيء هو في ذاته)  
اعلم أن السائل بأي لم يسأل عن تمام الماهية المشتركة بين شيئين أو  
أكثر وإنما يسأل بها عن مميزها عما يشاركها فيها يضاف إليه لفظ أي  
فاذا قيل الإنسان أي حيوان هو كان سوءاً إلا عن المشاركات في الحيوان  
وإذا قيل أي موجود هو كان سوءاً إلا عن مشاركته في الوجود والسؤال بأي  
ثلاثة أقسام أحدها أن لا يزداد على أي شيء هو تائيداً أن يزداد قوله في ذاته ثانياً  
أن يزداد قوله إلى عرضه فإن كان الأول فالجواب ما يميز المسؤول عنه مطلقاً  
فصلاً قريباً أو بعيداً أو خاصة وإن كان الثاني فالجواب الفصل وحده وإن  
كان الثالث فالجواب الخاصة وحدها فنقول المصنف في ذاته لبيان أن  
السؤال عن الفصل الذي الكلام فيه يقيد به (قوله ولو في الجملة)  
إشارة إلى أنه لا فرق في المميز الذاتي بين كونه مميزاً للشيء عن جميع  
ما عداه كالناطق للإنسان أو عن بعض من عداه كالحساس والنامي له  
فالحساس يميز عن النبات ولا يميزه عن الحيوان والنامي يميزه عن مطلق  
الجسم ولم يميزه عن النبات (قوله كالناطق إلخ) أي عند من لم يجعله مقولاً  
على الملائكة والجن وأراد بالنطق الصفة المستلزمة صحة التمييز العقلي  
والنظر اليقيني والتصور الخيالي فهو فصل للإنسان يميزه عن الملائكة  
لأنها جواهر مجردة أما عند من جمعه مقولاً على الملائكة فهو فصل



وتبع في اقتصاره على قوله في الجنس المتقدمين بناء على أن كل ماهية لها فصل قلها جنس وذهب المتأخرون إلى زيادة أو في الوجود وبنى الخلاف على جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين وعدمه فمن جواز تركيبها من ذلك زادما ذكر ومن لا فلا (ويرسم) الفصل (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكلليات (يقال عن الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته)

ببعد فيميز الإنسان عن غير الملائكة والجن (قوله وتبع) أي المصنف (قوله إلى زيادة أو في الوجود) أي في تعريف الفصل عقب في الجنس ليصير التعريف جامعا (قوله على جواز تركيب الخ) يفيد أن الخلاف في الجواز العقلي مع الاتفاق على عدم وجود ذلك (قوله ذلك) أي متساويين (قوله ماذكر) أي أو في الوجود (قوله وعدمه) احتج عليه المتقدمون بأن الماهية لو تركبت من متساويين قلما أن يحتاج كل منهما للآخر فيلزم الدور أو أحدهما فقط فيلزم الترجيح بلا مرجح أو لا يحتاج كل للآخر فيلزم المحال وهو قيام الماهية بدون بعض أجزائها وأجاب المتأخرون بأن هذه الحالات انما هي في الماهية الخارجية أما الذهنية فلا لانها من الأمور الاعتبارية والكلام في الثاني لا الأول سامنا بحجته فيها لكن نمنع أن هذا دور رتبى لم لا يجوز أن يكون دورا ميبا وهو غير محال كتوقف الجرم على المرض وعكسه فإن قلت لم يذكر المصنف هذه الزيادة في التفسير الأول وقد أطلق في رسمه كما ترى فلم يقيد بالجنس كما قيدا ولا قلت للإشارة إلى المذهبيين وإن مختاره ما سبق فيحمل الثاني عليه بدلالة السياق وأنه متردد في ثبوت تركيب الماهية من متساويين \* قال السعد في شرح الشمسية وكون تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبنا على الاحتمال المذكور إنما هو على تفسير الامام لكلام الاشارات واما على تفسير الحكيم المحقق فليس مبنا عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فقط أو عما يشاركه في الوجود سواء شاركه في الجنس أم لا وتحقيقه ان فصل الشيء ان اختص بالجنس كالحساس الحيوان بالنسبة إلى الجسم اثنائي كان يميزا عما عداه مما شاركه في الوجود وان

(ويرسم) الفصل  
(بأنه كلي) جنس شامل  
كل كلي (يقال على الشيء  
المسؤول عنه (في جواب))  
فصل مخرج المرض العام  
واضافة جواب (أي شيء  
هو) فصل مخرج الجنس  
والتنوع (في ذاته) فصل  
مخرج الخاصة والفصل  
قسمان قريب وهو ما يميز  
الشيء عما يشاركه في  
جنسه القريب ويبعد وهو  
ما يميزه عما يشاركه في جنسه  
البعيد



خرج به الجنس والنوع لانهما يقالان في جواب ما هو والمرض العام لانه لا يقال في الجواب أصلا كما مر والخاصة لانها انما تميز الشيء في عرضه لا في ذاته والنصل فهما قريب وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب كالتألق بالنسبة الى الانسان وبسبب وهو ما يميز الشيء في الجملة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان فان قلت يلزم أن يكون الجنس فصلا لانه يميز هذا التميز قلت لا بعد فيه ان أتى به في جواب أي شيء هو في ذاته بخلاف ما اذا أتى به في جواب ما هو

لم يكن محتما بالجنس كالتألق للانسان عند من جملة مقولا على غير الحيوانات كالملائكة فهو يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجنس أي الحيوانية لاعن جميع ما شاركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملائكة اه قوله عند من جملة مقولا على الملائكة فلي هذا لا يكون التألق فصلا بل يكون جنسا فان الملائكة عندهم ليست حيوانا ولا جماع انها ناطقة غيبي (قوله خرج به الجنس الخ) ظاهره انه جعل المذكور قيدا واحدا مخرجا للامور المذكورة والاولي جملة ثلاثة قيود وهي يقال في جواب واطافة الجواب الى أي شيء وقوله في ذاته ويخرج بالاول المرض العام لانه لا يقال في الجواب أصلا ويخرج بالثاني الجنس والنوع وبالثلث الخاصة ويحتمل ان هذا مراد الشارح ويكون اخراجها على التوزيع لكن يبعد تأخير المرض العام عن الجنس والنوع في الاخراج (قوله في جواب ما هو) وان اختلفت جهة المقولة لان الجنس يقال في جواب ما يحسب الحركة المحضة والنوع بحسب الحركة والخصوصية (قوله عن جنسه) أي صاحب جنسه (قوله يلزم) أي من كون المميز عن صاحب الجنس البعيد فصلا (قوله هذا التميز) أي الذي يميزه الفصل البعيد فان الحيوان يميز الانسان عن النبات كما يميزه عن الحساس (قوله فيه) أي كون الجنس فصلا (قوله به) أي الجنس (قوله في جواب أي شيء هو) كان يقال أي شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان فقد ميز الحيوان الانسان مما يشاركه في جنسه كالتألق والجسم من شجر وحجر والظاهر ان مراده الجنس السافل أو المتوسط لا العالي



فله اعتباران بحسب السؤال ثم نثني بالعرضي فقال ( واما العرضي  
فاما أن يتمتع انفسكا كه عن الماهية وهو المرض اللازم) كالضاحك بالقوة  
بالنسبة الى الانسان (أو لا يتمتع) انفسكا كه عنها (وهو المرض المفارق)  
كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان (وكل واحد منهما اما أن يختص

لا به لا يميز عن شيء (قوله فله) أي الجنس (قوله نثني بالعرضي) أي أني  
به ثانيا بعد آتيانه بالذاتي أولا والمراد به هنا المنسوب لما عرض لذات  
خارجا عنها وهذا اصطلاح أهل الميزان لا المنسوب للمرض مقابل الجوهر  
كما هو اصطلاح المتكلمين وبين التفسيرين عموم وجهي يجتمعان في  
نحو الياض وينفرد الاول في نحو القدرة والثاني في نحو اللاتقية (قوله  
يتمتع انفسكا كه عن الماهية) أي من حيث وجودها ذهنا بمعنى أنها  
يتمتع ادراكها دون ادراك كفرادية اثلاثية وزوجية الاربعية ويسمى  
هذا لازم الذهن أو من حيث الوجود الخارجي بمعنى أنها يتمتع وجودها  
في الخارج منفكة عنه كسواد الغراب ويسمى لازم الوجود أو من  
حيث هي بمعنى أنه يتمتع وجودها في الذهن أو الخارج منفكة عنه بل  
أنما وجدت انصفت به ككون زوايا المثلث اثلاثية مساوية لقائمتين  
ويسمى هذا لازم الماهية (قوله كالضاحك) بالقوة بالنسبة للانسان  
الضاحك انبساط الوجه وانكشاف مقدم الاسنان والقوة امكان الشيء  
حال عدمه ويقابلها الفعل وهو التحقق والحصول والنبوت ففي كون  
الضاحك بالقوة عارضا ملازما نظير وأجيب بأن القوة تطلق أيضا على  
الامكان مطلقا عن التقييد بحال الدم وهو المراد هنا (قوله المرض  
المفارق) أي الذي يمكن مفارقه وان لم يفارق بالفعل كالقعر الدائم  
من لا يمكن غناه عادة وكفراق الزبال محبوبة السلطان والفرق بين هذا  
وبين لازم الوجود كسواد الغراب أن هذا يمكن الزوال عادة وذلك  
ليس يمكن الزوال عادة والمفارق اما بسرعة كحرة الحجل وصفرة  
لوحل أو ببطء كالشباب والحب وسواد الشعر (قوله وكل واحد منهما  
الح) صريح في أن أقسام العرضي أربعة واذا ضمت الجنس والنوع والفصل  
لغت سبعة وهذا مخالف لما مر وقرر أن الكليات خمسة وأجيب بأن

( واما المرضي قوما )  
بكسر الهمزة وشد الميم ( أن )  
يفتح فسكون حرف  
مصدرى ملك ( يتمتع انفسكا كه  
عن الماهية ) أي خلوها  
قوة ووجودها بدونه  
( وهو المرض اللازم )  
للماهية كالضاحك بالقوة  
والمتفلس كذلك بالنسبة  
للانسان ( أو لا يتمتع ) انفسكا كه  
عنها بأن يجوز خلوها عنه  
ووجودها بدونه كالضاحك  
بالفعل والمتفلس كذلك  
بالنسبة للانسان ( وهو  
المرض المفارق ) للماهية  
( وكل واحد منهما ) أي  
اللازم والمفارق ( اما أن  
يختص



بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى  
 الانسان) لانه بالقوة لازم لمساهية الانسان مختص بها وللفعل منارق  
 لها مختص بها وهذا مذهب المتأخرين وأما المتقدمون فشرطوا أن  
 تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لانها التي يعرف بها (وترسم) الخاصة  
 (بأنها كلية) دخل فيها سائر الكلبيات (تقال على ما تحت حقيقة واحدة  
 فقط) من الافراد (قولا عرضياً) خرج به الجنس والمرض للعالم لانهما  
 يقالان على حقائق والنوع والفصل لان قولهما على ما تحتها ذاتي  
 لا عرضي

تقسيم المرضي الى لازم ومفارق تقسيم ثانوي كتقسيم الجنس والنوع  
 والفصل (قوله بحقيقة واحدة) أي بافرادها لان الخاصة لا تلزم للماهية  
 من حيث هي نوعية كانت كالضاحك أو جنسية كالمشاي والمتفسر  
 (قوله وهو الخاصة) قدمها لتمييزها للماهية وكونها مادة للرسم بخلاف  
 العرض العام وهي قسمان خاصة حقيقية ويقال لها مطلقة أيضاً كالضاحك  
 للانسان واضفية وهي التي بالنسبة الى شيء دون شيء آخر كالمشاي  
 للانسان بالنسبة للحجر وهذه ليست احدى الكلبيات الخمس ان قلت  
 ورد في السنة نسبة الضحك للملائكة والجن فكيف يكون خاصة  
 للانسان قلت يمكن أن معنى ما ورد أنهم يتعجبون مجازاً مرسلات علاقته  
 المسيية أو أن ذلك باعتبار أنواع الحيوان (قوله وهذا) أي تقسيم الخاصة  
 الى لازمة ومفارقة (قوله فشرطوا) أن تكون الخاصة لازمة بحيث  
 فيه بأنهم اذا كانوا يطلقون الخاصة الا على اللازمة فماذا تكون المفارقة  
 واشترطهم في التعريف بالخاصة كونها لازمة لا يقتضي أن كل خاصة لازمة  
 بل يقتضي أنها تكون لازمة ومفارقة ولا يفي الشرط (وله من الافراد)  
 بيان لما (قوله به) أي قوله قدل على ما تحت حقيقة واحدة فقط على وجه  
 الاجمال والتفصيل يعلم من التمايل (قوله على حقائق) أي ما تحتها من الافراد  
 لسن في غير الجواب فلا ينافي ما تقدم أن العرض لا يقل في الجواب  
 مطلقاً وأفاد التعليل أن خروجهما بقوله على ما تحت حقيقة (قوله  
 والنوع والفصل) عطف على الجنس (قوله لان قولهما على ما تحتها الخ)

بحقيقة واحدة واحدة) بان  
 يكون قاصراً عليها أولاً  
 مرض غيرها (وهو الخاصة)  
 أي المسمى خاصة (كالضاحك  
 بالقوة) بضم القاف وشد  
 الواو أي الامكان وهذه  
 خاصة لازمة (ر) بمعنى  
 والضاحك (بالفعل) وهذه  
 خاصة مفارقة بالنسبة  
 (لإنسان وترسم) الخاصة  
 (بأنها كلية) جنس شامل  
 كل كلي والاول كلي لان  
 "كلية من المركب والكلام  
 في المفرد (يقال) أي نحمل  
 في الجواب فصل مخرج  
 العرض العام (على ما) أي  
 جزئيات (تحت حقيقة  
 واحدة فقط) فصل مخرج  
 الجنس (قولا عرضياً)  
 فصل مخرج النوع والفصل  
 هذا ان قيد قولها بكونه  
 في جواب وان لم يقيد به  
 فالعرض خرج بقوله فقط  
 والخاصة قسماً خاصة نوع  
 كالضاحك للانسان وخاصة  
 جنس كالتفسر للحيوان  
 وكل خاصة نوع خاصة  
 لجنسه ولا عكس



ولا حاجة الى قوله فقط بعد واحدة والخاصة قد تكون للجنس كاللون للجسم وقد تكون للتويع كالضاحك للانسان وكل خاصة لتويع خاصة لجنسه ولا ينمكس (واما أن يم) كل من المرض اللازم والمفارق

أفاد أن خروجها بقوله قولاً عرضياً (قوله ولا حاجة) لقوله فقط بحث فيه بأن الجنس والمرض العام يقالان على ما تحت حقيقة واحدة وعلى ما تحت خقائق نحو زيد وعمرو حيوان أو مائيان ونحو الانسان والفرس حيوان أو مائيان فأخرجهما بقوله فقط (قوله والخاصة) قد تكون للجنس لما قدم المصنف أن الخاصة مختصة بحقيقة واحدة وكان ظاهره أنها لا تكون للجنس أفاد الشارح أنها تكون له أيضاً فهذا في قوة الاستدراك على كلام المتن لرفع ما أوهمه ظاهره ويبان أن مراده بالحقيقة ما يشمل النوعية والجنسية (قوله كاللون للجسم) الغنيمي الظاهر أن اللون خاصة غير شاملة لأنواع الجسم لان الهواء جسم لطيف لالون له وكذا الماء على قول (قوله وكل خاصة) نوع فهي خاصة لجنسه الغنيمي توقفت فيه حين قراءة هذا الشرح خصوصاً مع قوله سابقاً الضاحك بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها حتى رأيت نسخة المصنف رحمه الله تعالى مكتوباً عليها مانصه لخاصة الانسان كالضاحك خاصة للحيوان بمعنى أنها لا تجاوزه الى غيره وخاصة الحيوان كالحياة ليست خاصة للانسان بل تجاوزه الى غيره من أنواع الحيوان اهـ ولا يخلو عن تأمل فقد رأيت في بعض حواشي شرح الشمسية مانصه قال الشارح ان احتص بأفراد حقيقة واحدة فهو الخاصة اعلم ان الخاصة تقسم الى ما تكون مطلقة والى ما تكون غير مطلقة فالمطلقة هي التي لا تكون في غير ذلك النوع كالكتاب للانسان والمقيدة هي التي تكون في بعض ما يخالف ذلك النوع كالمشي للانسان بالنسبة للشجر اهـ فتأمل مع كلام الشارح أقول الخاصة تكون شاملة كالكتاب للانسان وغير شاملة كالكتاب للحيوان فلا وثقة ولذا اشترطوا في التعريف بها كونها شاملة (قوله ولا ينمكس) أى عكساً لقويا بأن يقال كل خاصة لجنس خاصة لتويعه لبطلانه فان التفسير مثلاً خاصة للحيوان وليس خاصة للانسان وأما العكس المنطوق

(واما أن يم) بضم اليمين المهمة  
وقد عليم أى يشمل كل من  
المرض اللازم والمرض  
المفارق ما تحت



( حقائق فوق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالمتمسك بالقوة والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات ) لأنه بالقوة لازم لماهيات الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها ( ويرسم بأنه كلي ) دخل فيه سائر الكليات ( يقال على ما نمت حقائق مختلفة قولاً عرضياً ) خرج به الجنس لأن قوله على ما نمته ذاتي لا عرضي والتنوع والفصل والخاصة لأنها لا تقال إلا على حقيقة واحدة قيل راعياً كانت هذه التعريفات رسوماً للكليات لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساويات لها حيث لم تحقق الماهيات أطلق على تلك المفهومات الرسوم قال العلامة الرازي وهذا بمنزلة عن التحقيق لأن الكليات أمور

وهو بعض خاصة الجنس خاصة لنوعه فصحیح كالكتاب للحيوان والإنسان ( قوله حقائق فوق واحدة ) ثم إن كانت الحقائق أجناساً كان عرضاً عاماً للجنس لتجاوزها إلى غيره كالسواد للحيوان وغيره وإن كانت أنواعاً فهو عرض عام للتنوع لشموله غيره من أنواع جنسه وخاصة لجنسه باعتبار عدم تجاوزها إلى غيره كالأكل والشرب ( قوله التعريفات ) أي المتقدمة للجنس والتنوع والفصل والخاصة والعرض العام ( قوله رسوماً ) أي كما صرح به المصنف بقوله في جميعها ويرسم ( قوله للكليات ) أي الجنس تنازع فيه التعريفات ورسوماً ( قوله لها ) أي الكليات ( قوله ماهيات ) أي حقائق ( قوله وراء ) أي غير ( قوله المفهومات ) أي المعاني التي فهمت من التعريفات ( قوله ملزومات ) نعت ماهيات ( قوله لها ) أي المفهومات تنازع فيه ملزومات ومساويات ودفع بهما ما يقال إذا كان لها ماهيات وراء تلك المفهومات فتعريفها بتلك المفهومات فاسد وليس حداً ولا رسماً ( قوله حيث لم تحقق الماهيات ) أي الكليات أي لم تحقق كونها نفس للمفومات التي عرف بها أو غيرها تفريع على قوله لجواز أن يكون الخ ( قوله أطلق ) أي المصنف ( قوله وهذا ) أي القيل ( قوله بمنزل ) أي مكان بمنزل ( قوله عن التحقيق ) أي ذكر الشيء على الوجه الحق أو إثباته بدليل أي عند مكانه كناية عن مخالفته له ( قوله لأن الكليات ) أي ماهياتها

( حقائق فوق ) أي ذاتية على حقيقة ( واحدة وهو العرض العام كالمتمسك بالقوة ) أي أو ( الفعل ) بالنسبة ( للإنسان وغيره من ) الأنواع ( الحيوان ويرسم المرض ) بأنه كلي ( جنس شامل كل كلي ) يقال ( في غير الجواب ) على ما ( أي جزئيات ) نمت حقائق مختلفة ( فصل مخرج النوع والفصل والخاصة ) قولاً عرضياً ( فصل مخرج الجنس والتعاريف السابقة للكليات بذاتها ) هي حدود وقد ناسخ المصنف في قوله ويرسم



اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها مان غير  
تلك المفهومات فتكون هي حدود على ان عدم العلم بأنها حدود لا يوجب  
العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أعم واعلم  
أن غرض المتطابق معرفة ما يوصل الى التصور وهو القول الشارح  
أو الى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة ولما فرغ من  
مقدمة الاول أخذ في بيانه نقل ( القول الشارح )

سمى به لشرحه الماهية ويقال له التعريف ومعرف الشيء ما تلزم

( قوله اعتبارية ) أي منسوبة للاعتبار أي التقدير والفرض نسبة المتطابق  
بالفتح للمتطابق بالكسر ( قوله حصلت ) بضم فس كسر مثلاً أي اعتبرت  
( قوله مفهوماتها ) أي ماهيات هي الكلليات قاضاته للبيان ( قوله  
أسماؤها ) أي الجنس والتوع والفصل والخاصة والمرض العام ( قوله  
بازائها ) أي بمناجاة المفهومات المحصلة ( قوله لها ) أي أسماء الكلليات  
( قوله غير تلك المفهومات ) أي التي حصلت ووضعت لها الاسماء ( قوله فتكون  
الح ) تفريع على قوله فليس لها الخ ( قوله هي ) أي المفهومات ( قوله حدودا )  
أي فكان المناسب أن يكون المستفاد ويحد بدل ويرسم ( قوله لا يوجب العلم  
بأنها رسوم ) أي حتى يصح تسميتها رسوم فهذا القيل على فرض تسليمه يقتضي  
أنها لا تسمى رسوم أيضاً ( قوله ذكر التعريف ) أي بأن يقال ويعرف بدل  
ويرسم ( قوله أعم ) أي من الرسم والحد ( قوله غرض ) بفتح الغين الموحدة  
والراء أي مقصود ( قوله المنطقي ) أي بوضع المتطابق وتدوينه ( قوله الى  
التصور ) أي الجهول ( قوله أو الى التصديق ) أي الجهول ( قوله منهم ) أي  
القول الشارح والحجة ( قوله مقدمة ) أي شيء يتقدم عليه تمهيداً له ومقدمة  
القول الشارح الكلليات ومقدمة الحجة التضاي ( قوله الاول ) أي القول  
الشارح ( قوله أخذ ) أي أراد الشروع ( قوله سمي شارحاً لشرحه الماهية ) أي  
يتبينها ولو في الجملة أو يتميزها فشملة الحد ما وناقصا والرسم كذلك وسمى قولاً  
لتركيبه والقول عند المناطقة هو المركب زاد بعضهم تركيماً ( قوله التعريف )  
أصله مصدر عرف المضاعف أي التبيين نقل الى المعرف بالكسر لملاقة  
المتطابق الاشتقاق والناسب زيادة أيضاً والمعرف ( قوله ومعرف الشيء ) بكسر

( القول للشارح ) أي  
[الموصل لمعرفة الماهيات  
الجهولة سمي قولاً لتركيبه  
والقول هو المركب وشارحاً  
لشرحه الماهية الجهولة  
ويسمى قريحاً ومعرفاً  
أيضاً بكسر الراء ويعرف  
بأنه قول تلزم معرفته معرفة  
غيره أو امتيازاً عن غيره  
وهو سمي قريحاً بحد نام واحد  
ناقص ورسم تام ورسم ناقص  
وتسميته وتحويله وتبديل لفظه  
بمرادفه



معرفة معرفة والتعريف اما حدا ورسم وكل منهما اتماما ونقصا ودليل  
حصره في الاربية انه امان يكون لجميع الذاتيات والحد التام او بعضها

لراء اضافته لامية أي ماهيته وحقيقته (قوله معرفته) أي المرف بالمركب  
(قوله معرفته) أي الشيء المرف بالفتح فلفظ ما جنس واقع على قول أو أمر  
وقوله تستلزم الخ فصل لتحقيق ماهية المرف واخراج غيره وببحث فيه أنه  
ان أريد المعرفة بالسكنة لم يشمل الرسم وان أريد المعرفة بوجهه لم يشمل الحد  
فالمتناسب زيادة أو امتيازها فالحد التام تستلزم معرفته المعرفة والحد الناقص  
والرسم. طنقات تستلزم معرفته التميز في التسمية مرف الشيء ما تستلزم معرفته  
معرفة أو امتيازها عن كل ما عداه وفي شرحه لا تطب انما قلنا أو امتيازها الخ  
ليتناول الحد الناقص والرسم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل  
امتيازها عن جميع أعيانها الغيبية هذا التعريف يشمل النوع نحو الانسان فان  
معرفة تستلزم معرفة الحيوان الناطق وليس مرفا والتعريف الاعم  
والاخص والمفرد والمركب والملزوم والقياس الاستثنائي وفيه نظر فان  
الانسان هو الحيوان الناطق فان أرادنا لفظ الانسان فلا خصوصية له وقوله  
التعريف الاعم فيه نظر فان الاول لا يميز عن جميع الاغيار والثاني لا يميز جميع  
المرف وقوله والملزوم فيه نظر فان معرفته لا تستلزم معرفة لازمه ولا امتيازها  
وقوله والقياس الاستثنائي فيه نظر فان تصوره ليس مستلزما لتصور المطلوب  
بل قد لا يميز مستلزم لتعليمه ولا وجه لتخصيص الاستثنائي اذا لا يقتضي مثله  
في حاشية برهان الدين شرط المرف بالفتح كونه معلوما بوجه ما لا يلزم  
نوجه النفس الى المجهول المطلق وهو محال وكونه مجهولا من وجه آخر لا  
يلزم تحصيل الحاصل فطريق التعريف ان تصور الوجه المجهول وثبته  
لا وجه المعلوم فيلزم ثبوته للشيء الذي تصوره بوجه المعلوم مثلا اذا تصورت  
الانسان بأنه حيوان ثم تصورت الوجه المجهول وهو كونه مطلقا ثم تصورت  
ثبوت الناطق للحيوان لزم تصورك ثبوت الناطق للانسان في تركيب  
التعريف تركبه من الوجهين المعلومين عند التركيب لا امتناع تركيب المجهولات  
وان كان أحدهما مجهولا قبله (قوله حصره) أي التعريف (قوله في الاربية)  
أي الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله بعضها) صادق بالجنس وحده



فالحده الناقص أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم العام أو بغير ذلك فالرسم  
الناقص وتبقى خامس وهو التعريف اللفظي وهو ما أنبأ عن الشيء بلفظ  
أظهر مرادف مثل المقارن الحر وقد أخذ في بيان لاربعة فنال

قريباً أو بعيداً وبالفصل البعيد وفيه نظر في شرح الاشارات والخدمته تام  
مشمول على جميع المقومات كحيوان ناطق للانسان ومنه ناقص مشتمل على  
بعضها اذا كان مساوياً للمحدود بحكم أوجوه ناطق له فليمن قوله اذا  
كان مساوياً وتمثله بحكم أوجوه ناطق ان الجنس وحده ليس حداً ناقصاً  
وكذا الفصل البعيد لكن في تهذيب السعد الحيز في الناقص حداً كان أو رسماً  
أن يكون أعم (قوله أو بغير ذلك) فالرسم الناقص القدرى بعد ذكر نحو ما في  
الشرح في المتن فعلى هذا المرض العام مع الفصل أو الخاصة والفصل مع  
الخاصة أو الجنس البعيد مع الخاصة كلها رسوم ناقصة اه وكلام الحفيد  
ان التعريف بالفصل وحده أومع الجنس البعيد حداً ناقص وكذا الفصل  
القريب مع الفصل البعيد أو مع الخاصة والفصل البعيد مع الخاصة لكن هذا  
ليس معتبراً عند الجمهور لان الفصل القريب حصل به الامتياز فذكر الخاصة  
معه لئلا يعلموا نظروا الى أن التمييز الحاصل منها أقوى من تمييز الفصل  
وحده للسيد الصواب ان المركب من المرض العام والخاصة رسم ناقص  
لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حداً ناقص  
وهو أكل من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حداً ناقص  
وهو أكل من المرض العام والفصل وقولهم لا حاجة الى ضم الخاصة اليه  
مدفوع بأن لتمييز الحاصل بهما أقوى من التمييز بالفصل وحده فان أريد  
الأقوى احتج الى ضم الخاصة الى الفصل (قوله وفي) أي من أقسام التعريف  
(قوله قسم خامس) هذا ناقص للحصر السابق وأجيب عنه بأنه راجع الى  
التعريف بالخاصة لان اللفظ المرادف من خواص المعنى وزيد التعريف  
بالمثل والتعريف بالتقسيم وأجيب عنهما برجوعهما للخاصة لان المثال  
والاقسام من خواص المعرفة (قوله ما أنبأ) أي دل والظاهر ان ما مصدرية  
(قوله عن الشيء) أي المعنى والمفهوم (قوله أظهر) أي دلالة لشهرته وغلبة  
استعماله فيه (قوله مرادف) التيسير لم أقف على هذا القيد في كلام أحد غير



(الحد قول دال على ماهية الشيء) أى حقيقته الذاتية (وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريين كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان) لأنك إذا قلت ما الإنسان فيقال الحيوان الناطق والجنس القريب حده كقولك في حد الإنسان هو الجسم التام الحساس المتحرك بالإرادة الناطق (وهو) أى الذي يتركب مما ذكر (الحد التام) أما كونه حداً فلأن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه وأما كونه تاماً فلأنه كجميع الذاتيات فيه وخرج بذلك ماهية الشيء الرسم فإنه إنما يدل على آثاره كإسباني وكلامه يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات المركبات فتخرج البسائط فإنها

الشارح والمفهوم من كلام التهذيب وشروحه عدم التقييد به ثم رأيت في بعض الشروح التقييد به الدلجى التقييد به أخذ المصنف من كلام المضد ولم يعرف لغيرهما وانظر هل يمكن تعريف بغير مرادف ومماثله (قوله الأربعة) أى الحمال التام والناقص والرسم كذلك (قوله الحد) أى التام (قوله قول جنس) شمل الحدين والرسمين (قوله دال على ماهية الشيء) أى تمامها فصل أخرج الحد الناقص لدلالته على جزء الماهية والرسم مطلقاً لدلالته على خاصتها والماهية هى ما يكون به الشيء شيئاً نسبة إلى ما هو للسؤال به عنها كحيوان ناطق للإنسان (قوله أى حقيقته الذاتية) الأولى حقيقة وذاته لا يهاهم عبارة أن الحقيقة غير الذات وليس كذلك فإن جلت إضافة ماهية للشيء جنسية شمله التعريف الحد الناقص ويكون المرف حينئذ الحد من حيث هو المنقسم إلى تام وناقص وفيه هذا اقتصار الشارح على الرسم فى قوله وخرج الخ (قوله والجنس القريب) أى فى أن المركب منه ومن الفصل القريب حد تام خبر مقدم (قوله حده) أى الجنس القريب (قوله وهو مانع الخ) فيه إشارة إلى أن تسميته حداً من تسمية اسم الفاعل بالمصدر لتعلق الاشتقاق (قوله الرسم) أى تاماً كان أو ناقصاً واقتصاره على إخراج الرسم فيدان التعريف لا حداً تاماً كان أو ناقصاً بجمل الإضافة للجنس كما تقدم (قوله بذوات الماهيات) أضافته للبيان (قوله البسائط) فى الطوائف الحقيقة أما بسيطة وهى التى لا جزء لها أو مركبة وهى التى لها جزؤ وكل منهما ما أن يتركب عنها غيرها أو لا فإنه أربعة أو لها بسيط لا يتركب عنه غيره فلا يحد لمدم تركبه

(الحد) التام (قول)  
جنس شامل المرف وغيره  
(دال على ماهية) أى حقيقة  
(الشيء) فصل مخرج الحد  
الناقص لدلالته على بعضها  
والرسم مطلقاً والتقسيم  
والتمثيل والتبديل بالمرادف  
لدلالته على خاصتها (وهو)  
أى الحد التام القول (الذى)  
جنس شامل كل مرف  
(يتركب من جنس الشيء)  
المرف (وفصله القريين)  
فصل مخرج ما عدا الحد  
التام وذلك (كالحيوان الناطق  
بالنسبة إلى الإنسان وهو  
الحد) سمي به لأنه المنع  
وهو مانع من دخول غير  
المرف فيه (التام) سمي  
به لتمام الذاتيات فيه وشرط  
الحد التام تقديم الجنس  
على الفصل



انما عرف بالرسوم لا بالحدود ويثبت في الحد التام تقديم الجنس على الفصل  
لان الفصل مفسر له ومنسب الشيء متأخر عنه قيل لا يمكن تعريف الحد كذا  
يلزم لتسلسل وأجيب نعم

ولا يحد به لسكونه ليس جزأه في الثاني بسيط يتركب من غير وهو البسيط  
لذي تحلل وينتهي اليه المركب بالتحليل فبذلك يكونه جزأه وهو لا يحد  
لعدم تركيبه كالجوهر الثالث مركب لا يتركب من غير فبذلك يكونه ذات جزأه  
ولا يحد به لسكونه ليس جزأه فيكونه كائنات الرابع مركب يتركب منه غيره  
فيحد ويحد به كجوان نظره ان الحد لا يكون الا المركب (قوله تعرف  
بالرسوم) نظريه بان المصنف اعتبر في الرسم التركيب من الجنس والخاصة  
وهذا يفيد اختصاصه بالمساهمة المركبة كالحد واجب بان في الرسوم  
الجنس فيصدق بالرسم بالخاصة وحدها في "طالع عتب ما تقدم نظره ان  
الحد لا يكون الا للمركبة ما كان أو اقراً أو كذا الرسم التام يتركب من الجنس  
التركيب والخاصة وأما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لانه يتركب  
عدا المصنف من العرض العام والخاصة وهذا لا يخص المركبات (قوله يعتبر)  
اي يشترط (قوله في الحد التام) مفهومه انه لا يثبت في الحد الناقص وربما  
قضى قسماً عليه اعتباره فيه أيضاً فلا يحد رشم ان هذا الاعتبار اما على انه شرط  
أو شرط فان كان الاول فتعريف المصنف صحيح وان كان الثاني فغير صحيح  
ان لم يأخذ فيه اه غيبى وقبحه الدلجى والحنى أقول اعتباره في الحد  
تناقص ممنوع ادغاية ما يلزم على تأخير الجنس عن الفصل او الجنس وعدم  
اعتباره لتقدم الفصل انتهى عنه عليه ولا يلزم من ذلك فساد الحد اذا الحد  
بافضل وحده حد ناقص صحيح مستبر عند من أجاز التعريف بالمفرد  
وكون الاعتبار على وجه الشطرية ممنوع أيضاً (قوله مفسر) أى مخمض  
(قوله الحد) مثله ان رسم والمعرف والقول الشارح فالاولى ابدال الحد  
بالتعريف ليشملها (قوله لتلا يلزم) أى على تعريف التعريف (قوله  
التسلسل) يان انه يلزم من احتياج التعريف لتعريف احتياج تعريف  
التعريف لتعريف وهكذا الى غيرهما نوبان وجه اللزوم ان التعريف عام  
يشمل تعريف المساهمة نحو الانسان وتعريف تعريفها وتعريف



فلزومه لأن حد الحد نفس الحد كما أن وجود الوجود نفس الوجود  
بمعنى أن حد الحد من حيث أنه حد مندرج في الحد وإن امتاز عنه  
بمضافه إليه.

التعريف خاص به لا يشتمل تعريف الماهية وكل ما يحتاج إليه الأعم يحتاج  
إليه الأخص إذ الأعم جزء الأخص والتسلسل محال فلزومه محال وأيضاً  
لو احتاج التعريف لتعريف لوجب مساواة تعريف التعريف للتعريف كما  
هو شرط في كل تعريف والواقع أن تعريف التعريف أخص من التعريف  
فلا يصح تعريفه به إذ الخاص لا يشمل جميع أفراد العام (قوله لزومه) أي  
التسلسل (قوله نفس الحد) أي حد فهو فرد جزئي للحد المعروف ففرت  
حقيقته وانتهت ماهيته بنفسه فلا يحتاج لحد آخر حتى يلزم التسلسل  
فهو كقول النقيض في الشاة من أربعين أنها زكت نفسها وغيرها (قوله  
الوجود) كذا في النسخ الصحيحة في الموضين ولعل الصواب فيها  
الموجود أي فليس الموجود صفة زائدة على موصوفها كالعلم والقدرة  
حتى يحتاج إلى وجود ووجودها إلى وجود وهكذا فيلزم التسلسل  
المحال (قوله بمعنى حد الحد الخ) راجع لقوله حد الحد نفس الحد (قوله في  
الحد) أي المحدود فهو محدود بالحد فلا يحتاج لحد فلا يلزم التسلسل  
(قوله وإن امتاز) أي حد الحد عنه أي الحد (قوله بإضافته) أي حد الحد  
(قوله إليه) أي الحد واوه لا محال وإن زائدة هذا الذي فتح الله سبحانه  
وتعالى به بنفسه على كاتبه وبه يوضح كلام الشارح وتظهر محنته ويسقط  
قول الشيخ الألباني فيه نظرم وجوب أنهما لانه لو كان حد الحد نفس  
الحد ووجود الوجود نفس الوجود لزم كون المضاف عين المضاف إليه وهو  
محال الثاني أن حد الحد أخص من مطلق الحد فلو كان عنه لزم كون  
الأخص نفس الأعم وهو غير مقول فلمن هذا أن حد الحد ليس نفس  
الحد بل فرد من أفراده كما أن وجود الوجود ليس نفس الوجود بل هو  
فرد من أفراده وأما قول الشارح بمعنى أن حد الحد الخ فهو ممنوع إذ لو كان  
الشيء المندرج تحت شيء معين ذلك الشيء لزم أن يندرج الشيء في نفسه وهو  
غير صحيح فالأولى أن يجاب عن لزوم التسلسل والاختصاصية بشيء آخر



(والحد الناقص هو) للقول ٦٦ (الذي) جنس شامل كل معرف (يتركب من جنسه) أي المرف

(والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب  
كل جسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان) أما كونه حدا فلما مر وأما كونه ناقصا  
فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذي يتركب من  
جنس الشيء) القريب (وخواصه اللازمة له كالحیوان الضاحك في  
تعريف الإنسان) أما كونه رسما فلأن رسم الدار أثرها ولما كان  
التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشيء كان تعريفا بالآثار  
وأما كونه تاما فللمشابهة الحد التام من حيث أنه وضع فيه الجنس  
القريب وقيد بأمر يختص بالشيء (والرسم الناقص وهو الذي يتركب  
من عرضيات

أما التسلسل فلا يلزم لزومه لأن معرف المرف من حيث أنه معرف غير  
محتاج إلى معرف آخر أما لبدايته أول كونه معلوما بالكسب سلمنا أنه  
يتسلسل لكن التسلسل في الأمور الاعتبارية غير محال لا تقطاعها باقطاع  
اعتبار المختبر وأما الاختصية فلا تسلمها باعتبار المفهوم بل حقيقة الحد  
وحد الحد واحدة وهي القول الدال على ماهية الشيء والخصوص إنما عرض  
بالإضافة (قوله والحد الناقص) محقق على الذي يتركب من جنس الشيء  
وفصله القريبين أو مبتدأ خبره قوله كالجسم الناطق أو محذوف أي من القول  
الشارح (قوله وفصله) أي المرف بالفتح لا الجنس (قوله فلما مر) أي من أن  
الحد في اللغة المتع وهذا مانع إلخ (قوله وخواصه اللازمة له) أي الرسوم  
لزوما بينا التنفية عن غيره والأفلا يكون تصورهما سببا في تصور الرسوم فلا  
تكون رسما له والجمعية في قوله خواصه ليست شرطاً في الرسم فإذا ذكرت  
خاصة واحدة مع الجنس كفت بدليل المثال الذي ذكره ولذا اقتصر القطب  
على الخاصة الواحدة فالأولي أفرادها ويحجب عن المصنف بأنه جمعها  
باعتبار المواد أو بأن الإضافة للجنس واحتراز باللازمة عن المفارقة فلا  
تسكن في الرسم (قوله كالحیوان الضاحك) أي بالقوة (قوله ولما كان  
التعريف بالخاصة إلخ) المناسب ولما كانت الخاصة من آثار الماهية  
سكني التعريف بهارسا (قوله وضع) أي قدم (قوله عرضيات) أفاد  
بالجمع أنه لا تسكن خاصة واحدة وهذا مذهب المتقدمين المانعين التعريف

البعيد وفصله القريب  
(فصل مخرج الحد التام  
والرسم مطلقا والتقسيم والنمیل  
والتبديل والمراد في كل جسم  
الناطق بالنسبة إلى الإنسان)  
كونه حدا لمنه وناقصا  
لنقصه بعض الذاتيات  
(والرسم التام هو) القول  
(الذي) جنس شامل كل  
معرف (يتركب من جنس  
الشيء) المرف (القريب  
وخواصه) أي المرف  
واضافته جنسية فابطلت  
معنى الجمعية إذ لا يشترط  
في تمام الرسم تعدد الخاصة  
(اللازمة له) أي المرف  
قوله من جنس الشيء  
القريب وخواصه اللازمة  
له فصل مخرج ما عدا  
الرسم التام وذلك (كالحیوان  
الضاحك) بالقوة (في  
تعريف الإنسان) سمي  
رسما لأنه لنة الآثار والخاصة  
آثار الماهية وتاما لمشابهته  
الحد التام في ذكر الجنس  
القريب وتقييده بآثار  
من خواص الماهية  
(والرسم الناقص هو الذي

يتركب من) كليات (عرضيات)







مع الفصل كالماتبي الناطق بالنسبة للانسان أو بالفصل وحده أو مع الخاصة كالناطق أو الناطق الضاحك بالنسبة للانسان والا كثرون على ان كلا منها حد ناقص ومنها التعريف بالعرض العام مع الخاصة كالماتبي الضاحك بالنسبة للانسان أو بالخاصة وحدها المساوية للرسم والا كثرون على ان كلا منهما رسم ناقص واعترض بأن التعريف بالرسم ممتنع لان الخارج انما يعرف الشيء اذا عرف اختصاصه به وفيه دور لتوقف معرفة كل منهما حيثذ على معرفة الآخر وأجيب بجمع الحصر المذكور لجواز أن يكون بين الشيء ولازمه

يقضي أن قول المصنف وهو الذي يتركب من عرضيات الشيء ليس من المختلف فيه والشارح جملة منه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من ذكر المصنف له أنه ليس من المختلف فيه وبأنه يقتضي ان المصنف لم يتعرض لشيء منها مع انه تعرض لبعضها بقوله وهو الذي يتركب الخ كما علمت وأجيب عنه بأن المراد لم يتعرض لجميعها فلا يخفى انه تعرض لبعضها (قوله مع الفصل) أي القريب بقرينة المثال (قوله كالناطق) مثال للتعريف بالفصل وحده (قوله والا كثرون) على ان كلا منها حد ناقص وقال الاقل انها رسوم ناقصة وقبل غير معتبرة في التعريف (قوله والا كثرون) على ان كلا منهما رسم ناقص والاقولون على انها غير معتبرة القسيمي الصور أربع وستون صورة لان الجنس قريب أو بعيد والفصل كذلك والخاصة والعرض العام لازمنا ومفارقان فهذه ثمانية في مثلها بأربع وستين يسقط منها المكرر يبقى سبعة وعشرون تعرض القوم لبعضها صراحة وذكروا الباقي اتكالا على ذهن الساهر (قوله واعترض) أي ما تقدم من أن المرف ينقسم الى حد ورسم (قوله بالرسم) المناسب بالخاصة (قوله ممتنع) أي لتأديته للدور (قوله لان الخارج المناسب) الخاصة (قوله وفيه دور المناسب) ففي التعريف به دور (قوله منهما) أي المرف بالفتح وناقضه المرفة له (قوله على معرفة الآخر) اما المرف بالفتح فتوقف معرفته على معرفة الخاصة من حيث كونها تعريفاً والخاصة تتوقف معرفة اختصاصها على معرفة للمرف بها (قوله المذكور) أي في قوله الخارج وانما يعرف الشيء

بها لا يتوقف على معرفة اختصاصها بها بل على ملازمها في الواقع ولو سلم توقف التعريف بها على معرفة اختصاصها لا ممتنع الحد أيضاً لتوقف التعريف بالمتاني على معرفة كونه ذاتياً وهي متوقفة على معرفة الماهية (الثالث) التعريف بالفصل وحده أو مع الخاصة أو العرض العام أو بعضها حد ناقص والتعريف بالخاصة وحدها أو مع العرض العام رسم ناقص (الرابع) التعريف لا يكون الا بالقول أو الكتابة



ملازمة بينة بحيث ينتقل للذهن منه اليه لتحقيق اختصاصه به في الواقع وإن لم يعرف وبما تقرر علم أن التعريف لا يكون بغير القول كالإشارة والخط

الح (قوله منه) أي اللازم (قوله اليه) أي الشيء الملزوم (قوله لتحقيق) الح (علة لقوله ينتقل منه اليه) وإن لم يعرف أي اختصاصه به وأجيب أيضاً بأنه إن أراد معرفة الشخص المرف فتوقف التعريف على معرفة الاختصاص مسلم ولكنه لا يستلزم الدور لأنه يعرف الماهية وخاصتها ولزومها قبل التعريف وإن أراد معرفة الشخص المرف له فلان سلم أن التعريف متوقف على معرفته الاختصاص بل يكفي تصور معنى التعريف محو لا على المرف أقول والإيراد المذكور على تسليمه لا يختص بالرسم بل يجري في الحد بأن يقال التعريف بالذاتي يتوقف على معرفة كونه ذاتياً ومعرفة كونه ذاتياً فتوقف على معرفة الماهية فتعريفها به يؤدي إلى الدور بقي أن السعد أورد أن تعريف المرف بقول الشمسية هو الذي يكون تصوره مستلزماً لتصوير الشيء بكنه الحقيقة أو بمجرد امتيازها عن جميع ما ينافره غير مانع لشموله الملزومات بالنسبة إلى لوازمها البينة غير المحمولة كالصمي بالنسبة إلى البصر والسقف بالنسبة إلى الجدار وأجاب بأن المراد باستلزام تصوره تصور الشيء كون تصور الشيء حاصل من تصوره ومكتسباً منه وذلك بوضع المطلوب التصوري المشعور به بوجه ثم يعمد إلى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي إليه وظاهر أن حصول تصورات اللوازم البينة من ملزوماتها ليس كذلك ثم قال لا يقال المحدود يستلزم تصوره تصور حده فيلزم كون الإنسان مثلاً معرفة للحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام كون تصوره هو المقتضى والموجب لتصوير الشيء فيلزم تقدمه ضرورة وليس تصور الإنسان مقتضياً وموجباً لتصوير الحيوان الناطق بل الأمر بالعكس (قوله وبما تقرر) أي في مبحث الكلبيات والمعرفات (قوله لا يكون بغير القول) أي النفسي واللساني (قوله كالإشارة والخط) تمثيل لغير القول الغنيمي لم لا يجوز بالخط الدال على اللفظ الدال على المعنى أقول قوله لا يكون بغير القول أي مستقلاً عن القول والتعريف



بالخط من حيث دلالة على القول واقع كثيراً لا يخفى وكتب العلماء  
 مشحونة به وهو في الحقيقة تعريف بالقول المدلول عليه به ولا يجوز  
 التعريف بالاعم من وجه أو مطلقاً لكونه لا يمنع دخول افراد غير المرف  
 فيه ولا بالاخص لانه لا يجمع افراد المرف كلها ولانه اخفى لانه اقل وجوداً  
 وشروطه ومنافياته أكثر من شروط ومنافيات الاعم ولا بالمباين بالاولى  
 ولا بالمساوي جلاء أو خفاء ولا بالإخفى بالاولى لانه يلزم كون معرفة  
 المرف بالكسر مقدمة على معرفة المرف بالفتح لان الاولى علة وسبب  
 للثانية والمساوي حاصل مع مساويه والاخفى متأخر عنه ويمنع اشتغال  
 المرف على مجاز أو مشترك بلا قرينة معينة للمراد وعلى حكم من حيث هو  
 حكم لانه يفضى الى الدور وتوقف الحكم على شيء على معرفته وهي متوقفة  
 على حكمه لانه تعريفه فان اعتبر الحكم وصفاً مميزاً للشيء فلا يمنع ادخله  
 في التعريف كتعريف الكسب بأنه تملق القدرة الحادثة بالمقدور في عملها  
 مقارنة له بلا تأثير لها فيه فالقيد الاخير حكم من أحكام القدرة أخذ من  
 حيث أنه مميز كتعريف ابن مالك للحال بأنه وصف فضله متصّب فأخذ  
 الاتصاف من حيث أنه وصف مميز ومثل الحكم أو التي للشك أو الابهام  
 لمناقضتها البيان المقصود من التعريف أمالتي للتقسيم فتجوز في التعريف  
 لا قانتها أن المذكور حدان أو حدود لا مور متخالفة في الحقيقة مشتركة  
 في الجنس فتفيد أن نوعاً منه حده كذا ونوعاً آخر حده كذا وذهب  
 بعضهم الى جوازها في الرسم وامتاعها في الحد لاستحالة فصلين لمساهبة  
 واحدة وجواز خاصيتين لها ولا يخفى رده واعلم أن الحدود من الاشياء  
 التي لا يقام عليها دليل ولا يقابل بمنع والا لوجب على التعاد اقامة الدليل  
 على حده ولا قائل به وطريق المنازعة فيه أن يمارض بمحد آخر أرجح  
 أو مساو أو أنه غير مظرد أو غير منمكس الى غير ذلك مما يجب اجتنابه فيه  
 وهذا كله في الحدود الحقيقية أما اللفظية فحو الانسان في اللغة الحيوان  
 الناطق والصلاة في الشرع القرية ذات الاقوال والافعال الخاصة فيطلب  
 عليها صحة النقل ان لم يقم عليها دليل أو الاتوجه اليها المنع والنقض الاجمالي  
 والمعارضة لانه دعوى والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد



(القضايا القضية) أي

حقيقتها ( قول ) أي

مركب مفيد قائمة تامة

مفعول أو مفعول جنس

شامل القضية والمعرف

والقياس والانشاء (يصح

أن ) بفتح فسكون حرف

مصدرى صله (يقال )

بضم التثنية تحت (لقائله)

أي المتكلم به ( أنه ) بكسر

الهمزة أي قائله ( صادق

فيه ) أي القول (أو كاذب)

فيه فصل يخرج للمعرف

والقياس والانشاء والقضية

التي قلها مصوم من

الكذب فالخذ غير ممكن

وغير جامع فالصواب

محتمل للكذب لذاته

فتدخل قضية المصوم

(تثنية) يسمى القول

المحتمل للكذب لذاته

خبراً من حيث احتماله

ذلك وقضية من حيث

اشتماله على الحكم ومقدمة

من حيث كونه جزء

قياس ومطلوباً من حيث

طلبه بالدليل ونتيجة من

حيث انتاجه القياس

ومسألة من حيث السؤال عنه

ثم أخذ في بيان الحجة ومقدماتها مبتدئاً بمقدماتها فقال

### ﴿ القضايا ﴾

جمع قضية ويعبر عنها بالخبر ( القضية قول ) دخل فيه الأقوال التامة  
والناقصة ( يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب ) خرج به  
الأقوال الناقصة والانشائات

وسلم وهذا آخر ما يسره الله تعالى بفضلته من الكلام على التصورات وأرجو  
من فضله وكرمه أن يسهل علينا الكلام على التصديقات ( قوله أخذ ) أي  
أراد الشروع ( قوله في بيان الحجة ) بحث فيه بأنه انما شرع في القضايا التي هي  
مادة الحجة وأجيب بأنه لما كانت القضايا مادة للحجة كان الشروع فيها  
شروعاً في الحجة وهذا غفلة عن قول الشارح ومقدمتها بادئاً بمقدمتها  
( قوله جمع قضية ) سميت بهذا لانه قضي وحكم فيها فهي قضية بمعنى مفعولة  
وترك فيها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ( قوله عنها ) أي عن معناها ( قوله  
بالخبر ) أي من حيث احتمالها الصدق والكذب ومقدمة من حيث وقوعها  
جزأ قياس اذ هي حينئذ طريق للنتيجة ومقدمة لها وبالمطلوب من حيث  
طلبها بالدليل وبالنتيجة من حيث التاج والقياس لها وبالأخبار من حيث  
اقتادها بالحكم وبالمسئلة من حيث وقوعها في العلوم والسؤال عنها ( قوله قول  
جنس ) في التعريف شمل القضية وغيرها ( قوله دخل فيه الأقوال التامة  
والناقصة ) وصرح القطب في شرح الشمسية بأن القول موضوع للمركب  
التام ( قوله يصح أن يقال لقائله الخ ) فصل يخرج الأقوال الانشائية وبحث  
فيه بأنه يخرج القضايا التي لا يصح أن يقال لقائلها ذلك لصمتها من الكذب  
أولموافقة قوله الواقع أو للقطع بكذبه ومخالفة قوله الواقع فصار التعريف  
غير جامع فالصواب اسقاط لقائله وابداله بفيه لذاته ( قوله صادق ) الصدق  
مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الواقعية سواء طابقت اعتقاد المتكلم أم لا  
هذا مذعب الجمهور وقال النظام مطابقتها اعتقاد المتكلم سواء طابقت  
الواقع أم لا وقال الجاحظ مطابقتها معاً ( قوله به ) أي قوله يصح أن يقال  
الخ ( قوله الأقوال الناقصة ) كالمركب الإضافي والتوصيفي والمزجي وجملة  
الشرط وحدها وجملة القسم كذلك ( قوله والانشائات ) وإن كانت أقوالاً



من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وللمراد بالقول هنا المركب تركيباً  
لفظياً في القضية اللفظية أو عقلياً في القضية العقلية (وهي) أي  
القضية (أما حلية) وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة  
موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب  
وسميت حلية باعتبار طرفيها الأخير (وأما شرطية) وهي التي

تامة لأنها لا تجتمل صدقاً ولا كذباً وهي من قبيل التصور الخالي عن الحكم  
(قوله من الامر) أي طلب الفعل جازماً أو لي الخ بيان للثبوتات (قوله  
والنهي أو طلب الترك طلباً جازماً أو لي) (قوله والاستفهام) أي طلب بيان  
الشيء المجهول (قوله وغيرها) أي كالتخصيص والمرض والترجي والتخي  
والإدعاء والتدعاء ويبحث بأن القضية هي الخبر والصادق الخبر المطابق  
والكاذب الخبر غير المطابق وهما نوطان للخبر فيلزم على ذكرهما في  
تعريفهما الدور لتوقفهما عليهما من حيث ذكرهما في تعريفهما وتوقفهما  
عليهما من حيث أنهما نوعان لها وأجيب بأن الصادق والكاذب لما اشترى  
في المحاورات لم يتوقفاً عليها (قوله هنا) أي في تعريف القضية (قوله المركب)  
تركيباً لفظياً أو عقلياً ظاهره أنه حقيقة فيهما فهو مشترك بينهما وقيل  
حقيقة في المقول مجاز في المفظوظ وامتاع المشترك في التعريف  
إذا أريد به أحد معنييه بلا قرينة والمجاز إذا لم يشتر أو هو هنا مشتهر  
(قوله أما حلية) قدمها على الشرطية لأن الحلية جزء الشرطية  
(قوله التي) صفة للقضية المحذوف للمعنى جنس شامل للحلية والشرطية  
والصلة فصل مخرج الشرطية (قوله طرفاها) أي موضوعها ومحمولها  
(قوله مفردين بالفعل) أي لفظاً ومعنى نحو زيد كاتب والمراد بالمفرد هنا  
مقابل القضية فيشمل المركب الناقص (قوله أو بالقوة) أي ما يمكن التعبير  
في محله بلفظ مفرد نحو زيد عالم فيقبضه زيد ليس بعالم إذ يمكن أن  
يقال في محلهما هذا قبض هذا ونحو الحيوان الناطق فيقتل بنقل قدميه  
إذ يمكن في محله الإنسان منتقل بنقل قدميه ونحو كل إنسان حيوان عكسه  
بعض الحيوان إنسان إذ يمكن في محله هذا عكس هذا (قوله باعتبار طرفيها  
الأخير) أي في المنى وإن تقدم لفظاً وهو المحمول وظاهر هذا أن حلية نسبة

(وهي) أي القضية  
(أما) بكسر الهمزة وشد  
الميم (حلية) بفتح الحاء  
للمحمل وسكون الميم وشد  
الياء نسبة للمحمل لأشغالها  
على حمل المحمول على  
الموضوع إن كانت موجبة  
(كقولنا زيد كاتب)  
أو سلبية عنه إن كانت سالبة  
كقوله ليس بكاتب (وأما  
شرطية) بفتح الشين  
المعجمة وسكون الراء نسبة  
للشرط



لا يكون طرفاها مفردين وهي اما (متصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى فالأولى موجبة ( كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود) والثانية سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وسميت شرطية

للمحمول وليس كذلك بل هي نسبة للمحمل والنسبة للمحمول محمولة فالتناسب لاشتغالها على الحل أي الاسناد والحكم أن قلت هذا ظاهر في الموجبة دون السالبة قلت كثيرا ما يسخون الاعداد بأسماء ملكاتها وان لم يظهر وجه التسمية فيها وانما لم تسم وضعية باعتبار وضع موضوعها وان اشتملت عليه أيضا لكون النسبة المقصودة منها انما تفهم من محمولها مع أغلبية الاشتقاق عليه والموضوع انما يبدل على مجرد الذات (قوله لا يكون طرفاها) أي مقدمها وتاليها (قوله مفردين) أي لا بالفعل ولا بالقوة فصل مخرج الحلية وببحث فيه بأن طرفي الشرطية مفردان بالقوة اذ يمكن في محل المتصلة هذا ملزوم لهذا وفي محل المتصلة هذا مناف لهذا فالأولى أن يقال القضية ان كان مضمونها ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه فحلية وان كان معناها ملازمة شيء لشيء أو سلبها فمتصلة وان كان معناها العنادين شيئين أو سلبه فمتفصلة وأجيب بأن المراد لا يمكن التصير في محلها مع بقائها شرطية والامثلة المذكورة لماسعبر عنهما بالمفردين صارت حلية (قوله بصدق) أي ثبوت (قوله أو لا صدقها) أي أو عدم ثبوت (قوله تقدير أخرى) أي فرض صدق أخرى (قوله فالأولى بضم الهاء) أي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى (قوله ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود) فقد حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي التهار موجود المحموله تالياً على تقدير صدق أخرى وهي الشمس طالعة المحموله مقدماً وتسمية المتقدم والتالي قضيتين باعتبار ما كان قبل التطبيق بأداة الشرط (قوله والثانية) أي التي يحكم فيها بلا صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود) فقد حكم فيها بلا صدق قضية وهي الليل موجود التالي على تقدير صدق أخرى وهي ان كانت الشمس طالعة للمقدم وقدم حرف السلب لتكون سالبة اذ لو أخره الى التالي نحو

(متصلة) لاشتغالها على تطبيق تاليها على مقدمها  
ان كانت موجبة ( كقولنا  
ان كانت الشمس طالعة  
فالتهار موجود) وعلى  
سلبه ان كانت سالبة كقولنا  
ليس ان كانت الشمس  
طالعة فالليل موجود



لوجود حرف الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (واما شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتأني بين التضييقين أو بنفيه والاولى موجبة ( كقولنا المدد اما أن يكون زوجا أو فردا) والثانية سالبة كقولنا ليس اما أن يكون هذا الانسان أسود أو كاتباً وسميت شرطية تجوزا لوجود

ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا لكأن موجبة اذا سالبة ما حكم فيها بسلب التزوم لا بلزوم السلب (قوله لوجود حرف الشرط فيها) بحث فيه بأن أداة الشرط قد تكون اسمي كهما ومتى وأجيب بأنه نظر لما في المثال وبأن أداة الشرط وان كانت اسمي صورة فهي حرف معنى لتضمنها الشرط الذي هو من معاني الحرف ونظر المنطقي أنما هو للمعنى (قوله لاتصال طرفيها) أي مقدمها ونالها (قوله صدقا) أي في الثبوت اذ يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه (قوله ومعية) أي اصطحابا واقتراانا فمقي وجد مقدمها وجد نالها مع فاصلا في المصاحبة والوجود (قوله يحكم فيها بالتأني الخ) فصل أخرج الحلية والمتصلة وسواء كان التأني في الصدق والكذب معاً أو في أحدهما (قوله بنفيه) أي التأني أي رفعه وسلبه وتسمية الحلية والمتصلة والمنفصلة الموجبات بهذه الاسماء ظاهر لوجود الحمل والاتصال والاتصال فيها وأما تسميتها بها وهي سالبة فليست ظاهرة اذا الحكم فيها انما هو بنى الحمل والاتصال والاتصال وأجيب بأنها تسمية اصطلاحية لا لغوية (قوله والاولى) أي التي حكم فيها بالتأني (قوله المدد) اما أن يكون زوجا أو فرداً فقد حكم فيها بمناقاة كون العدد زوجا لكونه فرداً فلا يجتمعان في عدد ولا يرتفعان عنه وان أردت أن تجعلها سالبة قلت ليس اما أن يكون العدد زوجا أو منقسما بمنساوين فقد حكم بسلب مناقاة الزوجية للانقسام بمنساوين (قوله والثانية) أي التي حكم فيها بنى التأني (قوله ليس) اما أن يكون هذا الانسان أسوداً أو كاتباً فقد حكم بنى التأني بين كونه أسوداً وكونه كاتباً فيجوز كونه أسوداً مع كونه كاتباً (قوله وسميت) أي المنفصلة (قوله تجوزاً) أي اذا لشرط فيها وهذا باعتبار حال التسمية وأما الآن فقد صار حقيقة عرفية (قوله

(واما شرطية منفصلة) لاشتغالها

على اتصال مقدمها من كاليها وتأنيهما ان كانت موجبة ( كقولنا المدد) أي للتأني من أحد (اما أن يكون زوجا) أي منقسما قسمين متساويين صحيحين (أو) يكون (فردا) أي لاتقسم كذلك أو سلبه ان كانت سالبة نحو ليس اما أن يكون الانسان اسوداً أو يكون كاتباً وللقضية ثلاثة أجزاء



الربط الواقع بين طرفيها بالسناد ومنفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما الذي صير القضيتين قضية واحدة والقضية ثلاثة أجزاء (فالجزء الاول من الحلية يسمى موضوعاً) لانه وضع ليحكم عليه بشيء (والثاني محمولاً) حملاً على شيء. والثالث النسبة الواقعة بينهم وقد يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسماً كلفظ هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلاً ناسخاً للابداء ككان ووجد وتسمى رابطة زمانية فالحلية باعتبار الرابطة اما ثنائية أو ثلاثية

(فالجزء الاول) في حكم العقل وان آخر في اللفظ (من الحلية يسمى موضوعاً) لوضعه فيها محل محمولاً عليه (و) الجزء (الثاني) منها في حكم العقل وان ذكر اولاً يسمى (محمولاً) حملاً على موضوعها والثالث النسبة بين الموضوع والمحمول وقد يدكر في الحلية لفظ يدل عليها يسمى رابطة فان كان اسماً فهو سمي رابطة غير زمانية وان كان فعلاً كان سمي رابطة زمانية

الربط (الح) يان لملاقة المجاز وانها المشابهة أو الاطلاق والتحديد (قوله بالسناد) أي التناهي صلة الربط (قوله وللقضية) أي كانت حلية أو شرطية (قوله وضع) أي ذكر (قوله النسبة الواقعة بينهما) أي المفهومة من القضية وهو التعلق المنوي بين الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي وتطلق النسبة على الايقاع أي ادراك وقوع النسبة الكلامية أي موافقتها للواقع والانتزاع أي ادراك عدم وقوع النسبة الكلامية أي مخالفتها للواقع فأجزاء القضية حينئذ أربعة فلم يجعل لهذا المعنى الاخير لفظ يدل عليه كالأجزاء الثلاثة قلت لما كانت النسبة الكلامية لاتعد رابطة بين الطرفين الا من حيث الايقاع أو الانتزاع لم يحتاجوا الى لفظ رابع (قوله عليها) أي النسبة (قوله لدلالته على النسبة الرابطة) أي فهي تسمية مجازية من تسمية الدال باسم مدلوله وهذا بحسب الاصل ثم صارت حقيقة عرفية (قوله غير زمانية) أي لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب الوضع (قوله فعلاً ناسخاً) أي غير ليس اذ لا تستعمل رابطة وان كانت فعلاً ناسخاً (قوله زمانية) أي لدلالة الفعل على الزمان وضماً (قوله ثنائية) أي مركبة من لفظين اثنين (قوله ثلاثية) أي مركبة من ثلاثة ألفاظ الدلجي ينبغي أن يقول أو رباعية أيضاً لان الحلية باعتبار الجهة وهي اللفظ الدال على كيفية النسبة التي هي الضرورة أو الدوام أو مقابل كل منهما وهما الامكان والاطلاق رباعية وفيه نظر فان الكيفية المذكورة ليست جزءاً من القضية ولا هم نصوا على ان القضية لا تكون رباعية باعتبار الجهة لعدم لزومها



متصلة كانت أو منفصلة  
 ( يسمى مقدما ) بضم الميم  
 وفتح القاف والذال المهمل  
 متقلا لتقدمه على تاليها  
 معنى واستازامه اياه وان  
 تأخر عنه لفظا ( و ) الجزء  
 ( الثاني ) من الشرطية  
 يسمى ( تاليا ) لثبوت مقدمتها  
 ولازمته لها ( والقضية )  
 الحلية ( اما موجبة )  
 بضم الميم وفتح الجيم أو  
 كسرهما ( كقولنا زيد  
 كاتب واما سالبة كقولنا  
 زيد ليس بكاتب تنبيهان  
 الاول ) أصل أداة السلب  
 سلب النسبة وقد يعدل بها  
 عنه ويجعل من الموضوع  
 أو المحمول أو منهما وتسمى  
 للقضية معدولة لذلك  
 موجبة كانت أو سالبة  
 والقضية التي لم يجعل حرف  
 السلب جزأ من موضوعها  
 ولا من محمولها تسمى محصلة  
 موجبة كانت أو سالبة نحو  
 زيد كاتب زيد ليس بكاتب  
 والموجبة معدولتها نحو  
 كل لا لسان لا تطلق  
 ومعدولة الموضوع نحو

لأنها ان ذكرت فيها ثلثية وان حذفت لشورالذهن بمناها أو لعدم  
 الاحتياج اليها كقام زيد فثلاثية والمراد بالجزء الاول المحكوم عليه  
 وان ذكر آخره وبالثاني المحكوم به وان ذكر أولا نحو عندي درهم  
 ( والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما ) لتقدمه لفظا أو حكما  
 ( والثاني تاليا ) لثبوت الاول أي تبعيته له والمراد بالاول الطالب للصحة  
 وان ذكر آخره وبالثاني المطلوب لها وان ذكر أولا كامر نظيره  
 ( والقضية ) بحسب ايقاع النسبة واتزاعها ( اما موجبة كقولنا زيد  
 كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب ) والموجبة اما محصلة وهي  
 والله أعلم ( قوله لأنها ) أي الرابطة ( قوله فيها ) أي القضية ( قوله وان  
 حذفت ) أي الرابطة ( قوله أو لعدم الاحتياج اليها ) للسند في شرح  
 الشمسية الذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل  
 حركة الرفع تحقيقا أو تقدير الاغبر لانا اذا قلنا على سبيل التعداد زيد عالم  
 بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط ولا الاسناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع  
 فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية لا غير ( قوله المحكوم عليه ) أي  
 سواء جاز تأخيره كالمتبدا الذي لم يتضمن معنى الاستفهام نحو قام زيد أو وجب  
 كافي الفاعل والمتبدا مع الخبر المتضمن مع الاستفهام نحو أين زيد لان المتبدا  
 عند المطابقة انما هو المعنى والفاعل في الجملة الفعلية منظوره أرا لا وكذا  
 كل محكوم عليه ( قوله لتقدمه لفظا أو حكما ) برهان الدين فيه اشارة الى  
 جواز تقديم التالي على المقدم عند المنطقي وان امتنع عند البصري لان نظر  
 للمنطقي الى المعنى والتقديم لا يفسده ونظر البصري الى اللفظ والتقديم  
 يبطل الصدارة عنده ( قوله الطالب للصحة ) أي المزوم ( قوله المطلوب  
 لها ) أي اللازم ( قوله وايقاع ) أي ادراك وقوع ( قوله النسبة ) أي  
 الكلامية أي موافقتها للنسبة الواقعية ( قوله واتزاعها ) أي ادراك أن  
 النسبة الكلامية ليست واقعة ولا موافقة للنسبة الواقعية ( قوله موجبة )  
 أي مسماة بهذا لوجوب النسبة فيها أي ثبوتها والمشهور فتح الجيم على  
 معنى أن المتكلم أوجب النسبة أي أثبتتها فيها ويصح كسرهما على معنى أن  
 القضية أوجبت أي أثبتت بالنسبة اسنادا مجازيا ( قوله سالبة أي ) مسماة



الوجودية أو معدولة وهي ما ليست كذلك وسميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن أصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم ما بعده فقبل في الموجبة المدولة موجبة ثم المحصلة اما محصلة بطرفها بان يكونا

بهذا الاشتغال على انتزاع النسبة أى سلبها عن الموضوع (قوله الوجودية) أى التى حكم فيها بوجود على وجود نحو زيد كاتب (قوله ما ليست كذلك) أى كالوجودية فى الحكم بوجودى على وجودى بأن حكم فيها بعمى على عمى أو على وجودى أو بوجودى على عمى (قوله أصل مدلوله) من إضافة ما كان صفة وإقامة المصدر مقام الصفة والأصل مدلوله الأصل (قوله وهو السلب المناسب) سلب النسبة الحكيمية والافراز المستعملا فى السلب (قوله حكمه) أى حرف السلب (قوله ما بعده) أى سواء كان محمولا أو موضوعا والمراد من جعل حكمه حكم ما بعده تركيبه معه وجعل مجموعها محمولا أو موضوعا (قوله فقبل فى الموجبة المدولة موجبة) أى مع اشتغالها على حرف أو حرفى نقي ولم يقل فيها سالبة لان إيجاب القضية وسلبها إنما هو بالنظر لنسبتها فان لم يتسلط النقي عليها فهي موجبة ولو كان طرفاها عديمين نحو لحي هو لحيوان وان تسلط النقي عليها فسالبة وان كان طرفاها وجوديين نحو ليس زيد كاتباً (قوله ثم المحصلة اما محصلة بطرفها الخ) تسمى بسيطة سواء كانت موجبة نحو زيد كاتب أو سالبة نحو زيد ليس بكاتب وهي التى تركبت حقيقتها من إيجاب فقط أو سلب فقط كافي المتالين السابقين وتقابلها المركبة وهي التى تركبت حقيقتها من إيجاب وسلب معا كالمدولة السالبة نحو زيد بلا كاتب السعد فى شرح الشمسية والسالبة المحصلة بسيطة لاشتغالها على حرف سلب واحد بخلاف السالبة المدولة المشتمة على أكثر من واحد وقد تطلق المحصلة على ما ليست بمدولة موجبة كانت أو سالبة لتحصيل طرفيها فجرد الاشتغال على حرف السلب لا يقتضى كون القضية سالبة بل العبرة بالنسبة فان كانت ثبوتية فالقضية موجبة وان كانت سلبية فسالبة سواء كانت الاطراف وجودية أو غدمية وفي تمثيل السالبة

كل لحيوان جاد ومعدولة المحمول نحو كل انسان لاصاهل والسالبة معدولتها نحو كل لا كاتب ليس لساكن الاصابع ومعدولة الموضوع نحو كل لحيوان ليس انسانا ومعدولة المحمول نحو لا انسان ليس لناطق والمحصلة اذا أطلقت انصرفت لمحصلة المحمول وكذا المدولة (الثاني) الموجبة تقتضى وجود موضوعها والسالبة لا تقتضيه فيصدق ليس الصفاء بناطق دون الصفاء هو لا ناطق لان الإيجاب لا يصدق الا على موضوع محقق كافي الخارجية أو مقدر الوجود كافي الحقيقية لان الامر اذا لم يثبت لا يثبت له غير والسلب يثبت مع عدم وجود الموضوع خارجا وتقديرا



وجوديين أو محصلة بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط والمعدولة  
كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب ومعدولتهما نحو  
كل لا انسان لا كاتب ومحصلة الموضوع المعدولة بالمحمول نحو كل  
انسان هو لا كاتب لان كل انسان وجودي حكم عليه بامر عديمي  
ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل لاجوان جاد لان جادا  
وجودي حكم به على امر عديمي والسالبة أيضاً اما محصلة أو معدولة  
وكل منهما اما بطرفها أو بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط فمحصلة  
الطرفين نحو الانسان ليس بكاتب لان طرفها وجوديان وقد سلب  
فيها امر وجودي عن امر وجودي ومعدولتهما نحو كل ما كان غير  
كاتب ليس غير ما كن الاصابع لانه سلب فيها

المحصلة الطرفين بلا شيء من المتحرك بسا كن اشارة الى أن المراد  
بعدمية الطرف هنا كون حرف السلب جزءاً من لفظه لا كون المدم  
معتبراً في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع أنه ليس من المدول في  
شيء فتحو زيد لامعدوم عدول اه (قوله وجوديين) نحو الانسان  
خيوان (قوله أو محصلة بالموضوع فقط) أي ومعدولة بالمحمول بأن  
يكون الموضوع وجوديا والمحمول عديميا نحو الجوان لاجاد (قوله أو  
بالمحمول فقط) أي ومعدولة بالموضوع بأن كان الموضوع عديميا  
والمحمول وجوديا نحو كل لاجاد حيوان (قوله كذلك) أي المحصلة  
في انقسامها ثلاثة اقسام معدولة الطرفين ومعدولة الموضوع ومعدولة  
المحمول فقط فالاقسام ستة ثلاثة للمحصلة وثلاثة للمعدولة وكلها اما  
موجبة أو سالبة فالاقسام اثنا عشر لكن يدخل بعضها في بعض فمحصلة  
المحمول فقط هي بينها معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط  
هي عين معدولة المحمول فقط فالاقسام السالبة من التكرار أربعة  
محصلة الطرفين ومعدولتهما ومحصلة المحمول معدولة الموضوع ومحصلة  
الموضوع معدولة المحمول وكل اما موجبة أو سالبة فالاقسام ثمانية  
(قوله كل انسان كاتب) فقد حكم فيها بوجودي على وجودي (قوله  
كل لا انسان لا كاتب) أي هو لا كاتب فتقدر الرابطة قبل لا الثانية



أمر عديمي عن أمر عديمي وحصة الموضوع للمدولة المحمول نحو الانسان  
ليس غير كاتب فحرف السلب الثاني جزء من المحمول وبه صار المحمول عديميا  
والاول خارج عن المحمول وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين وحصة  
المحمول للمدولة الموضوع نحو كل مالم ليس بحيوان ليس بانسان ومرادهم  
عند الاطلاق بالحصة مالا عدول فيها أصلا وهي حصة الطرفين  
والمدولة ما فيها عدول سواء كانت بطرفيها أم باحدهما واعلم أن  
الموجبة حصة كانت أو معدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة  
وكل ذلك مبسوط في المطولات ( وكل واحدة منهما ) أي من الموجبة  
والسالبة ( اما مخصوصة كما ذكرنا )

( وكل واحدة منهما )  
أي الموجبة والسالبة  
( اما مخصوصة كما ذكرنا )  
بقولنا زيد كاتب زيد ليس  
بكاتب لخصوص موضوعها  
وتسمى شخصية أيضا  
لتشخص موضوعها

لتكون موجبة فقد حكم فيها بعدي على عديمي ( قوله أمر عديمي )  
هو غير ساكن الاصاب ( قوله عن أمر عديمي ) هو غير كاتب ( قوله  
فحرف السلب الثاني ) هو غير ( قوله والاول ) هو ليس ( قوله كلما ليس  
بحيوان ليس بانسان ) فقد حكم بنفي وجودي عن عديمي ( قوله  
ومرادهم ) عند الاطلاق بالحصة مالا عدول فيها رد بان اصطلاحهم  
أن الحصة اذا أطلقت فالمراد بها حصة المحمول سواء كان موضوعها  
محصولا أو معدولا وأن المدولة اذا أطلقت انصرفت للمدولة المحمول  
سواء كان موضوعها محصولا أو معدولا ولا تصرف الحصة الى حصة  
الموضوع معدولة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع ولا تصرف المدولة  
الى مدولة الموضوع حصة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع ( قوله  
تقتضي وجود الموضوع ) السنوسي ان كان هذا اصطلاحا فالسمع  
والطاعة والا فالخلق التفصيل فان كان المحمول موجودا في الخارج  
اقتضى وجود الموضوع لاستعانة انصاف معدوم بوجوده والا فلا نحو  
زيد ممكن أو مذكور أو معلوم فان هذه المحمولات يتصف بها المعدوم  
أيضا فلا تقتضي وجود الموضوع الحتمي المراد بوجوده وجوده خارجا  
حقيقة ككل انسان حيوان أو تقديرا ككل غنقاء طائر أو ذهنا  
كشريك الباري تبارك وتعالى تمتع وهذا غير الوجود الذي يقتضيه  
الحكم فانه ذهني بمقدار الحكم كما لا يخفى السعد في شرح الشمية



في المثاليين المذكورين آتقا وسميت مخصوصة لموضوعها  
ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها (واما كلية

الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المدولة ان السالبة البسيطة أعم  
من الموجبة المدولة بمعنى ان كل مادة تصدق فيها الموجبة المدولة  
تصدق فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت الالاب لم يصدق سلب الالباء  
عنه ضرورة من غير عكس لجواز أن لا يكون للموضوع وجود محقق  
أو مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس شريك  
الباري بصير ولا يصدق شريك الباري لا بصير لان الايجاب لا يصدق  
الا على موضوع محقق كافي الخارجية أو مقدر الوجود كافي الحقيقية  
لان الشيء مالم يثبت لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود  
للموضوع كذلك والايجاب يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه منروط  
بتحقق الموضوع ونبوت المحمول له وقولنا محقق أو مقدر اشارة الى  
أن الايجاب لا يقتضي وجود الموضوع محققا دائما اذ هو مختص  
بالخارجية والى أنه لا يكفي مطلق الوجود ذهنيا كان أو خارجيا لان  
السلب يقتضي ذلك أيضا اذ لا فرق في وجوب تصور الموضوع بين  
الموجبة والسالبة اه (قوله في المثاليين المذكورين) أي زيد كاتب زيد  
ليس بكاتب (قوله آتقا) يمد الهمز وحكى التون أي قريبا (قوله  
لخصوص موضوعها) أي كونه خاصا لا يقبل الاشتراك كزيد كاتب  
وهذا عالم وأنا قائم فان قيل ان أريد أن مدلول الموضوع في الذكر  
يكون شخصا فهذا عالم وأنا قائم ليس كذلك لان أسماء الاشارة  
والضماير موضوعات لمعان كلية وان أريد أن ماصدق عليه الموضوع من  
الذات يكون شخصا فمثل كل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو  
مشخص قلنا المراد كون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل  
الاشتراك كما يفهم من قولنا أنا قائم وهذا كاتب مشارا به الى معين  
محسوس بالبصر بخلاف نحو كل انسان حيوان أقاده السعد في شرح  
الشمسية (قوله شخصية) أي أيضا (قوله لتشخص) أي تعيين

(واما كلية



مسورة (كقولنا) في الموجبة (كل انسان كاتب و) في السالبة (لاشيء من الانسان بكاتب) سميت كلية لدالاتها على كثيرين ومسورة لاشتغالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به والسور في الكلية الموجبة كل وأل الاستغراقية أو المهدية وفي السالبة لاشيء ولا واحد (واما جزئية مسورة كقولنا) في الموجبة (بعض الانسان كاتب و) في السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب) سميت جزئية لدالاتها على بعض أفراد الكلوي ومسورة لاشتغالها على اسور وهو في الجزئية الموجبة بعض وواحد وفي السالبة

(قوله مسورة) صفة كاشفة لبيان الواقع (قوله لدالاتها على كثيرين) بحث فيه بأن الجزئية والمهتمة كذلك وأجيب بأن علة التسمية لا تقتضيها (قوله كمية) أي عدد (قوله وهو) أي لفظ السور (قوله مأخوذ) أي منقول (قوله كل) أي المراد به الكل الافرادى أي كل واحد من أفراد الموضوع لا الكل المجموعى لانها حينئذ شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد لا يقبل الاشتراك ولا الكلوي الذي لا يمنع تصوره الاشتراك فيه (قوله وأل الاستغراقية) نحو ان الانسان لشيء خسر بدليل الاستثناء منه بقوله تعالى الا الذين آمنوا فانه أمارة العمود وكذا أجمع وقاطبة وطرا وكافة والنكرة في سياق النفي (قوله أو المهدية) بحث فيه بأنه ان كان المهود جميع الافراد فكلية كقوله وان كان واحدا معينا فشخصية وان كان غير معين فجزئية وبأنه مخالف لعبارة القوم من انها ان كانت عهدية فالقضية شخصية وحق السور ان يدخل على موضوع كلي فان أدخل على محمول نحو الانسان كل كاتب أو موضوع جزئي نحو كل زيد انسان فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وسميت منحرفة ولها صور مذكورة في المطاولات (قوله لاشيء) نحو لاشيء من الانسان بحجر (قوله ولا واحد) نحو ولا واحد من الحيوان بجماد (قوله بعض) وواحد السعد في شرح الشمسية هذا على

الكلوي الدال على الحكم على كل فرد من أفراد موضوعها الكلوي (كقولنا) في الموجبة (كل انسان حيوان و) في السالبة (لاشيء من الانسان بحجر قتيبان الاول) سور اليجاب الكلوي في الجملة كل أو جميع أو عامة أو قاطبة أو نحوها أو أل الاستغراقية (الثاني) سور السلب الكلوي لاشيء أولا واحدا ونحوها (الثالث) أصل السور الدخول على موضوع كلي فان دخل على موضوع جزئي نحو كل زيد انسان أو على محمول فقد انحرفت وسميت القضية منحرفة ولها مائة وخمسة عشر صورة في المطولات (الرابع) السعد الاسوار التي ذكرها ليس المراد بها الحصر انما هي أمثلة فان كل ما يفهم ان الحكم على كل الامر داو على بعضها بلغة من اللغات فهو سور كأل الاستغراقية والنكرة المنفية والتبوين

في الاثبات واثنان وثلاثة ونحوها (واما) جزئية (مسورة كقولنا)

في الموجبة (بعض الانسان كاتب و) في السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب



تطبيقات (الأول) سور الايجاب الجزئي بعض ١ - - - - - (سور السلب الجزئي ليس بعض أو بعض ليس أو ليس كل) (الثاني) فرق بين ليس بعض و بعض ليس بان ليس بعض لا يكون الا لسلب لان أصله ليس بعض الحيوان فلم تدخل ليس على الموضوع بل على السور واما بعض ليس فيصح بحيث للمدول الذي هو ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعل ليس جزءاً من المحمول فيصير المعنى ثبوت غير الانسان لاسلب الحيوان عنه (الثالث) فرق بين ليس كل وبين ليس بعض و بعض ليس ٨٢ بان ليس كل يدل على سلب الايجاب الكلي

مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما لان معنى كل انسان حيوان الايجاب الكلي وليس سلبه ولزمه السلب الجزئي لان سلب الايجاب الكلي صادق سلب المحمول عن كل فرد و سلبه عن بعض الافراد وعلى كل فسلبه عن البعض متحقق و بان ليس بعض و بعض ليس يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى سلب الايجاب الكلي التزاما لان مناهما سلبه عن البعض ورفع الايجاب الكلي لازم له لانه اذا لم يثبت للبعض لم يثبت لكل فرد ضرورة (واما ان)

ليس بعض و بعض ليس وليس كل والمسورة نسي محصورة كلية كانت أو جزئية (واما أن لا يكون) كل من الموجبة والسالبة ( كذلك ) أي لا خصوصية ولا كلية ولا جزئية (ونسي مهمة)

سبل التحليل واعتبار الاكثر لا على سبل التبيين فان كل ما يفهم منه بحسب لغة من اللغات ان الحكم على كل الافراد أو بعضها فهو سور كلام الاستقراق والتسكرة في سباق التثني والتثوين في الاثبات واثنان وثلاثة ونحو ذلك مما تفهم منه الكلية والبعضية (قوله ليس بعض و بعض ليس) الفرق بينهما ان ليس بعض لا يكون الا لسلب ولا يصح أن يكون للمدول الذي هو ايجاب لان أصله ليس بعض الحيوان بانسان فلم تدخل ليس على الموضوع بل على السور واما بعض ليس فيجوز بحيث للمدول الذي هو ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعل ليس جزءاً من المحمول ويكون المعنى ثبوت عدم الانسانية لبعض الحيوان لاسلب الانسانية عنه (قوله وليس كل) الفرق بينه وبين ليس بعض و بعض ليس ان ليس كل يدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما وذلك لان مفهوم كل انسان حيوان هو الايجاب الكلي وليس رفعه ويلزمه السلب الجزئي أي السلب عن بعض أفراد الموضوع الكلي لانه اذا ارتفع

الايجاب

فتح فكون حرف مضري صلت له (لا يكون كليا)

من للموجبة والسالبة ( كذلك ) أي المذكور من الخصوصية والكلية المسورة والجزئية المسورة بان يكون موضوعها كليا وحكم فيها على افرادها ولم يتعرض فيها لكون الحكم على كل فرد أو على بعض الافراد (ونسي مهمة) ضم فكون فتح لاهل بيان كمية الافراد المحكوم عليها فيها



( كقولنا ) في الموجبة ( الانسان كاتب وما ) ( ليس الانسان بكتاب قبيات الاول ) المهمة في قوة الجزئية والنخصية في حكم الكلوية ( الثاني ) زاد بعضهم الطيفية وهي التي موضوعها كل مراد به الحقيقة كالحبوان جنس والانسان نوع والناطق فصل والضاحك خاصة والمساكن عرض طم ( الثالث ) تجري الاقسام الاربعة في الشرطية المتصلة والمنفصلة بحسب اوضاع واحوال مقدمها فان كان الحكم بالزوم أو الناد على وضع معين نحو ان جتنى الآن أكرمك وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب فمقصودة وان كان على جميع الاوضاع الممكنة مع مقدمها نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود ودائما اما ان يكون المدد زوجا أو فردا فمقصودة كلية وان كان على بعضها غير معين فان اشتملت على سور الجزئي نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو أيضا فمقصودة جزئية والافهامة نحو ان كانت الشمس طالمة كان النهار موجودا ونحو المدد اما زوج أو فرد ( الرابع ) ٨٣ سور الايجاب الكلوي في المتصلة

لاهمال بيان كمية الافراد فيها ( كقولنا ) في الموجبة ( الانسان كاتب ) في السالبة ( الانسان ليس بكتاب )

كما ومهما ومتي ما وفي المتصلة دائما وسور السلب الكلوي فيها ليس البنية وسور الايجاب الجزئي فيها قد يكون وسور السلب الجزئي فيها قد لا يكون ( الخامس ) المناطقة يعبرون في الامثلة عن الموضوع والمحمول والمقسم

الايجاب الكلوي فلا يخلو اما ان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد او عن البعض وثابتا للبعض الآخر وعلى كلا التقديرين فالسلب عن البعض متحقق وليس بشئ وببعض ليس يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الايجاب الكلوي التزاما لان معناه سلب المحمول عن البعض ويلزمه رفع الايجاب الكلوي لانه اذا لم يثبت للبعض لم يثبت لكل ضرورة ( قوله لا همال بيان كمية الافراد فيها ) وقيل لا همالها في الادلة استثناء عنها بالجزئية ( قوله الانسان كاتب ) أي بملاحظة ان ال جنسية لاسترقافية والافكلية

والتالي بالحروف استحسانا للاختصار ولدفع توهم انحصار الاحكام في مادة ( السادس ) لا بد للنسبة من صفة في الواقع تسمى مادة وعنصرا واللفظ السال عليها جهة والقضية المشتملة عليه موجهة وأصول المادة اربعة الضرورة أي الوجوب والدوام والامكان والاطلاق أي الحصول بالفعل ولها فروع فتنفرع عن الضرورة سبع قضايا لانها اما ان تطلق أو تقيد بوصف أو بوقت معين أو بحين والمقيدة بوصف اما ان يقتصر فيها على التقييد به واما ان يزداد عليه نفي دوامه والمقيدة بوقت معين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزداد عليه نفي دوامه والمقيدة بحين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزداد عليه نفي دوامه فهذه سبع الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة النسبة لذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة والثانية المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصفها نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وهاتان بسيطتان والثالثة المشروطة الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصفها وزائدة نفي دوامه نحو كل كاتب



متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً و  
 ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائماً أي لاشيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالاطلاق العام  
 الرابعة الوقتية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها في وقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع  
 بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة الوقتية الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها في وقت  
 معين مع زيادة نقي دوامه نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته لادائماً وهي  
 مركبة من وقتية مطلقة وهي ما قبل لادائماً ومطلقة عامة مأخوذة من لادائماً أي لاشيء من  
 الكاتب يتحرك الاصابع بالاطلاق العام السادسة المنتشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها  
 في حين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة حين كتابته وهي بسيطة السابعة المنتشرة الخاصة  
 وهي المنتشرة العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من منتشرة عامة

والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا اعتبرت في كبرى  
 ولا عهدية والافشخصية (قوله والمهمة في قوة الجزئية) يعني انهما متلازمان  
 في الصدق ثبوتاً ونقياً فكلما تحقق الحكم على الافراد في الجملة الذي هو  
 معنى المهمة تحقق الحكم على البعض الذي هو معنى الجزئية وكلما تحقق  
 الحكم على البعض تحقق الحكم على الافراد في الجملة والالزم عدم تحققه  
 مع تقدير تحققه وهو تناقض محال وكلما لم يتحقق الحكم على الافراد في  
 الجملة لم يتحقق الحكم على بعضها وكلما لم يتحقق على بعضها لم يتحقق الحكم  
 عليها في الجملة والالزم تحققه على تقدير عدم تحققه وهو محال فاذا قلنا  
 الانسان كاتب فقد حكمنا بثبوت الكتابة على ماصدق عليه الانسان قطعاً  
 لكن هذا الماصدق يحتمل كل الافراد وبعضها والثاني متيقن والاول  
 مشكوك فحمل على المتيقن والثاني المشكوك وجعلت في قوة جزئية (قوله

ومطلقة عامة ويتفرع  
 عن الدوام ثلاث قضايا  
 لانه اما ان يكون لذات  
 الموضوع واما ان يقيد  
 بوصفه واما ان يقتصر فيه  
 على القيد واما ان يزداد  
 عليه نقي دوامه الاولى  
 الدائمة المطلقة وهي التي  
 حكم فيها بدوامها بلا قيد  
 زائد على ذات موضوعها  
 نحو كل كاتب متحرك  
 الاصابع دائماً وهي بسيطة

الثانية العرفية العامة وهي التي حكم

الشكل

فيها بدوامها مقيداً بوصف موضوعها نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً الثالثة العرفية  
 الخاصة وهي الجزئية العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة أي لاشيء من  
 الكاتب يتحرك الاصابع بالاطلاق العام ولا يتصور مع دوام النسبة تقيدها بوقت أو حين فلذا لم تكن  
 الدوام سبباً كالضروريات ويتفرع عن الامكان خمس قضايا لانه اما ان يكون عاماً وهو سلب  
 الضرورة عن تقيض النسبة فقط فيصدق بوجوبها وجوازها واما ان يكون خاصاً وهو سلبها عنها  
 وعن تقيضها فتكون جائزة فقط واما ان يقيد بدوامها واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بحين  
 الاولى الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة تقيضها نحو كل كاتب متحرك الاصابع  
 بالامكان العام وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عنها وعن



نقيضها نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وهي مركبة من ممكتين عامتين الثالثة الممكنة الدائمة وهي التي قيد امكانها بدوامه نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما الرابعة الممكنة الوقتية التي قيد امكانها بوقت نحو كل انسان حي بالامكان وقت مفارقة الروح له وهي بسيطة الخامسة الممكنة الحينية التي قيد امكانها بحين نحو كل آكل لمقتاته عادة جائع بالامكان حين أكله وهي بسيطة ويتفرع عن الاطلاق جنس قضايا لانه اما ان يحكم فيه بوقوع النسبة بلا قيد واما ان يقيد بنفي الضرورة واما ان يقيد بنفي الدوام واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بحين الاولى المطلقة العامة نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام ٨٥ وهي بسيطة الثانية الوجودية

اللدائمة وهي مثلها مع زيادة نفي دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لادائما وهي مركبة من مطلقين عامتين الثالثة الوجودية اللا ضرورية وهي مثل الاولى بزيادة نفي ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لا بالضرورة وهذه مركبة من مطلقة وممكنة عامتين الرابعة المطلقة الوقتية وهي التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة المطلقة الحينية

الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما رابعا يسمي الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وانما تركها الاكثر لانها ليست بمعتبرة في العلوم هذا كله في الحماية واما الشرطية فالحكم فيها

الشكل الاول) مثله الشكل الثاني لانه مثله في اشتراط كلية الكبرى (قوله رابعا) هذا باعتبار عدم المحصورة بقسمها قسما واحدا والافهذا خامس (قوله الطبيعية) لان الحكم فيها على الطبيعة والحقيقة اذ لا يصح الحكم بالجنس والتنوع مثلا الاعليها (قوله التي) أي القضية التي جنس شمل الاقسام الخمسة (قوله لم يبين فيها كمية الافراد) فصل أخرج المحصورة والمحصورة (قوله ولم تصلح كلية ولا جزئية) فصل أخرج المهمة (قوله تركها) أي الطبيعية (قوله لانها ليست بمعتبرة في العلوم) محله ان طلبت مجردة عن الافراد لاستحالة وجودها حينئذ فلو طلبت باعتبار تحققها في جزئي من جزئياتها فهي معتبرة فيها فالامر بها أمر بجزئياتها والالزام التكليف بمحال أقول الوجود خارجي وذهني والطبيعة من حيث هي توجد في الذهن قطما فالامر بها من حيث هي ليس تكليفا بمحال فتكون معتبرة في العلوم

وهي التي قيد اطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين كتابته وهي بسيطة (السابع) علم ما تقدم ان الادعاء عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة وان المركبة مشتملة على قضيتين احدهما مينة مادة نسبة القضية والاخرى مينة مادة نقيضها متفقين في الحكم مختلفين في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة فركبة من ممكتين عامتين والوجودية اللدائمة فركبة من مطلقتين عامتين



بالاتصال والاتصال ان كان على وضع معين نحو ان جئتني الآن اكرمتك  
وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب فمخصوصة أو على جميع الاوضاع  
الممكنة نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود

وتقع كبرى للشكل الاول كالشخصية نحو الانسان نوع والتويع كلى ينتج  
الانسان كلى وعلى اعتبارها فيها وهو الحق قبل انها كلية وقيل مهمة وقيل  
شخصية اذ الطبيعة شيء واحد معين ذهنا وهذا أقرب افاده الدلجى (قوله  
الاتصال) أي التلازم (قوله والاتصال) أي التضاد والتنافي الواو فيه بمعنى  
أو (قوله وضع) أي زمن أو حال (قوله معين) نحو ان كان زيد متصبا  
للشمس وقت الضحى كان له ظل ممتد الى المغرب فقد حكم بلزوم الظل  
الى المغرب لانتصابه لها في وقت معين ونحو زيدا ما ان يكون في البحر مكتنفا  
واما ان لا يفرق فقد حكم فيها بالتضاد بين عدم غرقه وكونه في البحر على  
حال معين وهو كونه مكتنفا (قوله نحو ان جئتني الآن اكرمتك) فقد حكم  
بلزوم الاكرام لمجيئه مقيدا بوقت معين وهو الآن (قوله وزيد الآن اما  
كاتب أو غير كاتب) فقد حكم فيها بالتضاد بين المتقدم والتالى مقيدا بالآن (قوله  
فمخصوصة) أي وشخصية أيضا (قوله أو على جميع الاوضاع الممكنة) أي  
التي يمكن اجتماعها مع المتقدم أي الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب اجتماعه  
مع الامور الممكنة فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فقد حكمنا بلزوم  
كون زيد حيوانا وهو التالى لكونه انسانا وهو المقدم مع كل وضع من  
اوضاع زيد ككونه قائما أو قاعدا أو مضطجعا على أيمن أو أيسر أو ظهره  
أو بطنه نائما أو يقظان آكلا أو شاربيا ساكنا أو متكلما ضاحكا أو باكيا  
أولا ولا كانت الشمس طالمة أولا الى غير ذلك من الاحوال التي يمكن  
اجتماعها معه (قوله نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود) فقد  
حكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس على كل وضع يمكن اجتماعه مع  
طلوعها ككونها مضيئة أو غير مضيئة وكونه أول النهار أو فيما بعده من أجزائه  
الى آخره وكون الفصل ربيعا أو صيفا أو خريفا أو شتاء وكون البلد شرقيا  
أو غربيا أو جنوبيا أو شماليا وكونه أول يوم من الشهر أو ما بعده الى آخره



ودائما اما ان يكون المدد زوجا أو فردا فمحصورة كلية أو على بعضها الغير  
المعين نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما  
ان يكون الشيء حيوانا أو أبيض فمحصورة جزئية والافهمة نحو ان كانت  
الشمس طالمة فالارض مضيئة واما ان يكون المدد زوجا أو فردا وسور  
الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما وحيثما ومتى ملو في المتفصلة دائما  
وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون  
وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبالجملة فالأوضاع هنا بمنزلة  
افراد الموضوع في العملية واعلم انه قد جرت عادة القوم بأنهم يسبرون  
عن الموضوع مج وعن المحمول

وغيره من أحوال العالم (قوله ودائما اما ان يكون المدد زوجا الخ)  
فقد حكم فيها بما نفاة زوجية المدد لفرديته على كل وضع يمكن اجتماعه  
مهما ككون المدود ذهبا أو فضة أو غيرهما وكون الشمس طالمة  
أو غائبة وقيدنا الاحوال بالممكنة لانه لو اعتبرت الممكنة أيضا لما صدقت  
قضية كلية مثلا اذا قيل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا واعتبرنا وضامتهما  
وهو كون الانسان غير حيوان لم يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا  
والمراد بالامكان هنا الاعم للمقابل للامتناع الصادق بالوجوب والجواز  
(قوله أو على بعضها) أي الأوضاع الممكنة (قوله نحو قد يكون اذا كان  
الشيء حيوانا كان انسانا) فقد حكم فيها بما لازمة كونه انسانا لكونه حيوانا  
لا على جميع الأوضاع الممكنة بل على بعضها ككونه حيوانا متفكرا  
(قوله وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو أبيض) فقد حكم فيها بالناد  
بين كون الشيء حيوانا وكونه أبيض لا على جميع الأوضاع الممكنة بل على  
بعضها وهو كونه اسود (قوله والا) أي ان لم يبين فيها كمية الأوضاع  
والاحوال كالأو بضا كاطلاق ان ولو واذ في المتصلة واما في المتفصلة أي  
نحريدها عن السور الكلية والجزئية (قوله ليس البتة) أي هذا اللفظ  
الركب من الكلمتين كالأشياء في العملية (قوله وقد لا يكون) أي هذا اللفظ  
الركب من الكلمات الثلاثة (قوله هنا) أي في مقام تقسيم الشرطية (قوله مج)



(ب) فيقولون كل (ج ب) دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع  
توهم انحصار جزئيات الاحكام في مادة والخطب يسير قل هذا خالفهم المصنف  
وانه كالأبد للقضية من نسبة كإمر لا بد لها من كيفية في الواقع وتسمى  
مادة فان ذكر لها لفظ يدل عليها سمي جهة وسيت القضية موجهة  
وهي اما ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة

أي هذا اللفظ المسمى جيمًا (قوله ب) أي هذا اللفظ المسمى باء (قوله  
الاختصار) علة لقوله يعبرون الخ (قوله والخطب) بفتح الحاء المعجمة  
وسكون الطاء المهملة أي الحكم (قوله يسير) أي سهل وهو الجواز  
والاستحسان الاصطلاحي بحيث لا يحكم علي مخالفته بالخطأ (قوله خالفهم)  
أي في تنبيهه بالمواد دون الحروف تسهيلًا على المبتدى (قوله كإمر) أي في  
قوله والقضية ثلاثة أجزاء الخ (قوله لا بد لها) أي النسبة (قوله من كيفية)  
أي صفة (قوله وتسمى) أي كيفية النسبة (قوله مادة) أي وعنصر باعتبار  
وقوعها في الواقع وأما باعتبار حصولها في العقل فتسمى جهة وعبرة  
القطب في شرح الشمسية نسبة المحمول إلى الموضوع سواء كانت بإيجاب  
أو سلب لا بداهة من كيفية في نفس الأمر كالضرورة واللا ضرورة والدوام  
واللادوام وتلك الكيفية الثابتة في نفس الأمر تسمى مادة القضية  
واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة أو حكم العقل بأن النسبة مكيفة  
بكيفية في القضية المقولة يسمى جهة وهي خالفت الجهة مادة القضية  
كانت كاذبة (قوله وهي) أي القضية الموجهة (قوله ضرورية) أي  
منسوبة للضرورة أي الوجوب العقلي نسبة الكل لجزئه وهي القضية التي  
فيها لفظ يدل على ضرورة نسبتها أي انصافها بأنها ضرورية أي واجبة  
عقلا لا تقبل الانتفاء وأقسامها سبعة لانها إما أن تطلق ولا تقيد بشيء  
وتسمى ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة وهذه  
بسيطة وإما أن تقيد بوصف الموضوع بدون زيادة وتسمى مشروطة عامة  
نحو كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبًا وهذه بسيطة  
أيضا وإما أن تقيد بذلك مع زيادة في اللوام تنبذ انتفاء ذلك الوصف  
وتسمى مشروطة خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة



أودائمه نحو كل انسان حيوان دائما أولا ولا وتتعدد القضايا

مادام كاتبنا لادائما وهي مركبة من مشروطة عامة وهي ما قبل لادائما ومطلقة عامة مفهومة من لادائما أي لاشيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالاطلاق العام واما أن تقيد بوقت معين بدون زيادة وتسمى وقتية مطلقة نحو كل انسان يتحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وهي بسيطة واما أن تقيد بذلك مع نفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المين وتسمى وقتية خاصة نحو كل انسان يتحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لادائما وهذه مركبة من وقتية مطلقة ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائما وهي لاشيء من الانسان يتحرك الاصابع بالاطلاق العام واما أن تقيد بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة في وقت ما وتسمى منتشرة مطلقة وهذه بسيطة واما أن تقيد بذلك مع نفي الدوام في غير ذلك الوقت نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتا مالا دائما وتسمى منتشرة خاصة وهذه مركبة من منتشرة مطلقة وهي السابقة على لادائما ومطلقة عامة مفهومة من لادائما أي لاشيء من الانسان ميت بالاطلاق العام (قوله أودائمه) وهي التي فيها لفظ دال على دوام النسبة وأقسامها ثلاثة لانها اما أن لا تقيد بشيء زائد على ذات الموضوع نحو كل كافر معذب في الآخرة دائما وتسمى دائمة مطلقة واما أن تقيد بوصف الموضوع بلا زيادة نحو كل آكل يتحرك الفم دائما مادام آكلا وتسمى عرفية عامة وهاتان بسيطتان واما أن تقيد بذلك مع التعرض لنفي الدوام عند انتفاء ذلك الوصف نحو كل آكل يتحرك الفم دائما مادام آكلا لادائما وتسمى عرفية خاصة وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة وهي لاشيء من الآكل يتحرك الفم بالاطلاق العام والضرورة تستلزم الدوام لا العكس (قوله أولا ولا) أي لاضروية ولادائمه هذا صادق بقسمين الممكنة والمطلقة فالممكنة أقسامها خمسة الاولى الممكنة التي أريد أن نسبتها غير محتمة سواء كانت ضرورية أودائمه أولا ولا سواء كان تقيدها ممكنا أودائما أو محتملا لا يكون ضروريا والا كانت محتملة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام



## بحسبك

وتسمى ممكنة عامة وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي  
أريد أن نسبتها غير متممة وتقيضها كذلك فلا ضرورة فيها بل كلا  
التحيتين ممكن ثبوته وبقية نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وتسمى  
ممكنة خاصة وهي مركبة من ممكتين عامتين وهما كل انسان كاتب  
بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام الثالثة الممكنة  
التي قيد امكانها بوقت معين نحو كل انسان غير حي بالامكان العام وقت  
مفارقة الروح وتسمى ممكنة وبقية الراجعة الممكنة التي قيد امكانها  
بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما وتسمى ممكنة دائمة وهي  
بسيطة الخامسة الممكنة التي قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو  
كل آكل لقمته مادة جامع بالامكان حين أكله وتسمى ممكنة حينية  
وهي بسيطة وال مطلقة أقسامها خمسة الاولى المطلقة التي أريد بها  
بمجرد كون نسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا لزوم ولا سلبيها  
نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام وتسمى مطلقة عامة وهذه بسيطة  
الثانية مثلها مع التعرض لثنى دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق  
لادائما وتسمى وجودية لادائمة وهذه مركبة من مطلقتين عامتين  
اثالثة مثلها مع التعرض لثني ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق  
لا بالضرورة وتسمى وجودية لا ضرورية وهذه مركبة من مطلقة  
عامة وممكنة عامة الراجعة المطلقة التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو  
كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وتسمى مطلقة  
وقتية وهي بسيطة الخامسة المطلقة التي قيد اطلاقها بحين وصف  
الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع حين الكتابة وتسمى مطلقة  
حينية وهي بسيطة فجميع الموجهات عشرون فالناسب أو ممكنة  
أو مطلقة ليشمل ما تقدم والله أعلم (قوله القضايا) أي الضرورية والدائمة  
والممكنة والمطلقة (قوله بحسب ذلك) أي المذكور من الضرورة  
والدوام وغيرهما أي بحسب اطلاق الضرورة والدوام والامكان والاطلاق



وحصرها المتأخرون في ثلاث عشرة قضية ترجع إلى أربعة أقسام الأول  
الضروريات الخمس الضرورية المطلقة والمشرطة العامة والمشرطة  
الخاصة والوقية والمنتشرة الثاني الدوائم الثلاث

وتقيدها قوله وحصرها أي الموجهات (قوله ثلاث عشرة) باسقاط  
الوقية والمنتشرة الخاصتين والممكنة الدائمة والممكنة الوقية والممكنة  
الحينية والمطلقة الوقية والمطلقة الحينية (قوله الضروريات) أي القضايا  
التي فيها ألقاها دالة على أن صفة نسبتها للضرورة أي الوجوب العقلي  
(قوله الخمس) باسقاط الوقية والمنتشرة الخاصتين (قوله الضرورية  
المطلقة) هي التي ذكر فيها لفظ دال على أن وصف النسبة فيها للضرورة  
بلا قيد زائد على ذات الموضوع نحو كل إنسان حيوان بالضرورة ونحو  
لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة وهي بسيطة ووجه تسميتها ظاهر  
(قوله والمشرطة العامة) وهي التي ذكر فيها لفظ دال على أن النسبة  
ضرورية بوصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة  
مادام كاتباً ونحو لا شيء من الكتاب بساكن الأصابع بالضرورة مادام  
كاتباً وهي بسيطة وسميت مشروطة لاشتراط الوصف في ضرورة النسبة  
(قوله والمشرطة الخاصة) هي العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من  
مشروطة عامة ومطلقة عامة وسميت مشروطة لما تقدم وخاصة لزيادة  
بقيد لادائماً (قوله والوقية) هي التي فيها ما يدل على الضرورة في وقت  
معين نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت كتابته ونحو  
لا شيء من الكتاب بساكن الأصابع بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة  
ووجه تسميتها ظاهر وأسقط من هنا الوقية الخاصة وهي العامة بزيادة  
لادائماً وهي مركبة من وقية مطلقة ومطلقة عامة (قوله والمنتشرة)  
هي التي فيها ما يدل على الضرورة في زمن مبهم نحو كل كاتب متحرك  
الأصابع في حين الكتابة ضرورة ونحو لا شيء من الكتاب بساكن  
الأصابع حين الكتابة بالضرورة وهي بسيطة وأسقط من هنا المنتشرة  
الخاصة وهي العامة بزيادة لادائماً مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة  
عامة (قوله الدوائم) أي القضايا التي فيها ألقاها تدل على أن مدتها



الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنات الممكنة  
العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة

الدوام (قوله الدائمة المطلقة) هي التي فيها لفظ يدل على دوام نسبتها  
بلا قيد زائد على نفس موضوعها نحو كل انسان حيوان دائما ونحو  
لا شيء من الانسان بحجر دائما وهي بسيطة (قوله العرفية العامة) هي  
التي فيها ما يدل على دوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع نحو كل  
كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتباً ونحو لا شيء من السكاتب  
يساكن الاصابع مادام كاتباً دائماً وهي بسيطة وسميت عرفية لان  
الشرط المذكور يفهم من العرف وعامة لانها أعم من العرفية الخاصة  
الآتية (قوله العرفية الخاصة) هي العرفية العامة بزيادة لادائماً وهي  
مركبة من عرفية عامة ومطابقة عامة ولا يعقل مع الدوام تقييد بوقت  
أو حين فلذا لم تكن الدوام سبعا كالضروريات (قوله الممكنات) أي  
القضايا التي فيها الفاظ دالة على ان مادتها الامكان (قوله الممكنة العامة)  
هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها غير ممتعة ضرورية كانت أولا  
وتقيضها ممكن أو ممتنع ولا يكون ضرورياً والا كانت ممتعة فلا تكون  
ممكنة نحو كل انسان حيوان بالامكان العام ونحو لا شيء من الانسان  
بحجر بالامكان العام وهي بسيطة وسميت ممكنة لان مادتها الامكان  
وعامة لصدقها بأواجب والجائز (قوله الممكنة الخاصة) هي التي فيها  
لفظ يدل على ان نسبتها ليست ممتعة ولا ضرورية وتقيضها كذلك فلا  
امتناع ولا ضرورة فهنا فكل منهما قابل للتبوت والانتفاء نحو كل  
انسان كاتب بالامكان الخاص ونحو لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان  
الخاص ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من ممكتين عامتين وأسقط  
من هنا ثلثاً الممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية (قوله  
المطلقات) أي القضايا التي فيها الفاظ دالة على ان مادتها الحصول بالفعل  
(قوله المطلقة العامة) هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها حصلت  
بالفعل من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا لرفعهما نحو كل انسان  
حيوان بالاطلاق العام ونحو لا شيء من الانسان بحجر بالاطلاق العام



والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا مع أمثلتها وتبويب بسيطها من مركبها مذكور في المطولات ولما فرغ من تقسيم الحلية أخذ في تقسيم الشرطية متصلة كانت أو منفصلة فقال (والمتصلة اما لزومية) وهي التي يحكم فيها بصدق قضيه على تقدير صدق أخرى لملاقة بينهما توجب ذلك وهي ما يسميه يستلزم المقدم التالي كالمليه والتضاييف أما المليه

(والمتصلة اما لزومية)  
بضم اللام والزاي وهي  
التي حكم فيها بصدق تاليها  
على فرض صدق مقدمها  
ان كانت موجبة أو بلا  
صدق تاليها على فرض  
صدق مقدمها ان كانت  
سالبة لملاقة بينهما توجب  
ذلك كالمليه أي كون  
المقدم علة التالي أو عكسه  
أو كونهما معلولي علة  
واحدة وككونهما أمرين  
اضافيين متوقفا كل منهما  
على الآخر نحو

ووجه تسميتها ظاهر وهي بسيطة (قوله الوجودية اللادائمة) هي المطلقة العامة مع زيادة لادائما نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لادائما ونحو لاشيء من الكتاب بساكن الاصابع بالاطلاق لادائما ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقتين عامتين (قوله والوجودية اللاضرورية) هي المطلقة العامة مع زيادة لاضرورة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لاضرورة ونحو لاشيء من الانسان بساكن الاصابع بالاطلاق لاضرورة ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة فلم ان لادائما عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة واعلم ان المركبة فيها قضيتان احدهما مبنية لمادة النسبة والاخرى لمادة تقيضها متفقان في الكم مختلفتان في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة ففيها ممكنتان عامتان ولا الوجودية اللادائمة ففيها مطلقتان عامتان (قوله وبيان هذه القضايا) أي تعريفاتها والاقوال الشارحة ماهياتها (قوله وتبويب مركبها الخ) وذلك أن ما فيها لادائما أو لاضرورة مركبة وما ليس فيها أحد هذين بسيطه الا الممكنة الخاصة ونظم هذا ابن مرزوق بقوله وما حوى من القضايا لا كذا \* أو خاص امكان مركبا خذا وما عرى عن ذين فالبسيط \* فادع لمن قسرب يالسيط (قوله التي يحكم فيها بصدق قضيه الخ) جنس شامل للزومية والاتفاقية (قوله لملاقة الخ) فصل مخرج الاتفاقية (قوله ذلك) أي الحكم المذكور (قوله وهي) أي الملاقة (قوله ما) أي شيء جنس شمل الملاقة وغيرها (قوله يسميه يستلزم الخ) فصل مخرج غيرها (قوله كالمليه) بكسر الميم



فبأن يكون المقدم علة للتالي ( كقولنا ان كانت الشمس طالمة  
فالتهار موجود ) أو معلولا له كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس  
طالمة أو يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم  
مضيء اذ وجود النهار وضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس وأما التضايف  
فبأن يكون كل منهما مضافا للآخر كقولنا ان كان زيد أباً عمرو كان  
عمرو ابنه ( وأما اتفاقية ) وهي التي يكون الحكم فيها بما ذكره لا لملاقاة  
توجيه بل لجرد الصفة والازدواج ( كقولنا ان كان الانسان ناطقا  
فالخمار ناطق ) اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناطقية الخمار حتي  
تستلزم احدهما الاخرى بل توافقا على الصدق هنا ( والتفصلة اما  
حقيقية ) وهي التي يحكم فيها

ان كانت الشمس طالمة فالتهار  
موجود ونحو ان كان  
النهار موجودا فالشمس  
طالمة ونحو ان كان النهار  
موجودا فالارض مضيئة  
ونحو ان كان زيداً بعمرو  
فعمرو بن زيد ( وأما  
اتفاقية ) وهي التي حكم  
فيها بنك لا لملاقاة توجيه  
بل لجرد التصاحب  
والاقتران ( كقولنا ان  
كان الانسان ناطقا فالخمار  
ناطق والتفصلة الحقيقية )  
وهي التي حكم فيها بالتأني  
بين مقدمها وتاليها في الثبوت  
والتي وتركيبتها من التقبض بين  
أولساورين لهما

واللام مشددة مع التثنية تحت ( قوله فبأن يكون المقدم علة للتالي ) تصوير  
للمعية ( قوله بما ذكر ) أي صدق قضية على تقدير صدق أخرى ( قوله  
لا لملاقاة الخ ) فصل مخرج الزومية أي لا للملاحظة علاقة فلا يقال المعية  
ممكنة لا بد منها من علة فالملاقة في الاتفاقية أيضا لكنها غير ظاهرة وغير  
معلومة لا نقول طرقاها وان أمكن بينهما علاقة لكنها غير ملاحظة  
والاتفاقية قسبان عامة وخاصة فالخاصة هي التي حكم فيها بصدق  
التالي على تقدير صدق المقدم لا لملاقاة كثال المصنف والمهمة هي التي  
حكم فيها بأن بقاء صدق التالي لا ينافي وقوع المقدم كقوله تعالى ولو  
أن مافي الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر  
ما قدرت كلمات الله فقدمها كون مافي الارض من الشجر أقلام وامداد  
البحر سبعة أبحر وهو ممكن الوقوع ولكنه لم يقع وتاليها عدم قواد  
كلمات الله تعالى وهو واقع دائم لا يرفقه تقدير وقوع المقدم فتد نفى  
تعالى عن كلماته النفاذ بأبلغ وجه ( قوله اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان  
الخ ) أي فليست احدهما علة للآخرى ولا معلولي علة واحدة وليست  
احدهما نسبة متوقفة على الاخرى فان قبل كل أحد يعلم ان كل واحد  
منهما مسندة الى ايجاد القادر المختار تبارك وتعالى فهما معلولا علة  
واحدة وهي ايجاده تعالى فينبغي علاقة مقتضية ذلك والتكلم عالم بها



بالتأني بين طرفيها صدقا وكذبا ( كقولنا المدد اما زوج واما فرد وهي  
مانعة الجمع والخلو مما كاذ كرنا ) في المثال لان طرفي القضية فيه  
لا يجتمعان ولا يرتفعان ( واما مانعة الجمع فقط ) أي دون الخلو وهي  
التي يحكم فيها بالتأني بين طرفيها صدقا فقط ( كقولنا هذا الشيء اما شجر  
أو حجر ) اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا فلا يجتمع الطرفان على  
الصدق ويجوز ارتفاعهما مما كان يكون الشيء حيوانا ( واما مانعة الخلو  
فقط ) أي دون الجمع وهي التي يحكم فيها بالتأني بين طرفيها كذبا فقط  
( كقولنا زيد اما أن

كقولنا (المدد اما زوج واما  
فرد وهي مانعة الجمع  
والخلو واما مانعة الجمع  
فقط) وهي التي حكم  
فيها بالتأني من مقسمها  
وتأليها في الثبوت فقط  
وتركيب من شي ووالاخر  
من قبضه ( كقولنا هذا  
الشيء اما شجر أو حجر )  
اذ لا يكون شجرا وحجرا  
ويجوز اتقاؤهما بكونه  
حيوانا ( واما مانعة الخلو  
فقط ) أي دون الجمع  
فيجوز اجتماع مقسمها  
وتأليها في الثبوت وهي  
التي حكم فيها بالتأني  
بينهما في الشيء فقط وتركيب  
من شيء وأعم من قبضه  
( كقولنا زيد اما أن

قلنا المراد بكون التكلم عالما بالاقتضاء ملاحظته وبقاؤه الحكم عليه  
لا مجرد حصول صورة الاقتضاء في ذهنه ولا شك أن الحاكم بناهية  
الحمار على تقدير ناطقية الانسان لا يلاحظ كون الواجب مبارك وتعالى  
موجدا ولا يبنى عليه الحكم وان كان عالما به بل إنما يبنى على مجرد  
الاتفاق في الوجود بين المقدم والتالي (قوله حقيقة ومدتها النقضان)  
نحو المدد اما زوج واما غير زوج أو أحدهما ومساوي الآخر نحو  
المدد اما زوج أو فرد (قوله بالتأني بين طرفيها) فصل مخرج الحلية  
وللتصلة (قوله صدقا وكذبا) أي في الثبوت والانتفاء فصل مخرج مانعة  
الجمع فقط ومانعة الخلو فقط (قوله لا يجتمعان) أي لا يثبتان معا (قوله  
ولا يرتفعان) أي لا ينتفيان معا لانها قبضان أو مساويان لها (قوله  
مانعة الجمع فقط) مدتها شيء وأخص من قبضه (قوله صدقا فقط)  
فصل مخرج الحقيقة ومانعة الخلو فقط (قوله اما شجر واما حجر)  
فشجر أخص من لا حجر قبض شجر وحجر أخص من قبض شجر  
وهو لا شجر (قوله اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا) اذ يلزم  
من ثبوت كل منهما ثبوت قبض الآخر لانه أخص منه فاجتماعهما  
يستلزم اجتماع التقيضين وهو يمتنع ضرورة (قوله على الصدق) أي  
في الثبوت (قوله ارتفاعهما) أي اتقاؤهما مما اذ لا يلزم من ارتفاع  
الأخص ارتفاع الأعم فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع التقيضين (قوله  
حيوان) لاختفاء في ارتفاع الشجر والحجر مما عنه (قوله كذبا فقط)



يكون في البحر واما ان لا يفرق (تقيض ٩٦) مقدمها لا يكون في البحر وهو اخص من لا يفرق لصدق هذا

يمن في البحر في سفينة ويمن  
ليس في البحر وتقيض تاليها  
وهو لا يفرق يفرق ويكون في  
البحر اعم منه لصدقه بمن غرق  
ويمن في سفينة ومقدمها وتاليها  
يجمعان فيمن في سفينة  
في بحر ولا ينتفيان مما لانه  
يستلزم انتفاء التقيضين  
لانه يلزم من انتفاء الاعم  
انتفاء الاخص وهو تقيض  
الآخر (تبيين الاول)  
مرادهم بالبحر ما يمكن  
الفرق فيه عادة لا خصوص  
معناه الحقيقي فلا يتوهم  
انتفاؤها فيمن غرق في  
نحو برأوزيت مثلا (الثاني)  
سميت مانعة الجمع والخلو  
مما حقيقية لان تنافي  
مقدمها وتاليها اشد من  
تنافي مقدم وتالي الاخيرتين  
(وقد تكون المنفصلات)  
أي الحقيقية ومانعة الجمع  
فقط ومانعة الخلو فقط  
(ذوات أجزاء) ثلاثة أو  
أكثر (كقولنا الممدد)  
أي ما يتركب من آحاد  
(أما زائد) وهو الذي  
يزيد عليه مجموع الكسور

يكون في البحر واما ان لا يفرق (اذ يستحيل كونه في غير البحر ويفرق  
فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون في البحر ولا يفرق  
وسميت الاولى حقيقية لان التنافي بين طرفيها اتم منه في الاخيرتين والثانية  
مانعة جمع لاشتغالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق والثالثة مانعة  
خلو لاشتغالها على منع الخلو بين طرفيها في الكذب اذ الواقع لا يخلو عن  
أحدهما ومرادهم بالبحر ما يمكن الفرق فيه عادة من ماء بل من سائر  
المائات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بأن يكون  
زيد في بر أو حوض ويفرق (وقد تكون المنفصلات) اثلاث أي كل  
منها (ذات أجزاء) كما تكون ذات جزأين كامر (كقولنا العدد اما زائد

فصل مخرج الحقيقة ومانعة الجمع فقط ومادتها شيء وأعم من تقيضه  
(قوله يكون في البحر واما ان لا يفرق) تقيض يكون في البحر لا يكون  
في البحر بأن يكون في البر وهذا اخص من لا يفرق لصدقه بكونه في  
البحر في سفينة أيضا وتقيض لا يفرق يفرق وهذا اخص من يكون في  
البحر لصدقه بكونه في سفينة أيضا (قوله اذ يستحيل كونه في غير  
البحر الخ) تعاليل لكونها مانعة خلو وكونه في غير البحر تقيض يكون  
في البحر ويفرق تقيض لا يفرق وهذا تصوير للخلو عن الطرفين الذي  
منعته المنفصلة (قوله بأن يكون في البحر ولا يفرق) تصوير لاجتماعهما  
في الصدق (قوله الاولى) أي مانعة الجمع والخلو مع المركبة من تقيضين  
أو مساويين لهما (قوله الاخيرتين) أي مانعة الجمع فقط ومانعة الخلو  
فقط (قوله بأن يكون في بر الخ) تصوير لكذبهما مما (قاعدة) كل  
مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة  
منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة  
وصدق فيها سالبة منع الجمع (قوله العدد اما زائد الخ) ونحو الكلمة  
اما اسم أو فصل أو حرف ونحو الغنصر اماماء أو هواء أو نار أو تراب  
ونحو الكلبي اما جنس أو نوع أو فصل أو خاص أو عرض عام ونحو  
العدد اما واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة الى ما لا نهاية له  
وهذه الامثلة للحقيقة ومثال مانعة الجمع نحو الشيء اما شجر أو حجر

للنطقة الخارجة منه كالاثني عشر فان مجموع نصفه وثلاثة واربعة وسدسه خمسة عشر أو



(أو ناقص) وهو ناقص عنه مجموعها كالاربعة فان مجموع نصفه ٩٧ واربعة ثلاثة (أو مساو) وهو مساو له

مجموعها كسنة فان مجموع نصفها وثلاثا وسدسها ستة وهذه حقيقة لا يتجمع أجزاؤها في عدد ولا تنفي كلها عن عدد (نبيهان الاول) كون هذه المتصلة ونحوها مركبة من أكثر من جزءين انما هو بحسب الظاهر ولم يتركب في الحقيقة الا من جزءين بأن يقال العدد اما زائد أولا أو العدد اما ناقص أولا أو العدد اما مساو أولا وأولا في الاول صادق بالناقص والمساوي وفي الثاني شامل للزائد والمساوي وفي الثالث شامل للزائد والناقص (الثاني) تركب المتصلة من حليتين ومن متصلتين ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومنفصلة ومن متصلة وحلية ومن متصلة ومنفصلة ومن حلية ومن متصلة ومتصلة فهذه تسع صور وتركب المتصلة من حليتين ومن متصلتين ومن منفصلتين

أو ناقص أو مساو) لانه حكم فيه بأن هذا الجمع لا يتجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن أحدها وأورد عليه أن طرفي الحقيقة وممانعة الخلو لا يرتفعان وهنا يرتفعان لان قولك مساو يرتفع معه زائد وناقص وأجيب بان المرتفعين وان تعددا لفظهما فهما متحدان بمعنى والاصل العدد اما مساو أو غير مساو ولكن غير المساوي اما زائد أو ناقص فالمناد حقيقة انما هو بين المساوي وغيره وهذا لا يرتفعان واعلم أن كلا من المتصلات والمتصلات يتألف من حليات أو من شرطيات أو منهما أو حيوان ويجوز كذبها بكونه غيرها ومثال ممانعة الخلو نحو الشيء اما لاشجر أو لاحجر أو لحيوان فانها لا تكذب جميعا بأن يكون شجرا حجرا حيوانا ويجوز صدقها بأن يكون نقدا أو ثوبا هذا في الموجبة ومثال السالبة الحقيقية ذات الاجزاء نحو ليس اما أن يكون زيدا أسود أو كاتباً أو شاعراً أو طويلاً ومثال سالبة منع الخلو نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً أو حيواناً ومثال سالبة منع الجمع نحو ليس اما أن يكون هذا الشيء لاشجراً أو لاحجراً أو لحيواناً والعدد ما تركب من الآحاد هذا حده ويرسم بأنه مساوي نصف مجموع حاشيته المستويتين في القرب أو البعد والزائد في الاصطلاح ما زاد عليه مجموع الكسور الخارجة منه كائني عشر اذ مجموع نصفها وثلاثا وربعها وسدسها خمسة عشر والناقص عرقاً ما نقص عنه مجموع كسوره كاربعة اذ مجموع نصفها وربعا وثلاثة والمساوي مساو له كسوره كسنة (قوله لا يتجمع على عدد ولا يخلو إلخ) أي فهي حقيقة (قوله عليه) أي المثال (قوله مساو يرتفع إلخ) أي وناقص يرتفع معه زائد ومساو وزائد يرتفع معه ناقص ومساو (قوله وان تعدد لفظهما) واوه للحال (قوله اما مساو أو غير مساو) أي أو اما زائد أو غير زائد وغير الزائد اما مساو أو ناقص أو اما ناقص أو غير ناقص وغير الناقص اما مساو أو زائد (قوله من حليات) أي بعضها مقدم وبعضها تال (قوله شرطيات) أي متصلات بعضها مقدم وبعضها تال أو منفصلات كذلك أو متصلات ومنفصلات كذلك (قوله سها) أي حليات وشرطيات متصلات بعضها مقدم وبعضها

(١٣ م) ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة فهذه ست صور



وأما ملتهام مع بيان أقسامها المذكورة في المطولات ومن الاصطلاحات المنطقية التناقض وقد أخذ في بيانه رحمه الله تعالى

قال أوحليات ومنفصلات كذلك (قوله وأمثلها مع بيان أقسامها الخ) أقسام انتمية ستة الأولى من حليتين نحو كلما كان الشيء، إنسانا فهو حيوان الثاني من متصلتين نحو متى ما كان كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا الثالث من منفصلتين نحو متى ما كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون منقسما بمنساويين أو غير منقسم بهما الرابع من حلية ومنتمية نحو متى كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس عكسه نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من حلية ومنتمية نحو كلما كان هذا عددا فهو إما زوج أو فرد السابع عكسه نحو كلما كان هذا إما زوج أو فرد فهو عدد الثامن من متمية ومنتمية نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا التاسع عكسه نحو متى كان دائما إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا فدائما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأقسام المنتمية ستة الأولى من حليتين نحو العدد زوج أو فرد الثاني من متصلتين نحو إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين نحو إما أن يكون هذا العدد إما زوجا أو فردا وإما أن يكون ليس إما زوجا أو فردا الرابع من حلية ومنتمية نحو إما أن يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار وإما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس من حلية ومنتمية كقولك إما أن يكون هذا ليس عددا وإما أن لا يكون زوجا أو فردا السادس من متمية ومنتمية نحو إما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجودا أفاده القيمي عن بعض الشارحين



(التناقض هو) أى حقيقة (اختلاف) جنس شامل المرف ٩٩ وغيره وضافته الى (القضيتين)

فصل مخرج اختلاف مفردين  
واختلاف مفرد وقضية  
(بالإيجاب والسلب) فصل  
مخرج اختلاف قضيتين  
بالحل والشرط أو الاتصال  
والانفصال أو الكلية والجزئية  
أو المدول والتحصيل أو  
نحوها مما سوى الإيجاب  
والسلب (بحيث يقتضى)  
الاختلاف (لذاته) أن تكون  
أحدهما (أى القضيتين  
المتناقضتين بالإيجاب والسلب  
(صادقة والآخرى كاذبة  
كقولنا زيد كاتب زيد  
ليس بكاتب) قوله بحيث  
يقتضى الخ فصل مخرج  
اختلاف قضيتين بالإيجاب  
والسلب ولم يفتض ذلك  
أزيد ساكن زيد ليس  
بمتحرك لاحتمال صدقهما  
مما وكذبهما مما وقوله  
لذاته فصل مخرج اختلاف  
قضيتين بالإيجاب والسلب  
المقتضى لذلك لذاته كقولنا  
زيد انسان زيد ليس  
بناطق فان اقتضاء اختلافهما  
ذلك ليس لذاته بل لان  
الاولى في قوة زيد ناطق

( والتناقض هو اختلاف قضيتين ) خرج به اختلاف مفردين واختلاف  
قضية ومفرد (بالإيجاب والسلب) خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال  
و بالكلية والجزئية وبالمدول والتحصيل وبغير ذلك ( بحيث يقتضى )  
الاختلاف ( لذاته أن تكون احدهما ) أى احدى القضيتين ( صادقة  
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ) فانه صادق بما ذكر  
وخرج بالحقيقة المذكورة الاختلاف بالإيجاب والسلب لانه هذه الحقيقة  
نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقان وبقوله لذاته  
الاختلاف بالحقيقة المذكورة لذاته

( مبحث تناقض ) ( قوله اختلاف مفردين ) أى بالإيجاب والسلب  
نحو زيد لازيد أو بغيرهما نحو السماء والارض هذا هو المشهور بين  
المنطقيين ومبحث فيه بأنه غير جامع لتصريحهم بالتناقض بين المفردين قال  
صاحب الكشاف في فصل عكس التقيض ان التناقض بين المفردين انما  
يكون بأخذ مفهوم عدى في مقابلة مفهوم وجودى كافي الشفاء والمباحث  
الشرقية فتقيض انسان لا انسان وحجر لا حجر وأجيب بأن هذا  
تعريف لتناقض القضايا خاصة لان الكلام هنا فى أحكامها التي لها مدخل  
فى القياس هذا وقال الفخرى لا يتصور تناقض بين مفردين لانه ان اعتبر  
الحكم عليهما خرجا عن كونهما مفردين والا فلا يتعلق بهما نفي ولا  
إيجاب لاختصاصهما بالأحكام ( قوله اختلاف قضية ومفرد ) نحو زيد  
وقام عمرو ( قوله الاختلاف ) أى بين قضيتين ( قوله بالمدول ) نحو  
زيد هو لا كاتب ( قوله والتحصيل ) نحو ليس زيد بكاتب ( قوله  
وبغير ذلك ) كالحلية والشرطية ( قوله لذاته ) بأن يستقل بذلك ولا  
يحتاج لأمر آخر فايها تحقق الاختلاف لزم صدق احدهما وكذب  
الآخرى فصل رابع ( قوله فانه ) أى تعريف التناقض الذى فى المتن  
( قوله بما ذكر ) أى باختلاف القضيتين المذكورتين فى مثال المصنف  
( قوله المذكورة ) أى فى قول المصنف بحيث يقتضى ( قوله الاختلاف )  
أى بين قضيتين ( قوله صادقان ) أى ان كان ساكنا والا فكاذبان  
وعلى كل فليست متناقضتين لان التقيض لا يجتمعان ولا يرتفعان ( قوله

وانسانية فى قوة زيد ليس بانسان لمساواة الانسان الناطق



نحو زيد انسان زيد ليس بناطق اذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضي أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة أن الاولى في قوة زيد ناطق وأن الثانية في قوة زيد ليس بانسان (ولا يتحقق ذلك) أي التناقض في القضيتين المخصوصتين أو المحصورتين (الابعد اتفاقهما) في ثمان وحدات (في الموضوع)

نحو زيد انسان الخ) على حذف مضاف أي اختلاف (قوله بل بواسطة) أي بدليل أنك لو بدلت ناطق بكاتب مثلاً لم يقتض اختلافهما كذب احدهما (قوله الاولى) أي زيد انسان (قوله الثانية) أي زيد ليس بناطق (قوله في ثمان) وحدات قال بعض من حشي الفري الوحدات المذكورة شروط في وحدة النسبة الحكمية التي هي مورد الایجاب والسلب فلو أمكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شيء منها وحينئذ فالمعتبر وحدة النسبة الحكمية اهـ وببحث فيه بأن الوحدات الثمانية لا تنكفي في تحقق وحدة النسبة اذ لا بد من وحدة العلة فلا تناقض في نحو النجار عامل أي للسلطان النجار ليس بعامل أي لغيره والآلة فلا تناقض في نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب أي بالقلم التركي والمفعول به فلا تناقض في نحو زيد ضارب أي عمرا زيد ليس بضارب أي بكرًا والتمييز فلا تناقض في نحو عندي عشرون أي درهمًا ليس عندي عشرون أي دينارًا والحال فلا تناقض في نحو جاء زيد أي راكبًا ما جاء زيد أي ماشيًا وإذا كان الاختلاف في واحد من هذه يرفع التناقض فلا بد من الاتحاد فيها أيضًا فلا تكون الوحدات التي توجب التناقض منحصرة في ثمانية فينبغي اعتبار وحدة جامعة للجميع وهي وحدة النسبة الحكمية وأجيب بارجاعها الى الوحدات الثمانية فوحدة "علة" والمفعول به ترجعان الى وحدة الاضافة ووحدة الآلة الى وحدة الشرط ووحدة التمييز والحال ترجعان الى وحدة الموضوع ولا ينبغي ما في بعضه من التكلف (قوله في الموضوع والمحمول) بحث فيه بتصریحهم بالتناقض في زيد انسان زيد ليس ببشر وفي الانسان ناطق البشر ليس بناطق مع اختلاف المحمول

(ولا يتحقق ذلك)  
التناقض بين قضيتين  
مخصوصتين أو محصورتين  
(الابعد اتفاقهما) أي  
القضيتين (في الموضوع)  
بأن يكون موضوع  
احدهما موضوع الاخرى  
فان اختلفتا فيه كرى قائم  
عمرو ليس بقائم فلا تناقض  
بينهما لاحتمال صدقهما مما  
وكذبهما مما والقيضان  
لا يكذبان مما ولا يصدقان  
مما



(و) في (المحمول) بأن يكون محمول احدهما عين محمول الاخرى فان اختلفتا فيه كزيد كاتب زيد ليس بشاعر لم يتناقضا لذلك (و) في (الزمان) بأن يكون زمان نسبة احدهما عين زمان نسبة الاخرى فان اختلف زمانهما نحو زيد نائم بالليل زيد ليس بنائم بالنهار لم يتناقضا لذلك (و) في (المكان) بان يكون مكان نسبة احدهما هو مكان نسبة الاخرى فان اختلفتا

١٥١

فيه نحو زيد نائم في البيت زيد ليس بنائم في الجامع لم يتناقضا لذلك (و) في (الاضافة) أي النسبة المتوقفة على شيئين بان يكون نسبة احدهما عين نسبة الاخرى فان اختلفتا فيها نحو زيد اب لعمرو زيد ليس اب للبكر لم يتناقضا لذلك (و) في (القوة) أي امكان الشيء حال عدمه بأن يكون النسبة بالقوة فهما فان كانت في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم يتناقضا لذلك (و) في (الفعل) أي حصول الشيء بأن تكون النسبة بالفعل فهما فان كانت في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحمر في دنهامسكرة بالقوة ليست الحمر في دنهامسكرة

اذلواختلفتا فيه نحو زيد قائم بكر ليس بقائم لم يتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) في (المحمول) اذلواختلفتا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم يتناقضا (و) في (الزمان) اذلواختلفتا فيه نحو زيد نائم أي ليلا زيد ليس بنائم أي نهارا لم يتناقضا (و) في (المكان) اذلواختلفتا فيه نحو زيد قائم أي في الدار زيد ليس بقائم أي في السوق لم يتناقضا (و) في (الاضافة) اذلواختلفتا فيها نحو زيد أب أي لعمرو زيد ليس بأب أي لبكر لم يتناقضا (و) في (القوة والفعل) اذلواختلفتا فهما بأن تكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحمر في الدن مسكر أي بالقوة الحمر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل لم يتناقضا (و) في (الجزء والكل) اذلواختلفتا فهما نحو

في الاول والموضوع في الثاني وأجيب بأن المراد بالاتحاد فهما ما يشمل الاتحاد في المعنى مع اختلاف اللفظ كما في هذين المثالين واتحاد اللفظ وحده مع اختلاف المعنى يرفع التناقض نحو العين باصرة تريد الحديقة العين ليست باصرة تريد غيرها (قوله اذلواختلفتا) أي التضيقتان والاولى قلو (قوله فيه) أي الموضوع (قوله لم يتناقضا) أي لجواز صدقهما أو كذبهما معا (قوله وفي الزمان) بحث فيه بتحقيق التناقض في نحو زيد أبو عمرو أي أمس زيد ليس بأبو عمرو أي اليوم مع اختلاف الزمن وأجيب بمتنع التناقض لان صدق احدهما وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة لان الابوة اذا ثبتت أمس ثبتت فيما بعده على انه يجوز كذبهما بكونه أب له اليوم لا أمس (قوله الدن) بفتح الدال المهملة وشدة النون وعاء مدور متسع أعلاه ضيق أسفله (قوله وفي الجزء والكل) ن قلت لم عدت

بالفعل لم يتناقضا لذلك (و) في (الجزء) بان يكون موضوع احدهما بمعنى الجزء وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع احدهما بمعنى الجزء وموضوع الاخرى بمعنى الكل لم يتناقضا لذلك (و) في (الكل) بأن يكون موضوع احدهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع احدهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى بمعنى الجزء لم يتناقضا لذلك نحو الزنجي اسود الزنجي ليس اسود



الزنجي أسود أى بعضه الزنجي ليس بأسود أى كاه لم تتناقضا (و) فى  
( الشرط ) اذ لو اختلفا فيه نحو الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه  
أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه أسود لم تتناقضا ورد  
التأخرون هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما  
البقية وردها بمضمم الى وحدة واحدة وهى وحدة النسبة الحكيمة حتى  
يكون السلب واردا على النسبة التى ورد عليها الايجاب لانه اذا اختلف شئ  
من الثمان اختلفت النسبة وكالموضوع والمحمول فى الحملة المقدم والتالى فى  
الشرطية فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر لكن يغير بدل الموضوع  
والمحمول بالمقدم والتالى ثم بين ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة فقال

( و ) فى ( الشرط )  
فان اختلفا فيه نحو الجسم  
مفرق للبصر ان كان أبيض  
ليس الجسم مفرقا للبصر  
ان كان اسود لم تتناقضا لذلك  
( تنبيهان الاول ) اختصرت  
الثمانية بوحدتى الموضوع  
والمحمول لاستلزامهما  
بقيةا وبوحدة النسبة  
لاستلزامها الثمانية ( الثانى )  
شرط تناقض الشرطيتين  
الوحدات الثمانية أيضا  
لكن بابدال الموضوع  
والمحمول بالمقدم والتالى

وحدة واحدة والنظر يقتضى عدهما وحدتين وكذا وحدة القوة والفعل  
فنصير الوحدات عثرا قلت لانه لا يتصور اختلاف النضيتين بالكل وحدة  
أو الجزء كذلك أو القوة كذلك أو الفعل وخرده مع اتحاد الموضوع بخلاف  
سائر الوحدات فيتصور ذلك فيها ( قوله الزنجي الخ ) بحث فيه بأنهم ملتان  
ولا تناقض بينهما بقطع النظر عن اختلافهما بالكل والجزء وأجيب بحمل ال  
للاستغراق أو للجنس فى ضمن بعض غير معين فهما محصورتان أولاهما فهما  
شخصيتان ( قوله هذه الوحدات ) أى الثمانية ماعدا وحدتى الموضوع والمحمول  
( قوله الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية ) أى لان وحدة  
المحمول تستلزم وحدة الزمان والمكان والقوة أو الفعل والاضافة لان النوم  
اي لا غير النوم نهارا او النوم فى البيت غير النوم فى المسجد والمسكر بالقوة غير المسكر  
بالفعل وأبوة زيد غير أبوة عمرو واستلزام وحدة الموضوع وحدة الشرط  
والكل أو الجزء لان الجسم بشرط كونه أبيض غير الجسم بشرط كونه أسود  
والكل غير الجزء السمد فى شرح الشمسية وفيه نظر اذ لا يصح على اطلاقه لانه  
اذا عكست القضايا انعكس الامرو صارت وحدة الشرط والكل والجزء  
راجعة الى وحدة المحمول والبواقي الى وحدة الموضوع فالاولى القول برجوع  
جميع هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول من غير تخصيص بل  
الا صوب الا كتفاء بوحدة النسبة الحكيمة ( قوله من الثمان ) أى الموضوع  
والمحمول والزمان الخ ( قوله فيما ذكر ) أى الثمانية المتقدمة ( قوله من الموجبة )



(وتقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان  
وبعض الانسان ليس بحيوان وتقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية  
كقولنا لا شيء من الانسان بحیوان وبعض الانسان حيوان) لما يأتي في قوله  
(المحسورتان) وفي نسخة المحصورات والمراد المحسورتان (لا يتحقق  
التناقض بينهما) بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة (الا بعد اختلافهما في الكمية)

(وتقيض الموجبة الكلية  
انما هي السالبة الجزئية  
كقولنا كل انسان حيوان  
وبعض الانسان ليس  
بحیوان وتقيض السالبة  
الكلية انما هي الموجبة  
الجزئية كقولنا لا شيء  
من الانسان بحیوان  
وبعض الانسان حيوان  
فالمحسورتان) أي الكلية  
موجبة كانت أو سالبة  
والجزئية كذلك (لا يتحقق  
التناقض بينهما) مع اتحادهما  
في الثمانية السابقة (الا  
بعد اختلافهما في الكمية)  
أي الكلية والجزئية بأن  
تكون احدهما كلية  
والاخرى جزئية

والسالبة المناسب من الكلية والجزئية (قوله وتقيض الموجبة الكلية انما  
هي السالبة الجزئية الخ) وجه الحصر ان الايجاب لا يناقضه الا السلب  
والكلية لا يناقضها الا الجزئية وحاصل ما يقال هنا ان الشخصية يكفي في  
تقضيها تبديل كيفما بشرط الاتحاد فيما تقدم والمحصورة لا بد فيها من التبديل  
في الكيف والكم والمهمة في قوة الجزئية فتقيضها كلية موجبة كانت أو  
سالبة (قوله المحصورات) أي بصيغة الجمع أي الموجبة الكلية والجزئية  
والسالبة كذلك وأما المهمة فهي في قوة الجزئية (قوله والمراد المحسورتان)  
أي الكلية والجزئية مطلقا وهذا بيان لاجال ما سبق وتتم له لانه  
تضمن شرطين زائدين على ما سبق وهما الاختلاف في الكيف والاختلاف  
في الكم ولما كان أولهما تقدم في حد التناقض استغنى به عن زيادة  
بيان فيه والثاني لم يتقدم فاحتاج لبيانه واقامة الدليل عليه وانما قال والمراد  
المحسورتان لان التناقض انما يكون بين قضيتين لا بين الاربع (قوله  
لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية) هذا مع عدم  
اعتبار الجهة فان اعتبرت فلا بد من اختلافهما بأن تقابل الضرورة بالامكان  
والدوام بالاملاق والدوام بحسب الوصف بالتخصيص. يحين من أحيانه  
فتقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة اذا لكان سلب الضرورة عن  
التقيض فالامكان العام السالب سلب ضرورة الايجاب فهو تقيضه  
والايجاب المطلق اثبات ضرورة فهو تقيضه وتقيض الدائمة المطلقة مطلقة  
عامة اذا لايجاب في كل الاوقات ينافيه السلب في البعض وبالعكس وعبرنا  
بالنفاة لان ما ذكر لازم النقص وتقيض الشروط العامة ممكنة حينية  
لان الضرورة الوصفية يناقضها سلب الضرورة الوصفية وتقيض العرفية  
العامة مطلقة حينية اذا الدوام الوصفي يناقضه الاطلاق الوصفي وهذا



## أى الكلية والجزئية

كله في البسائط وأما المركبات فإن كانت كلية فنقضها برفع مجموع أجزائها ويحصل برفع أحدها لأعلى التبيين وذلك بتفصيلها إلى أجزائها وأخذ نقائضها وتركيب منفصلة مائة خلو مساوية لقبضها مثلا الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين متخالفتين في الكيف وتقبض الاطلاق العام الدوام فتقبضها اما دائمة مخالفة أودائمة موافقة وقس على هذا نقائض باقى المركبات وان كانت جزئية فنقضها بأن يرد بين تقبضي الجزأين اكل فرد فرد فإذا قيل بعض الانسان متحرك لاداما فتقبضه كل فرد من أفراد الانسان اما متحرك دائما أو ليس بمتحرك دائما أى كل فرد لا يخلو عن هذين وهذا أمر اجمالى وان أردت تفصيله فعمليك بالمطلولات فإن اتفقتا في الجهة فلا تناقض بينهما الكذب الضروريتين في مادة الامكان نحو كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة وتصديق المكتتان نحو كل انسان كاتب بالامكان ليس كل انسان كاتب بالامكان وتام الكلام على التناقض بحسب الجهة في المطلولات (قوله بسد اتفاقهما في الوحدات السابقة) أى وفي الاتصال أو الانفصال والازومية أو الضادية أو الاتفاقية ان كانتا شرطيتين (قوله أى الكلية والجزئية) بأن تكون احدهما مسورة كلية والاخرى مسورة جزئية أو ما في حكمها وهي المهمة فان قلت يلزم من اختلافهما بالكلية والجزئية اختلاف الموضوع واتحاده شرط في التناقض كما تقدم وأجيب بأنه لما كان البض الذى أريد بموضوع الجزئية داخلا في موضوع الكلية لزم ورود الايجاب الذى فى احدى القضيتين والسلب الذى فى الاخرى على بعض بينهما فتتحقق التناقض فيه واتحادهما فيه وزيادة موضوع الكلية عليه بباقى أفراد لا يمنع ذلك مثلا اذا قلت كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الحيوان الذى هو موضوع الجزئية كالفرس والحصان والبغل هو بمينه دخل في موضوع الكلية وهي قد أفادت ثبوت الانسان له والجزئية نفيه عنه فقد توارد السلب على محل الايجاب فتناقضا جزما بخلاف الجزئيتين نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان



(لان الكليتين قد تكذبان  
كقولنا كل انسان كاتب)  
بالفعل ( ولا شيء من  
الانسان بكاتب بالفعل  
والنقيضان لا يكذبان  
(والجزئيتين قد تصدقان  
كقولنا بعض الانسان كاتب)

بالفعل ( بعض الانسان  
ليس بكاتب ) بالفعل  
والنقيضان لا يصدقان  
(العكس) لغة القلب وعرفا  
ثلاثة أقسام عكس مستوي  
وهو المراد عند الإطلاق  
وعليه اقتصر المصنف  
وعكس نقيض موافق وهو  
تبديل كل طرف من  
القضية الحامية أو المتصلة  
بنقيض الآخر منها بشرط  
بقاء الصدق والكيف نحو  
كل انسان حيوان وكل  
لاحيوان لا انسان وعكس  
نقيض مخالف وهو تبديل  
الطرف الاول بنقيض  
الثاني والثاني بين الاول  
مع بقاء الصدق دون  
الكيف نحو كل انسان حيوان  
ولا شيء من لاحيوان بانسان

(لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان  
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان  
ليس بكاتب) والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذان المثالان للجمليتين  
ومثال الشرطيتين كما كان الانسان كاتباً فالخمارناحق ليس كما كان الانسان  
كاتباً فالخمارناحق والمهملتان في قوة الجزئيتين كما مرت الاشارة اليه ومن  
الاصطلاحات المنطقية \* (العكس) \* وهو ثلاثة أقسام الاول عكس النقيض

فيجوز اخذ الاف المراد بالـ ضين بأن يراد بالـ بعض في الموجبة الحيوان  
الناطق وبما في السالبة غيره فيصدقان معاً فلا يتناقضان ( قوله لان  
الكليتين قد تكذبان ) أي والنقيضان لا يكذبان (قوله في مادة الامكان)  
أي في قضيتين مادتهما الامكان (قوله كاتب) أي بالفعل ( قوله بكاتب )  
أي بالفعل ( قوله والنقيضان ) لا يجتمعان راجع لقوله قد يصدقان (قوله  
ولا يرتفعان) راجع لقوله قد تكذبان فهو تنجيم الكلام المصنف (قوله  
وهذان المثالان) أي المتناقضان المذكوران في المتن وهما قوله كل انسان  
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وقوله لا شيء من الانسان بحيوان  
وبعض الانسان حيوان (قوله ومثال الشرطيتين) أي المتناقضتين (قوله  
كما كان الانسان كاتباً الخ) هذان شرطيتان متماثلتان اتفاقيتان ومثال  
اللزوميتين كما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود ليس كما كانت الشمس  
طالمة فالنهار موجود ومثالها منفصلتين دائماً ما أن يكون العدد زوجاً  
أو فرد ليس دائماً ما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً واتصر على الاتفاقيتين  
لعلم اللزوميتين منهما بالاولى ( قوله والمهملتان في قوة الجزئيتين) أي  
الموجبة والسالبة فنقيض الموجبة المهمة كلية سالبة نحو الانسان كاتب  
لا شيء من الانسان بكاتب ونقيض المهمة السالبة كلية موجبة نحو  
الانسان ليس بكاتب كل انسان كاتب ( قوله العكس ) احتيج اليه  
للاستدانة به على تميز صادق القضايا من كاذبها ولانه قد يفسر الاستدلال  
على صدق الشيء أو كذبه فيقام الدليل على صدق عكسه أو كذبه وأخره  
عن التناقض المحتاج اليه لذلك أيضاً لان التناقض أقوى منه في ذلك  
لقوة دلالة صدق النقيض على كذب نقيضه وبالعكس ضرورة استحالة



الموافق وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف أى السلب والايجاب نحو كل انسان حيوان كل مالىس بحيوان ليس بانسان الثاني عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني والثاني بين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لاشيء مما ليس حيوانا بانسان وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقه فهما الثالث العكس المستوي وهو المراد عند الاطلاق وعليه اقتصر المصنف فقال

اجتماع التقيضين وارتفاعهما بخلاف دلالة العكس فانها من باب دلالة صدق الملزوم على صدق لازمه ونفي اللازم على نفي ملزومه (قوله الموافق) نعت عكس (قوله من القضية) أى ذات الترتيب الطبيعي حملية كانت أو متصلة احترازاً عن المتفصلة فان عكسها لا يؤثر في معناها وهو العناد فليس في أحد طرفيها ما يقتضى كونه مقدما أو تالياً فقولك العدد اما زوج أو فرد كقولك العدد اما فرد أو زوج بخلاف الحملية والمتصلة فان رتبة الموضوع والمقدم التقدم والاستدعاء ورتبة المحمول والتالى التأخر وكونه تابعا فيؤثر عكسهما في معانيهما (قوله بنقيض الثاني) فصل مخرج العكس المستوي (قوله وعكسه) فصل مخرج عكس النقيض المخالف (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذه بهذه (قوله كل مالىس بحيوان ليس بانسان) موجهة معدولة الطرفين مشتملة على ثبوت أمر عدمي لأمر كذلك (قوله المخالف) صفة لعكس (قوله بنقيض) اثنائي فصل مخرج العكس المستوي (قوله بين الاول) فصل مخرج عكس النقيض الموافق (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذا بما بعده (قوله لاشيء) مالىس حيوانا بانسان سالبة كلية معدولة الموضوع (قوله طرفيه) أى موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه (قوله لتوافقه على حذف مضاف) أى طرفي العكس (قوله فهما) أى الايجاب أو السلب (قوله المستوي) ويقال المستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما من تبديلهما بالنقيض (قوله وعليه اقتصر المصنف) أى لكونه المستعمل في العلوم والانتاجات



(العكس) أي المستوي (هو) أي حقيقته (أن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يصير) بضم  
ففتحين مثقلا في الحلية (الموضوع محمولا والمحمول موضوعا) وفي المتصلة المقدم تاليا والثاني  
مقدما (مع بقاء السلب والایجاب بحاله) بأن يكون الاصل وعكسه موجبين أو سالبين (و) بقاء  
(التصديق) بأن يكونا مصدقين (والتكذيب) ١٠٧ بأن يكون كذب العكس مستلزما

كذب أصله لان العكس  
لازم لأصله وكذب اللازم  
يستلزم كذب ملزومه  
(تنبيهات الاول) في عبارة  
الصدق والكذب وفي أخرى  
الاقتصار على الصدق وهو  
الصحيح لانه لا يلزم من  
كذب الاصل كذب عكسه  
فكل حيوان انسان كاذب  
وعكسه بعض الانسان  
حيوان صادق ولكن  
لاولى الاقتصار على التصديق  
لان المراد انه متى فرض  
صدق الاصل لزمه فرض  
صدق عكسه سواء كانا  
صادقين في الواقع أم لا  
(الثاني) ان الاصطلاح  
أن يراد بالموضوع ذاته  
وما صدقات مفهومه  
وبالمحمول مفهومه فالمراد  
من نصير الموضوع محمولا  
ان اللفظ الذي كان في

### \* (العكس) \*

(وهو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب  
والایجاب بحاله) بمعنى أن الاصل ان كان موجبا فيكون العكس موجبا  
أو ساليا (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) وعبر بعضهم  
بالصدق والكذب وبعضهم بالصدق فقط وهو الحق لان العكس  
لازم للقضية ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل  
حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان  
بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في  
عبارة البعض صدقهما في الواقع بل أن يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم

غالبا (قوله يصير) اما بضم أوله وفتح ما قبل آخره مشددا أو بضم أوله  
وكسر ما قبل آخره كذلك (قوله السلب والایجاب) لو أو بمعنى أو والاخصر  
الكيف لآهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها بعد التبديل ملازمة للاصل  
في التصديق الا وهي موافقة له في الكيف (قوله ومع بقاء التصديق)  
والتكذيب بحاله برهان الدين معني الكلام هنا على التوزيع بمعنى ان  
البقاء للتصديق وكذب العكس يدل على كذب أصله ولا يلزم من كذب  
الاصل كذب عكسه اذ قد يكذب الاصل ويصدق عكسه نحو كل حيوان  
انسان وبعض الانسان حيوان وأشار بتقديم التصديق الى كونه من  
جانب الاصل وتأخير التكذيب الى كونه من جانب العكس بناء على  
تقديم الاصل على عكسه فان الاصل ملزوم وعكسه لازم له فان قيل لفظ  
البقاء يمنع ذلك لدلالته على سبق التأكيد أيضا قلت يجاب بأن المراد بالبقاء  
بالنسبة للتكذيب الوجود أو يجمل من باب المشاكلة (قوله وهو) أي الاقتصار

الاصل مرادا منه الذات والمصادقات وكان موضوعا فيه يراد منه المفهوم ويجمل محمولا في عكسه واللفظ  
الذي كان في الاصل مراد منه المفهوم وكان محمولا فيه يراد منه الذات والمصادقات ويجمل موضوعا في عكسه  
(الثالث) يعالقي العكس كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل طرفي الاصل (الرابع الاول) التعبير  
بالاول والثاني ليشمل عكس المتصلة



صدق العكس ومع هذا فالتعبير بالتصديق أولى منه بالصدق لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الحلية فلو قال وهو أن يصير الأول ثانيا والثاني أولا لكان أولى لتأوله الشرطيات واعلم أن العكس يطلق كثيرا على القضية الخاصة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه وإن المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكر أعني وصفهما العنوانين فلا يرد السؤال بأن العكس لا يصير ذات

على الصدق (قوله صدق العكس) أي فرض صدقه (قوله ومع هذا) أي كون الحق الاقتصار على الصدق وتأويله بفرضه (قوله لا يقتضي وقوع الصدق) أي فالتعبير به لا يوهم خلاف المراد (قوله وعبارته) أي المصنف في تعريف العكس (قوله قاصرة على الحلية) أي عكسها التعبير بالموضوع والمحمول (قوله وهو) أي العكس (قوله الأول) أي الطرف الأول الشامل للموضوع في الحلية والمقدم في الشرطية (قوله والثاني) أي الطرف الثاني الصادق بمحمول الحلية وتالي الشرطية (قوله لتأوله) أي حد العكس (قوله الشرطيات) أي عكسها (قوله على القضية الخاصة الخ) أي كما يطلق على التعبير والتبديل الذي هو فعل الفاعل حقيقة (قوله بهما) أي الموضوع والمحمول (قوله وصفهما) أي لفظهما (قوله العنوانين) يضم فكأن أي المنسوب لعنوان مصدر غنون إذا غر نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر أي المنون بهما مثلا إذا قلنا كل إنسان حيوان فقد اجتمع فيه ثلاثة أشياء ذات الموضوع أي أفراد كزيد وبكر وخالد ووصف الموضوع أي لفظه المعبر به عن هذه الأفراد كأنسان ويسمى موضوعا بل ذكر أيضا وعنوانا أيضا ووصف المحمول الذي هو الحيوان ولا شك أنك إذا عكسته إلى بعض الحيوان إنسانا لم تصير أفراد الإنسان محمولا ولا مفهوم المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول في الأصل ومحموله مفهوم الموضوع فيه وكذا لشيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان (قوله فلا يرد السؤال) فربيع على قوله وإن المراد بهما الخ (قوله بأن العكس الخ) تصوير للسؤال (قوله ذات



الموضوع المحمول ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول  
ومحموله وصف الموضوع ( والموجبة الكلية لا تنعكس كلية ) لثلاث تنقض  
بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع ( اذ يصدق قولنا كل انسان  
حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان ) والا لصدق الاخص على جميع  
أفراد الأعم وهو محال ( بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان  
حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيئا

( والموجبة الكلية لا تنعكس  
كلية ) لثلاث تنقض بمادة محمولها

أعم من موضوعها ( اذ  
يصدق قولنا كل انسان  
حيوان ولا يصدق كل  
حيوان انسان بل تنعكس )  
الموجبة الكلية موجبة  
( جزئية لانا اذا قلنا كل  
انسان حيوان ) وهو  
صادق ( ازم أن يصدق  
بعض الحيوان انسان )  
وأشار الى دليل صدق  
بعض الحيوان انسان بقوله  
( قانا ) بكسر الهمزة وشد  
النون ( نجد ) أي نفرض  
ونقدر ( الموضوع ) أي  
في العكس وهو بعض الحيوان  
انسان وموضوعه الحيوان  
فنجد ( شيئا ) أي جزئيا  
معينا كزيد

الموضوع ( أي افراده ) ( قوله ووصف المحمول ) أي مفهومه ( قوله ذات  
المحمول ) أي افراده ( قوله ووصف الموضوع ) أي مفهومه والحاصل  
ان المتبر في موضوع الاصل وموضوع عكسه هو الافراد والذات وفي  
المحمول فهما الوصف أي المفهوم ( قوله لا تنعكس كلية ) أي لا يطرده وقد  
يتفق في بعض المواد نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان لكن  
لا يسمى عكسا اصطلاحا لان شرطه الاطراد ( قوله لثلاث تنقض بمادة  
يكون المحمول فيها أعم من الموضوع ) لما كان مذكوره المصنف في تامل المسئلة  
مادة جزئية لا يثبت المسئلة الكلية على الشارح على وجه كلي وجمل مذكوره  
المصنف كالتقرير بالمثال على ما هو المادة ( قوله يصدق قولنا  
بعض الحيوان انسان ) أي ويطرد صدقه في غير هذه المادة أيضا ( قوله  
فانا نجد الموضوع شيئا معينا الخ ) هذا استدلال على المدعى السابق  
من أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وهذا أحد طرق ثلاثة  
للقوم في بيان عكوس التضايي ويسمى طريق الاقتراض وهو أخفها  
ولا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة وحاصله أن يفرض الموضوع  
فردا معينا من مصادقاته ويحمل عليه المحمول ثم الموضوع فينتظم منهما  
قياس منتج للعكس ففي مثال المصنف يفرض الموضوع وهو انسان فردا  
معينا كزيد ويحمل عليه حيوان فنقول زيد حيوان ونحمل عليه انسانا  
أيضا ونقول زيد انسان فيكون مجموعهما قياسا من الشكل الثالث  
ويرد الى الاول بعكس الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد  
انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المدعى ملازمته للاصل



( موصوفا بالانسان والحيوان ) اى محمولا عليه انسان ومحمولا عليه حيوان فيصير قضيتين فتركبهما هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث لان الحد لاوسط موضوع في مقدمتين فيرد الى الشكل الاول بعكس صفراء فيصير هكذا بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس وهذا يسمى في الاصطلاح طريق الافتراض وهو مختص بالوجبات والسوالب المركبات ( تنبيه ) للقوم في الاستدلال على صدق العكس ثلاث طرق الاول طريق الافتراض وهو ما تقدم وحاصله ان يقدر موضوع العكس جزئيا معينا ويحمل عليه محموله ثم موضوعه ويركب ان قياسا نتيجة العكس الثاني طريق العكس وحاصله ان يمسك بقيض العكس ويقابل عكس بقيض العكس بالاصل الصادق فاما ان يناقضة ١١٠ أو ينافيه وعلى كل فهو كاذب فمكوسه وملتزومه وهو

موصوفا بالانسان والحيوان وهو الحيوان الناطق ( فيكون بعض الحيوان اناسا ) ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان	قيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال في الاستدلال على صدق بعض الحيوان انسان عكس كل انسان حيوان لو كذب بعض الحيوان انسان لصدق بقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان ولو صدق هذا لصدق عكسه وهو لاشيء من الانسان بحيو ان وهذا مناف للاصل الصادق فهو كاذب فمكوسه كاذب وهو بقيض
في المصدق ( قوله موصوفا بالانسان والحيوان ) اى محمولان عليه الانسان في الصغرى والحيوان في الكبرى ( قوله وهو الحيوان ) الناطق المناسب ابداله بزيد مثلا ( قوله فيكون بعض الحيوان اناسا ) أي ينتج هذه النتيجة وهي المدعى ( قوله ولانه اذا صدق كل انسان حيوان الخ ) هذا تقرير للدعوى السابقة بعينها تمهيدا للاستدلال عليها بطريق آخر يسي طريق العكس وهو ثاني الطرق الثلاثة التي أثبت بها القوم العكس قال السمع في شرح الشمسية اثالث طريق العكس وهو ان نكس بقيض العكس محالا فيكون العكس حقا وانما قلنا ينافي ليشمل المضادة والمناقضة ثم قال وهذا الطريق يجري في السوالب أيضا بخلاف	

العكس فالعكس صادق وهو المطلوب الثالث طريق الخلف وحاصله ان يضم طريق بقيض العكس كبرى الى الاصل صغرى فينتظام منهما قياس منتج - اب الشيء عن نفسه وهو كاذب فالقياس كاذب لكذب احدي مقدمتيه وهو بقيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال لو كذب بعض الحيوان انسان لصدق بقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيضم صغرى للاصل كبرى هكذا لاشيء من الحيوان بانسان وكل انسان حيوان وهذا من الشكل الرابع لوضع الاوسط في صفراء وحمله في كبراه فيرد الى الشكل الاول بجمله الصغرى كبرى والكبرى صغرى هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج لاشيء من الانسان بانسان وهو كاذب فالقياس كاذب ولا خلل في هيئته لايجاب صفراء وكلية كبراه ومقدمته الصغرى صادقة فكبراه كاذبة وهو بقيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب



والا لصدق تقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فتازم المناقاة بين  
الانسان والحيوان فيصدق ليس بمض الانسان بحوان وقد كان الاصل  
كل انسان حيوان هذا خلف أو يضم ذلك التقيض

طريق الافتراض وعبارة شرح المطالع اثالث طريق المكس وهي أن  
تمكس تقيض المكس يرتد لتقيض الاصل ان كان جزئيا أو ضده ان  
كان كليا وحاصله أن يكس تقيض المكس المبرهن عليه ويقابل بالتضية  
الاصلية المفروض صدقها فيناقها ان كان كليا ويناقضها ان كان جزئيا  
فيحكم بكذبه فيلزم الحكم بكذب معكوسه لانه مازوم له وكذب اللازم  
يستلزم كذب مازومه وهو تقيض المكس فيلزم الحكم بصدق المكس  
لاستحالة كذب التقيضين . ما ( قوله والا ) أى وان لم يصدق بعض  
الحيوان انسان ( قوله وهو ) أى تقيض بعض الحيوان انسان الموجب  
الجزئى ( قوله فتازم المناقاة بين الانسان والحيوان ) أى لانه يلزم  
من صدق لاشيء من الحيوان بانسان صدق عكسه وهو لاشيء من  
الانسان بحوان وهذا مناف للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان فهو  
كاذب فلزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب تقيضه وهو  
بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب ( قوله فيصدق ) ليس بعض  
الانسان بحوان أى يلزم فرض صدقه لانه لازم لمكس تقيض المكس  
وهو لاشيء من الانسان بحوان لاستلزام السلب الكلى السلب الجزئى  
وهذا تقيض الاصل الصادق فهذا كاذب فلزومه وهو لاشيء من الانسان  
بحوان كاذب فلزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب تقيضه  
وهو بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب ( قوله وقد كان الاصل )  
أى للمكس ( قوله كل انسان حيوان ) أى وهذا مفروض الصدق  
فمناقيه أو تقيضه كاذب فلزومه كاذب وهكذا ختي ينتهى لتقيض المكس  
فيلزم صدق المكس وهو المطلوب ( قوله خلف ) يضم الخاء المعجمة  
وسكون اللام أى باطل أو يفتح الخاء أى مرعى خلف الظهر لبطائه  
( قوله أو يضم ذلك التقيض ) أى للمكس وهو لاشيء من الحيوان



(والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية أيضا) أي كما انعكست الموجبة الكلية موجبة جزئية (بهذه الحجة) أي طريق الفرض ١١٢ فمكس بعض الحيوان انسان بعض الانسان حيوان بان يقال

الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج لاشيء من الانسان بانسان وهو محال (والموجبة الجزئية أيضا تنعكس) موجبة (جزئية بهذه الحجة)

بانسان أي مجعولا كبرى للقياس (قوله الى الاصل) أي للمكس المفروض الصدق صغرى (قوله كل انسان حيوان) هذا هو الاصل وهو الصادق (قوله ولا شيء من الحيوان بانسان) هذا قبيض العكس وهذا القياس من الشكل الاول وصغراه موجبة وكبراه كلية فقد استوفي شرطى اتاجه ايجاب صغراه وكذبة كبراه (قوله وهو محال) أي ولا خلل في هيئة القياس لاستيفائه شرطى اتاجه وقرر الاوسط فيه فانحصر الخلل في مادته وصغراه مفروضة الصدق فانحصر الكذب في كبراه وهى تقيض المكس فثبت صدق المكس وهو المطلوب ويسمى هذا طريق الخلف وهو الطريق الثالث من طرق اثبات المكس وحاصله ضم تقيض المكس الى الاصل والنظر الى نتيجة القياس المركب منهما فان كذبت علم من كذبها كذب تقيض المكس وهذا يعلم منه صدق العكس وهو المراد قال المصام الخلف مطلقا هو اثبات الشيء بابطال تقيضه سواء كان الابطال بضم تقيض العكس مع الاصل لينتج محالا أو بعكس التقيض ليتوصل بانعكاسه الى ما ينافى الاصل المفروض الصدق فليس عكس التقيض خارجا عن طريق الخلف الا أن يدعى ان الخلف في باب المكس اصطلاح مغاير لمطابق الخلف ولا موجب لهذه الدعوى اه قيل سمى خافيا لان التمسك به يثبت مطلوبه بابطال تقيضه فكانه يأتي مطلوبه لا على الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس الذى ينداق الى المطلوب ابتداء من غير تعرض لابطال تقيضه مستقيما (قوله والموجبة الجزئية) تنعكس جزئية بهذه الحجة بحث فيها بنقضها بنحو بعض الانسان زيد لانه لا يتمكس الى بعض زيد انسان لكذبه وأجيب بأنه ليس المراد بزيد هنا معناه الشخص بل مفهوم كلي وهو

زيد انسان وزيد حيوان وهذا من الثالث فيرد الى الاول بعكس صغراه هكذا بعض الانسان زيد وزيد حيوان فينتج بعض الانسان حيوان وهو المكس المستدل على صدقه أو يقال لو كذب بعض الانسان حيوان لصدق تقيضه وهو لاشيء من الانسان بحيوان ولو صدق هذا لصدق عكسه وهو لاشيء من الحيوان بانسان وهذا كاذب لانه تقيض الاصل الصادق فمكوسه كاذب وهو تقيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب أو يقال لو كذب بعض الانسان حيوان لصدق تقيضه فيجعل صغرى والاصل كبرى هكذا لاشيء من الانسان بحيوان وبعض الحيوان انسان وهذا من الرابع لوضع الوسط في صغراه وحمله في كبراه فيرد الى الاول بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى

هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحيوان فينتج ليس بعض الحيوان بحيوان وهو كاذب ولا خلل في القياس الامن تقيض العكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب



فمعكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لاننا نجد شيئاً موصوفاً بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انساناً ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق تقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيلزمه لاشيء من الانسان بحیوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خلف أو يضم هذا التقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه كما مر ( والسالبة الكلية تمعكس ) سالبة ( كلية وذلك ) أي انعكاسها كلية ( بين بنفسه

(والسالبة الكلية تمعكس سالبة كلية وذلك) أي عكسها سالبة كلية (بين) بكسر المنة تحت أي ظاهر لا يحتاج لدليل

مسمى زيد لان الجزئي لا يحمل فالعكس المذكور صادق (قوله فمعكس بعض الانسان حيوان الخ) تقرير للدعوى تمهيداً للاستدلال عليها بطريق الافتراض ( قوله لاننا نجد ) أي نفرض فهذا اشارة لطريق الافتراض ( قوله شيئاً ) أي فرداً معيناً من ماصدقاته كزيد ( قوله موصوفاً بالحيوان والانسان ) أي محمولاً عليه الحيوان تارة ومحمولاً عليه الانسان تارة أخرى فينتظم قضيتان تركبهما قياساً هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث ويرد الى الاول بمعكس الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب ( قوله فيكون بعض الحيوان انساناً ) اشارة لنتيجة هذا القياس ( قوله ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان ) تقرير للدعوى أيضاً تمهيداً للاستدلال عليها بطريق العكس ( قوله والا ) أي وان لم يصدق بعض الحيوان انسان ( قوله فيلزمه ) أي التقيض المذكور ( قوله لاشيء من الانسان بحیوان ) أي لانه عكسه ( قوله وقد كان الاصل ) أي للعكس المفروض صدق بعض الانسان حيوان ( قوله هذا خلف ) أي تناقض والاصل صادق فتقيضه كاذب فلزمه وهو ينتقض بالعكس كاذب فالعكس صادق وهذا هو المطلوب ( قوله هذا التقيض ) أي لاشيء من الحيوان بانسان ( قوله الى الاصل ) أي بعض الانسان حيوان فينتظم منهما قياس من الشكل الاول هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ( قوله لينتج سلب الشيء عن نفسه ) أي بعض الانسان ليس



قائه اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا لاشيء من  
الحجر بانسان والا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس  
الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشيء من الحجر  
بانسان هذا خلف أو يضم هذا التقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء  
عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان لينتج  
بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قال كلية ولم يقل كنفسها  
لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها  
طويل يطلب من المطولات ( والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما ) والا

بانسان ولاخلل الا من تقيض العكس فتقيض العكس كاذب والعكس  
صادق وهو المراد وهذا طريق الحلف والوسط طريق العكس ( قوله  
قائه اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر ) فقد صدق قولنا لاشيء  
من الحجر بانسان هذا تقرير للدعوى لاستدلال عليها فلا ينافي قوله  
وذلك بين نفسه ( قوله والا لصدق تقيضه الخ ) تنبيه وتذكير وتدريب  
للمبتدئ على الاستدلال فلا ينافي قول المصنف بين نفسه وهذا اشارة  
لطريق العكس ولم يذكر طريق الافتراض لانه لا يجري في السالبة البسيطة  
كما تقدم ( قوله وينعكس ) أي بعض الحجر انسان ( قوله لاشيء ) من  
الحجر بانسان صوابه لاشيء من الانسان بحجر ( قوله خلف ) أي تناقض  
والاصل صادق فتقيضه كاذب فمعكوسه كاذب فتقيضه وهو العكس صادق  
وهو المطلوب ( قوله بعض الانسان ) حجر صوابه بعض الحجر انسان  
( قوله ولا شيء من الحجر بانسان ) صوابه ولا شيء من الانسان بحجر  
( قوله وهو محال ) أي ولاخلل الا من تقيض العكس فهو كاذب والعكس  
صادق وهو المطلوب ( قوله لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم الخ )  
حاصله ان الكلية والجزئية عبارة عن الكمية التي الكلام فيها فلذا عبر  
بها بخلاف النفس فتشمل الجهة وهو لم يبين العكس بحسبها ( قوله  
والسالبة الجزئية الخ ) بعض الشارحين لم يذكروا المهمة والشخصية  
لان المهمة في قوة الجزئية والشخصية لا تعتبر في العلوم اه وقال بعض  
الشارحين الشخصية لا تنعكس وهو الظاهر غنيمي ( قوله والا ) أي

(قائه) أي الشأن ( اذا صدق  
قولنا لاشيء من الانسان  
بحجر صدق ) عكسه وهو  
( قولنا لاشيء من الحجر  
بانسان ) والا لصدق تقيضه  
وهو بعض الحجر انسان  
ويانزه صدق عكسه وهو  
بعض الانسان حجر وهو  
كاذب لانه تقيض الاصل  
الصادق فلزومه كاذب وهو  
تقيض العكس فالعكس صادق  
وهو المطلوب أو يضم تقيض  
العكس الى الاصل هكذا  
بعض الحجر انسان ولا  
شيء من الانسان بحجر وهذا  
من الشكل الرابع فيرد الى  
الشكل الاول بعكس مقدمتيه  
جميعا هكذا بعض الانسان  
حجر ولا شيء من الحجر  
بانسان فينتج بعض الانسان  
ليس بانسان وهو كاذب  
فتقيض العكس كاذب فالعكس  
صادق وهو المطلوب وقد  
تقدم ان الافتراض لا يأتي  
في النوازل الساقط ( والسالبة  
الجزئية لا عكس لها لزوما )



لا تفتض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب  
الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص  
(فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) وهو  
بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا  
لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وقيد بقوله لزوما لانه قد يصدق  
العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق  
عكسه أيضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولما فرغ مما يتوقف عليه  
القياس من القضايا وما يرش لها من تناقض وغيره أخذ في بيان القياس  
وهو المقصود الاعم

فانه) أي الشأن (يصدق قولنا  
بعض الحيوان ليس بانسان  
ولا يصدق عكسه) وهو  
بعض الانسان ليس بحيوان  
وقيد بقوله لزوما لانه قد  
يصدق عكس السالبة الجزئية  
سالبة جزئية في بعض المواد  
نحو بعض الانسان ليس  
بحجر وبعض الحجر ليس  
بانسان ولكن لا يسمى عكسا  
الا ما يطرده صدقه في جميع  
المواد لانه لازم واللازم  
لا يتخلف عن ملزومه فهو  
بيان الواقع

بأن قلنا بانعكاس السالبة الجزئية (قوله سلب الاخص عن بعض أفراد  
الاعم) أي الذي في الاصل (قوله سلب الاعم عن بعض الاخص) أي  
الذي في العكس (قوله لصدق نقيضه) أي العكس علة لثني صدق  
العكس (قوله وهو) أي نقيض العكس (قوله والا) أي لو صدق  
العكس هذا اشارة لدليل آخر على كذبه (قوله الكل) أي الاخص  
كالانسان (قوله الجزء) أي الاعم كالحیوان (قوله وهو) أي صدق  
الكل بدون جزئه (قوله وهو محال) أي فلزومه وهو العكس محال  
(قوله في بعض المواد) أي اذا كان بين الموضوع والمحمول تباین كلي  
كمثال الشارح أو عموم وجهي نحو بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض  
الايض ليس بحيوان (قوله من القضايا الخ) بيان لما يتوقف القياس  
عليه (قوله وما يرش) لها عطف على القضايا (قوله من تناقض الخ)  
بيان لما يرش للقضايا (قوله وغيره) أي العكس المستوي فهو عام  
مراد به خاص (قوله المقصود) أي للمنطقي (قوله الاعم) لان المقصود  
بالذات من العلوم المدونة الاحكام التي ادراكها يسمى تصديقا والمعاني  
التي ادراكها يسمى تصورا لا تطلب في العلوم المدونة لذاتها بل لكونها  
وسائل ووسائل للتصديقات فالادراكات التصديقية أشرف منها وأعلى  
وغرض المنطقي بيان الطريق الموصل الى المجهول الصوري والطريق  
الموصل الى المجهول التصديقي والقياس هو الموصل الى التصديق فهو



(قول) أى مركب تام

جنس شمل القياس والقضية

(مؤلف) بضم الميم وفتح

الهمز واللام متقلا ذكره

توطئة لقوله (من أقوال)

أى قولين أو أكثر فصل

مخرج القضية (متى سلمت)

بضم فكسر متقلا الاقوال

(لزم عنها) أى الاقوال

فصل مخرج الاستقراء

الناقص أى تتبع أحكام

أكثر جزئيات كلى ليحكم

عليه باحكامها والتمثيل أى

نسبة جزئى بجزئى فى

حكمه لاشتراكهما فى علمته

لانهما لا يازم من تسليمها

تسليم قول آخر (لذاتها)

أى الاقوال فصل مخرج

القول المؤلف من أقوال

متى سلمت ازم عنها قول

آخر بواسطة مقدمة أجنبية

كقياس المساواة نحو (أ)

أ مساو (ب) و (ب) مساو

(ج) ينتج (أ) مساو

(ج) بواسطة مقدمة

أجنبية هى ان مساوي

مساوى شيء مساو الشيء

وكقولنا فلان يتحرك وكل

لانه العمدة فى تحصيل المطالب التصديقية فقال

\* (القياس) \*

وهو لفظة تقدير شيء على مثال آخر واصطلاحاً (هو قول) ملفوظ

أو معقول (مؤلف من أقوال) قوانين فأكثر (متى سلمت لزم عنها لذاتها

أشرف الطريقين وإنما لم يقدم فى الوضع لتقدم انتصور عليه فى الطبع

إذا الحكم على المجهول أو به محال (قوله لانه) أى القياس (قوله العمدة)

أى المعول عليه المعتد به دون الاستقراء والتمثيل (قوله المطالب) أى

الأحكام والنسب (قوله التصديقية) أى المنسوبة للتصديق نسبة المتعلق

بالفتح للمتعلق بالكسر (قوله تقدير شيء) أى تبين قدره وكميته

(قوله على مثال آخر) أى بعرضه على مثال شيء آخر فمثال مضاف

لآخر كتقدير الثوب بعرضه على الآلة المسماة ذراعاً التى هى مثال

للذراع الحقيقى المستحضر فى الذهن وكتقدير القمح بعرضه على الآلة

المسماة وية التى هى مثال للويرة الحقيقية الذهبية وكتقدير ما يوزن

بعرضه على الآلة التى تسمى رطلا وهو مثال للارطل الذهبى (قوله قول)

جنس شمل القياس والقضية الواحدة مطلقاً (قوله ملفوظ أو معقول)

ظاهراً انه مشترك بينهما وقال السيد فى شرحه القول عندهم هو المؤلف

المعقول ويطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على المعقول (قوله مؤلف)

أنما ذكر ليعلم به قوله من أقوال والا فقوله قول ومن عنه (قوله

من أقوال) فصل مخرج القضية الواحدة مطلقاً (قوله قولين) فأكثر

إشارة الى انه أراد بالجمع ما زاد على واحد ضرورة صحة تأليف القياس

من مقدمتين قال ملائج كل جمع يذكر فى التعريف فالمراد به ما فوق

الواحد فهى قاعدة (قوله متى سلمت) أى الاقوال (قوله لزم عنها

لذاتها) أى لزوماً ذهنياً بمعنى انه متى حصلت الاقوال فى الذهن انتقل

الى القول الآخر ولو قال متى سلم لزم عنه لذاته بتدكير الضمائر لكان

أولى لترجم الضمائر للقول للمؤلف من أقوال الذى فيه المادة والصورة

ومعنى استلزامه القول الآخر ان يكون لكل من مقدمتيه دخل فيه

متحرك حتى ينتج فلان حتى بواسطة مقدمة أجنبية وهى كون حركته بإرادته ان يسلم (قوله



( قول آخر ) أى مغاير لكل منها فالمؤلف من قولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر من قولين كقولنا النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده والاول يسمى قياسا بسيطا والثاني قياسا مركبا وتركبه من قياسين نخرج عن أن يكون قياسا القول الواحد وان لزم عنه لذاته قول آخر كمكسه المستوى

( قوله قول آخر ) فصل مخرج مجموع قوانين كجاء زيد وذهب عمرو فان مجموعهما وان استلزم احدهما استلزام الكل لجزئه لكن اللازم ليس مغاير الكل منهما بل عين احدهما وأيضا ليس لكل واحدة منهما دخل في استلزام الاخرى والا لزم ان الجزء يستلزم الكل والمقرر خلافه وأن لا توجد احدهما بدون الاخرى وهو باطل ( قوله أي مغاير لكل منها ) أى الاقوال بحيث لا يكون عين قضية منها وان كان مؤلفا من حدودها وحاصل معنى المغايرة أن لا يكون القول عين الصغرى ولا نفس الكبرى ( قوله النباش ) أى لقبر الميت عقب دفنه لاخذ كفته ( قوله للمال ) أى الكفن ( قوله والاول ) أى المؤلف من قولين ( قوله الثاني ) أى المؤلف من ثلاثة أقوال أو أكثر ( قوله قياسين ) أى نتيجة أولهما صغرى والثاني ولم تذكر لكونها مملوءة والاصل النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق فالنباش سارق وكل سارق تقطع يده وكون القياس مركبا من ثلاث قضايا أمر ظاهري وفي الحقيقة هما قياسان بسيطان ( قوله القول الواحد ) أى عرفا وان تركيب من قولين بحسب الاصل نحو ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود ونحو متى كان كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود فمتى كان كلما كانت الشمس طالمة فالليل ليس بموجود ( قوله وان لزم عنه لذاته قول آخر الخ ) نحو كل انسان حيوان فانه يلزمه عكسه المستوى وهو بعض الحيوان انسان وعكس تقيضه الموافق وهو كلما ليس بحيوان ليس بانسان وعكس تقيضه المخالف وهو لاشيء مما

( قول آخر ) بفتح الخاء المعجمة أى ليس عين الاقوال فصل مخرج مجموع قضيتين غير مشتركتين في حده وسط فانه مستلزم كلا منهما استلزام الكل لجزئه ( تنبيهات الاول ) المراد باللزم ما يشمل البين كما في الشكل الاول وغيره كما في سائر الاشكال ( الثاني ) أفاد المصنف بقوله متى سلمت انه لا يشترط كون الاقوال مسلمة في نفس الامر فشمّل الحد المغالطة ( الثالث ) القياس قسمان

بسيط وهو المؤلف من قولين ومركب وهو المركب من أقوال نحو النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده وسمى مركبا لتركبه من قياسين نتيجة أولهما صغرى ثانيهما ولم تذكر لعلمها وهى النباش سارق ( الرابع ) لم يقل من مقدمات لاستلزامه الدور لذكرهم القياس في تعريف



وعكس نقيضه لانه لم يتألف من أقوال والاستقراء والتمثيل لانهما

ليس بحيوان بانسان واوه للحال أو للمبالغة ( قوله وعكس نقيضه ) أى  
الموافق أو المخالف ( قوله لانه لم يتألف الخ ) علة لقوله خرج القول  
الواحد ( قوله والاستقراء والتمثيل ) أراد به الاستقراء غير التام  
وهو اجراء حكم أكثر الجزئيات على جميعها بواسطة تتبع أكثرها  
نحو كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند مضغه لان الانسان والفرس  
والبعير والشاة والبقر والحمار والبغل كذلك وهو غير تام لوجود التماسح  
يحرك فكه الأعلى عند مضغه والتمثيل الحاق جزئي بجزئي آخر في  
حكمه لاشتراكهما في علته نحو التبيذ كالخمر في الحرمة لاسكاره كالخمر  
ولا يفيدان اليقين لاحتمال ان حرمة الخمر لذاتها وأما الاستقراء التام  
فيفيد اليقين كالقياس اذ هو اجراء حكم جميع الجزئيات على كليها وانما  
يتأتى اذا كانت الجزئيات مضبوطة نحو كل عنصر متحيز لان التراب  
والماء والهواء والنار متحيزة لانحصار العنصر في الاربعة فلا يوجد له  
جزئي الا وله هذا الحكم فلذا أفاد اليقين ولذا يحولونه الى صورة  
القياس نحو العناصر هذه الاربعة وكلها متحيز فالعناصر متحيزة  
والظاهر ان الاستقراء والتمثيل لا يخرجان عن القياس والاخرجت  
السفسطة والجدل والخطابة والشعر لعدم افادتها اليقين وبؤيد هذا  
قول فلا أحد محل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد اللزوم ان أريد  
به اللزوم العلمي الجزمي فان أريد ما هو أعم فلا يخرجان أفاده الدلجى  
وفيه نظر فان المنظور له في القياس الاستلزام على فرض التسليم لا افادة  
اليقين والا كان قاصرا على البرهان والاستلزام على فرض التسليم ليس  
تابنا للاستقراء غير التام والتمثيل فهما خارجان ولا يخرج معهما غير  
البرهان لثبوت الاستلزام له على فرض تسليمه والله سبحانه وتعالى  
أعلم \* وقال بعض الشارحين الاستدلال بشئ على آخر اما بجزئي  
على جزئي لاشتراكهما في علة الحكم وهو التمثيل ونسبته الفقهاء قياسا  
نحو التبيذ كالخمر في الحرمة لاسكاره واما بجزئي على كلي لثبوته في  
أكثر جزئياته وهو الاستقراء وهو تام ان وجد الحكم في جميع جزئياته



وان تألفا من أقوال لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لا مكان التخليف  
في مدلوليهما عنهما وما يلزم عنه قول آخر لذاته بل بواسطة مقدمة  
أجنبية كما في قولنا فلان المريض يتحرك فهو حي لان لزوم أنه حي  
انما هو بواسطة أن كل متحرك بالارادة حي وكافي قياس المساواة وهو  
ما يتركب من قولين يكون متعلق محمول أولهما موضوع الآخر كقولنا  
المساو لب وب مساو لـ ج فان هذين القولين يستازمان المساو لـ ج لا

نحو كل جسم اما جماد أو حيوان أو نبات وكل واحد منها متعيز فكل  
جسم متعيز ويسمي قياسا مقسما وناقص ان كل الحكم موجودا في  
أكثر جزئياته كما تقرأ أفراد الانسان والفرس والحمار والطير ووجدانها  
تتحرك فسكها الاسفل عند مضغها أو بكلي على جزئي أو بكلي على كلي  
وهو القياس نحو كل انسان حيوان وكل حيوان ماش فكل انسان  
ماش ونحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك وتسمي هذه الثلاثة  
حججا ودلائل والعمدة فيها القياس (قوله وان تألفا لـ ج) واوه حالة  
(قوله لا يلزم عنهما) المناسب لا يلزم من تسليمها تسليم شيء آخر (قوله  
وما يلزم عنه قول آخر لذاته لـ ج) عطف على فاعل خرج أيضا (قوله  
فلان المريض) يتحرك هذه صغرى والكبرى محذوفة أى وكل من  
يتحرك فهو حي ينتج فلان المريض حي (قوله لان لزوم أنه حي لـ ج)  
علة الخروج (قوله بالارادة) هذا هو الواسطة الزائدة على القياس  
(قوله وكافي قياس المساواة) عطف على قوله كافي قولك (قوله وهو)  
أى قياس المساواة (قوله ما يتركب) من قولين جنس شمل المعروف  
وغيره (قوله يكون متعلق بكسر اللام لـ ج) فصل مخرج ماعدا المعروف  
(قوله أولهما) أى القولين اللذين تتركب القياس منهما (قوله موضوع  
الآخر) أورد عليه انه يلزم خلوه عن تكرار الوسط لانه اما محمول  
في الصغرى موضوع في الكبرى أو عكسه أو محمول فيهما أو موضوع فيهما  
فليس قياسا فلا حاجة لاخرجه بقوله لذاته وأجيب بانه داخل في  
قوله قول مؤلف من قولين متي سألنا ازم عنهما قول آخر مع انه  
ليس قياسا فأخرجه بقوله لذاته (قوله أجنبية) أى ليست احدى



لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي أن مساوى المساوى لشيء  
مساو له ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة  
كافي قولنا ا ما زوم لب وب ما زوم ج فاما لزوم لـج لان ملزوم الملزوم  
ما زوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا ا مـباين  
لب وب مـباين لـج لا يلزم منه أن ا مـباين لـج لان مـباين المـباين لشيء  
لا يلزم أن يكون مـباينا له وكذا اذا قلنا ا نصف ب وب نصف ج لا يلزم  
منه ان ا نصف ج لان نصف نصف الشيء لا يكون نصفه والمراد  
باللزوم ما يعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الاول  
وغير الكامل وهو باقى الاشكال وأشار بقوله متى سلمت الى أن تلك  
الاقوال لا يلزم أن تكون مسلمة في نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت  
لزم عنها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة  
كامر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار  
فهذان القولان وان كذبا في أنفسهما الا انهما بحيث لو سلمنا لزم عنهما ان

مقدمتي القياس (قوله لشيء) صلة المساوى (قوله مساو له) أى الشيء  
(قوله ولذلك) أى كون انتاجه للمقدمة لذاته (قوله فيه) أى قياس  
المساواة (قوله هذه المقدمة) أى الاجنبية (قوله تلك المقدمة) أى الاجنبية  
(قوله منه) أى قياس المساواة (قوله شيء) أى نتيجة (قوله لا يلزم)  
أن يكون مـباينا له مثلا الانسان مـباين للفرس والفرس مـباين للناطق  
ولا يخفى أن الانسان مساو للناطق (قوله البين) أى ما ليس بواسطة  
كاستلزام الشكل الاول (قوله وغيره) أى ما كان بواسطة كمكس  
المقدمتين كاستلزام الشكل الرابع أو احدهما كاستلزام الشكل الثاني  
والثالث (قوله فيتناول) أى تعريف القياس تفريع على قوله المراد باللزوم  
ما يعم البين وغيره (قوله الكامل) أى المستقل باستلزام النتيجة بحيث  
لا يحتاج الى رد ولا استدلال (قوله بحيث لو سلمت) أى وان كانت كاذبة  
(قوله ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة) علة لقوله  
أشار الخ (قوله والذى) مقدماته كاذبة المناسب للاقتصار على هذا اذ  
هو المحتاج للدخال اذ هو المتوهم خروجه (قوله وان كذبا) في أنفسهما



كل انسان حار لان لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازم له وان لم يوجد في الواقع وانما قال من أقوال ولم يقل من مقدمات لتلايلهم الدور لانهم عرفوا المقدمة بأنها ما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلما أخذت هي أيضا في تعريفه لزم الدور (وهو) أي القياس (أما اقتراني) وهو الذي لم يذكر فيه نتيجة ولا تقيضا بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث) وسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (وأما استثنائي) وهو الذي ذكر فيه نتيجة أو تقيضا بالفعل

(وهو) أي القياس (أما اقتراني) وهو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا تقيضا بالفعل وسمى اقترانيا لاقتران حدوده وعدم الفصل بينهما بلكن (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث وأما استثنائي) وهو الذي فيه النتيجة أو تقيضا بالفعل أي بمادتها وهي

واوه حالية (قوله لان لزوم الشيء للشيء الخ) علة لقوله الا انها بحيث الخ (قوله كون الشيء) أي الملزوم (قوله وانما قال) أي المصنف في تعريف القياس (قوله لتلايلهم) أي على قوله من مقدمات (قوله لانهم عرفوا المقدمة الخ) علة للزوم الدور على أخذها في تعريف القياس (قوله لزم الدور) أي لتوقف كل منهما على الآخر بأخذه في تعريفه (قوله الذي صفة محذوف) أي القياس جنس شامل الاقتراني والاستثنائي (قوله لم تذكر فيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاستثنائي (قوله بالفعل) أي بمادتها وهي ثباتها قيد لادخال الاقتراني في تعريفه ولو حذف لم يدخل فيه لذكر نتيجته فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله فكل جسم حادث) هذه هي النتيجة ولم تذكر هي ولا تقيضا في القياس بالفعل نعم ذكرت فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله الحدود) أي الأصغر والأوسط والا كبر (قوله الذي صفة لمقدر) أي القياس جنس شامل المعروف والاقتراني (قوله ذكر فيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاقتراني (قوله بالفعل) أي بالمادة والصورة بحث فيه بأن ذكر النتيجة فيه بالفعل ينافي قوله في تعريف القياس آخر وبأن ذكر تقيضا فيه بالفعل يستلزم عدم استلزامه النتيجة اذ لا يتصور استلزام شيء واحد تقيضين وأجيب عن الاول بأن معنى آخر كونه ليس عين احدي المقدمتين وهذا لا ينافي ذكرها فيه جزأ من احدهما وعن الثاني بأن المراد بذكر التقيض في القياس ذكر أجزائه مرتبة مركبة



بأن يكون طرفاها أو طرفا تقيضها مذكورين فيه بالفعل (كقولنا) في  
اثناني ( أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس  
بموجود فالشمس ليست بطالعة ) وفي الأول أن كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يشك بأمير من  
أنه يعتبر في القياس أن يكون القول اللازم وهو النتيجة مغايرا لكل  
من مقدماته وهنا ليس كذلك لانا نقول بل هو كذلك لانه ليس  
بواحد منهما

« كقولنا » مما فيه  
تقيضها ( أن كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود لكن  
النهار ليس بموجود فالشمس  
ليست بطالعة ) ومثال ما  
فيه النتيجة أن كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود  
لكن الشمس طالعة فالنهار  
موجود ( تنبيهان الأول )  
سمى استثنائيا لاشتماله على  
أداة الاستثناء وهي لكن  
( الثاني ) تقدم أن معنى  
كون النتيجة قولا آخر  
أنها ليست عين إحدى  
المقدمتين وأن كانت هي أو  
تقيضها جزء احدهما فلا  
مناقاة بين ما هنا وما تقدم

بدون اعتبار التصديق بنسبته ( قوله بأن يكون طرفاها ) أي موضوعها  
ومحوها أن كانت حالية ومقدمها وتاليها أن كانت شرطية فعبر بالطرفين  
لشمولها تصوير لذكرها أو تقيضها بالفعل فيه ( قوله فيه ) أي القياس  
( قوله بالفعل ) أي المادة والصورة ( قوله في الثاني ) أي المذكور  
فيه التقيض ( قوله أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ) شرطية  
متصلة كبرى مقدمها الشمس طالعة وتاليها النهار موجود والقاعدة  
أن وضع المقدم ينتج وضع التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم ( قوله لكن )  
النهار ليس بموجود استثنائية رافعة للتالي ( قوله فالشمس ليست بطالعة )  
نتيجة تقيضها مقدم الشرطية فقد ذكر في القياس تقيض النتيجة وهو  
مقدم الشرطية بالفعل ( قوله وفي الأول ) أي الذي ذكرت فيه النتيجة  
بالفعل ( قوله لكن الشمس طالعة ) استثنائية واضحة ومثبتة المقدم فينتج  
وضع التالي ( قوله فالنهار موجود ) نتيجة هي عين التالي فهي مذكورة  
في القياس بالفعل ( قوله ولا يشك ) أي تعريف الاستثنائي والذي  
ذكرت فيه النتيجة بالفعل ( قوله بأمير ) أي بسبب الذي تقدم في  
تعريف القياس ( قوله من أنه يعتبر الخ ) بيان لما مر ( قوله وهو النتيجة  
الأولى ) وهي النتيجة بتأنيث الضمير مراعاة لخبره ( قوله وهنا ) أي  
في الاستثنائي ( قوله ليس ) أي القول الذي هو النتيجة ( قوله كذلك )  
أي مغايرا لكل من مقدمتيه ( قوله لانا نقول الخ ) علة لقوله ولا  
يشك الخ ( قوله بل هو ) أي القول الذي هو النتيجة ( قوله كذلك )  
أي مغاير لكل من مقدمتيه ( قوله لانه ) أي القول اللازم ( قوله منهما )



وانما هو جزء احدهما اذ المقدمة ليست قولنا النهار موجود بل استلزام  
 طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدم والتالي وسمى ذلك استثنائيا  
 لاشتماله على أداة الاستثناء أعني لكن (والمكرر بين مقدمتي القياس)  
 فأكثر سواء كان محمولا أم موضوعا أم مقدما أم تاليا ( يسمى حدا  
 أوسط ) لتوسطه بين طرفي المطلوب ( وموضوع المطلوب ) في الحلية  
 ومقدمه في الشرطية ( يسمى حدا أصغر ) لانه أخص في الاغلب  
 والاخص أقل أفرادا ( ومحموله ) في الحلية وتاليه في الشرطية ( يسمى  
 حدا أكبر ) لانه أعم في الاغلب والاعم أكثر أفرادا

(و) الحد (المكرر)  
 بفتح الراء (بين مقدمتي)  
 بضم الميم وفتح القاف والمثناة  
 فوق وكسر الدال مثني  
 مقدمة بلا نون لاضافته  
 الى (القياس) أي المذكور  
 فيهما محمولا أو تاليا فيهما  
 أو موضوعا أو مقدما كذلك  
 أو محمولا أو تاليا في احدهما  
 وموضوعا أو مقدما في  
 الاخرى (يسمى حدا أوسطا)  
 لتوسطه بين طرفي النتيجة  
 (وموضوع المطلوب) أي  
 النتيجة الحلية ومقدم  
 النتيجة الشرطية (يسمى  
 حدا أصغر) باهمال الصاد  
 واعجام الغين (ومحموله)  
 أي المطلوب في الحلية وتاليه  
 في الشرطية (يسمى حدا أكبر

أي المقدمتين) قوله وانما هو ( أي القول اللازم (قوله احدهما)  
 أي المقدمتين لانه تال الشرطية ( قوله اذ المقدمة ) أي الشرطية  
 الكبرى (قوله بل استلزام طلوع الشمس له) أي وجود النهار أي دال  
 استلزام وهو مجموع ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فهذه  
 هي المقدمة الاولى الكبرى والتالية الصغرى لكن النخ وما يلي الفاء  
 فهي النتيجة ( قوله الحاصل ذلك ) أي الاستلزام نعت له (قوله ذلك )  
 أي المشتمل على النتيجة أو تمييزها بالفصل ( قوله أعني ) لكن هذا  
 اصطلاح لاهل المنطق (قوله محمولا) أي في الصغرى فقط كما في الشكل  
 الاول أو فيهما كما في الشكل الثاني (قوله أم موضوعا) أي فيهما كما في الشكل  
 الثالث أو في الصغرى فقط كما في الشكل الرابع وهذا في الاقتراني الحلي أي  
 الذي مقدمتهاه حليتان (قوله أم مقدما) أي فيهما كما في الثالث أو في الصغرى  
 فقط كما في الرابع (قوله أم تاليا) أي فيهما كما في الثاني أو في الصغرى  
 فقط كما في الاول وهذا في الاقتراني الشرطي الذي مقدمتهاه شرطيتان  
 (قوله حد أوسط ) اما تسميته حدا فلوقوعه طرفا للقضية موضوعا  
 أو محمولا أو مقدما أو تاليا ولكونه طرفا للنسبة ( قوله لتوسطه النخ ) علة  
 لتسميته أوسط أي لانه وسيلة لنسبة الاكبر للاصغر فهو في المعنى وسط  
 بينهما (قوله لانه أخص) في الاغلب وقد يكون مساويا نحو كل انسان ناطق  
 وكل ناطق ضاحك بحث فيه بأنه ظاهر في الكلية الموجبة اما السالبة  
 الكلية فلا يكون موضوعها أخص البتة وكذا الموجبة الجزئية وأوجب



والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى (لاشتمالها على الأصغر  
والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى) لاشتمالها على الأكبر واقتران  
الصغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة  
وضرباً (وهيئة التأليف) الخاصة (من اجتماع الصغرى والكبرى  
تسمى شكلاً والاشكال أربعة لأن الحد الأوسط ان كان محمولاً في الصغرى  
موضوعاً في الكبرى) نحو  
لأحدود باعتبار تقديم  
الأوسط على الأصغر (من  
الصغرى و) على الأكبر من  
(الكبرى) وتأخيرهما  
منهما وتأخيرهما عن الأصغر  
من الصغرى وتقديمه على  
الأكبر من الكبرى وتقديمه  
على الأصغر من الصغرى  
وتأخيرهما عن الأكبر من  
الكبرى وخبر هيئة (تسمى  
شكلاً) وهيئة المقدماتين  
بكونهما كليتين أو جزئيتين  
أو أحدهما كلية والأخرى  
جزئية وكونهما موجبتين  
أو سالبتين أو أحدهما موجبة  
والأخرى سالبة تسمى  
قرينة وضرباً (والاشكال  
أربعة لأن الحد الأوسط  
ان كان محمولاً على الأصغر  
في الصغرى (وموضوعاً)  
لأكبر (في الكبرى) نحو  
كل ج ب وكل ب أ

(والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى الصغرى) لاشتمالها على الأصغر  
(والتي فيها الأكبر تسمى الكبرى) لاشتمالها على الأكبر واقتران  
الصغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة  
وضرباً (وهيئة التأليف) الخاصة (من اجتماع الصغرى والكبرى  
تسمى شكلاً والاشكال أربعة لأن الحد الأوسط ان كان محمولاً في الصغرى  
موضوعاً في الكبرى) نحو

بأن المراد أنه أغلب في الموجبة الكلية التي هي أشرف النتائج لأن وضع  
المنطق لتحصيل العلوم ومساثلها موجبات كلية وبأن النسبة من صحة  
المحمول فهو معها أكثر من الموضوع عصام ويبحث فيه بأن الأصغر  
والكبر من خواص الأجسام وأجيب أيضاً بأنهم شبهوا قلة الأفراد  
بالصغر الذي هو قلة الأجزاء وتناسوا التشبيه وأدرجوا قلة الجزئيات  
في الصغر وقدروا استعارة الصغر لقلة الأفراد ثم اشتقوا منه أصغر بمعنى  
قليل الأفراد على سبيل التبعية ثم صار حقيقة عرفية (قوله والمقدمة)  
سميت مقدمة لتقدمها على المطلوب الذي هو النتيجة (قوله واقتران)  
أي اجتماع (قوله في الإيجاب والسلب) الواو بمعنى أو وهي مانسة خلو  
فقط فتجوز الجمع بأن تكون أحدهما موجبة والأخرى سالبة وكذا  
يقال في قوله في الكلية والجزئية (قوله قرينة) وضرباً بعض المحققين أما  
تسميته قرينة فلأنها أمر يدل على المقصود وينصب في الكلام أو المقام  
ولاخفاء أن هذا الاقتران أمر دال على النتيجة ومنصوب في الكلام  
وأما تسميته ضرباً فلأنه نوع من الشكل (قوله التأليف) أي التركيب (قوله  
الحاصلة) أي للقياس (قوله تسمى شكلاً) السعد في شرح الشمسية  
التحقيق أن القياس باعتبار إيجاب مقدماته المقترنتين وسلبيهما وكليتهما  
وجزئتهما يسمى قرينة وضرباً وباعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع  
الحد الأوسط عند الأصغر والأكبر من جهة كونه موضوعاً لهما أو محمولاً  
عليهما أو محمولاً على أحدهما وموضوعاً للآخر تسمى شكلاً فقد يتعدد  
الضرب ويتحد الشكل وقد يكون بالعكس كما لو جيتين الكليتين من  
الشكل الأول والثالث وعبرة القطب واقتران الصغرى بالكبرى في



(فهو الشكل الاول) لانه على الترتيب الطبيعي وهو الانتقال من الاصغر للاوسط ثم الانتقال منه الى الاكبر (وان كان) الاوسط (محمولا فيهما) أي المقدمتين نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني) لانه شابه الاول في حمل الاوسط في صفراء التي هي أشرف من كبراه لاشتمالها على الاصغر الأشرف من الاكبر (وان كان) الاوسط (موضوعا فيهما) أي المقدمتين للاصغر في الصغرى وللأكبر في الكبرى (فهو الشكل الثالث) لانه اشبه الاول في وضع الوسط للاكبر في الكبرى نحو كل ج ب وكل ج د (وان كان) الاوسط (موضوعا) ١٢٥ الاصغر (في الصغرى ومحمولا) على

الاكبر (في الكبرى) نحو كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الرابع) المخالف للاول في مقدمتيه البعيد عن مقتضى الترتيب الطبيعي جدا لان فيه انتقالا من الوسط للاصغر ثم من الاكبر اليه (تنبيهان الاول) ان قيل الوسط لم يتكرر في الاول ولا في الرابع لوقوعه محمولا في احدي مقدمتيهما ووضوع في الاخرى والموضوع الذات والمحمول المفهوم قلت لم يريدوا بقولهم المراد بالموضوع الذات وبالمحمول المفهوم ان الذات عين المفهوم فان هذا محال اذ الذات جزئي والمفهوم كلي بل

كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما) نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما) نحو كل ج ب وكل ج د (فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى) نحو كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الرابع)

ايجابهما وسلبهما وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما أو وضعه لهما أو حمله على أحدهما ووضعيه للآخر تسمى شكلا اه فللمناسب في عبارة المصنف تبديل الصغرى والكبرى بالاصغر والاكبر ويدل لهذا أيضا قوله الآتي لان الحد الاوسط الخ (قوله كل ج ب وكل ا ب) أي كل انسان حيوان وكل حيوان جسم مثلا (قوله كل ج ب ولا شيء من ا ب) أي كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعكس كبراه لاشيء من الانسان بحجر وعكست كبراه ليرجع الى الشكل الاول وهي سالبة كلية تمكس كنفها (قوله كل ج ب وكل ج د) أي كل فرس حيوان وكل فرس صهال ينتج بعكس صفراء بعض الحيوان صهال لان الوجبة الكلية تمكس موجبة جزئية (قوله كل ج ب وكل ا ب) أي كل فرس حيوان وكل صهال فرس ينتج بعكس الترتيب أي بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى كل صهال حيوان وتمكس

للمراد أن ذات الموضوع يصدق عليها مفهوم المحمول فالاول في قوة قولنا ماصدق عليه الاصغر صدق عليه مفهوم الاوسط وما صدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاكبر فقد تكرر فيه ماصدق عليه مفهوم الاوسط. والرابع في قوة قولنا ماصدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاصغر وما صدق عليه مفهوم الاكبر صدق عليه مفهوم الاوسط فقد تكرر فيه الاوسط أيضا (الثاني) ان قيل المقصود من القياس حصول المقارنة بين طرفي النتيجة وهي في الرابع وحده لوقوع الاصغريه محمولا في الصغرى والاكبر موضوعا في الكبرى فتد اقترنا فيه فلم كان بعيدا عن الطبع جدا قلت لانه



فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا في الثاني والثالث لان المراد  
بالاوسط اذا وقع، وضوحا الذات واذا وقع محمولا المفهوم قلنا وقوعه محمولا  
وان اريد به المفهوم لكن ليس المراد أن ذات الموضوع عين المفهوم بل  
انه يصدق عليه المفهوم فيتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه بمنزلة أن  
يقال ذات الاصغر يصدق عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدق عليه  
مفهوم الاوسط ثبت له الاكبر وقدم الشكل الاول لانه المنتج

النتيجة الى بعض الحيوان سهال ( قوله فان قلت فلا يتكرر الحد  
الاوسط الا في الثاني والثالث ) أى دون الاول والرابع فلا يتكرر  
الحد الاوسط فيهما وتكراره شرط في كل شكل ( قوله لان المراد  
بالاوسط الخ ) علة لتفي تكراره في الاول والرابع المعلوم من الحصر  
( قوله الذات ) أى الافراد التي يصدق عليها المفهوم ( قوله واذا وقع  
محمولا المفهوم ) أى والذات غير المفهوم يقينا والاوسط في الاول محمول  
في الصغرى موضوع في الكبرى وفي الرابع موضوع في الصغرى محمول  
في الكبرى فاختلف المراد منه فيهما فلم يتكرر فيهما ( قوله عند وقوعه )  
أى الاوسط ( قوله محمولا ) أى في صغرى الاول ( قوله وان اريد به )  
أى الاوسط واوجه الحال ( قوله ذات الموضوع ) أى أفراد الاصغر  
( قوله عين المفهوم ) أى للاوسط ( قوله بل انه يصدق عليه المناسب  
انها ) أى ذات الموضوع وافراد يصدق عليها ( قوله المفهوم ) أى  
للاوسط ( قوله فيتكرر الاوسط ) تفريع على قوله أنه يصدق عليه  
المفهوم ( قوله لانه بمنزلة أن يقال ذات الاصغر ) ظاهر في الاول دون  
الرابع لانه بمنزلة أن يقال ذات الاوسط يصدق عليه مفهوم الاصغر  
وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط الا أن  
يقال ذات الاوسط في الصغرى انما تعتبر من حيث صدق مفهومه عليها  
فكانه قبل ما يصدق عليه مفهوم الاوسط من الافراد يصدق عليه مفهوم  
الاصغر وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط  
فقد اعتبر الاوسط من حيث صدق مفهومه في المقدمتين فقد تكرر فيهما  
وحاصل الجواب ان ذات موضوع الصغرى في الاول والرابع يصدق عليه

الاصغر المراد به الذات  
وقع فيه محمولا في الصغرى  
مراد به المفهوم والاكبر  
المراد به المفهوم وقع فيه  
موضوعا مراد به الذات  
فتوقف اتاجه على تغيير  
الطرفين والاول على  
الترتيب الطبيعي فلم يحتاج  
الى تغيير أصلا والثاني الى  
تغيير الاكبر فقط والثالث  
الى تغيير الاصغر فقط



للمطالب الاربعة كما سيأتي ولانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال

ثلاث مفهومات ماثيومية موضوعها ومفهوم الاوسط ومفهوم الاكبر ففي نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ذات الانسان صدق عليها مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ومفهوم الجسم وليس المراد ان الافراد الانسان هي نفس مفهوم الحيوان فانه كاذب ضرورة فالمراد بالتكرار ان يكون مفهوم الاوسط معتبرا من حيث صدقه على الافراد ولا شك انه كذلك في المقدمتين لان حيوانا في المثال المذكور مأخوذ فيهما من حيث صدق مفهومه على الافراد ولا يمنع التكرار كون المراد من الحيوان في الصغرى المفهوم وفي الكبرى الذات دون المفهوم لان الاتحاد في المراد ليس بمراد بل المراد تكرار اعتبار صدق المفهوم وقد حصل في المقدمتين فان قيل يرد نحو الانسان حيوان والحيوان جنس فان المراد بالحيوان المفهوم فيهما وقد قالوا لم يشكر الوسط فيه قلنا نعم ار يذهب المفهوم فيهما لكن في الصغرى من حيث صدقه وفي الكبرى من حيث هو لا من حيث صدقه فلم يشكر من حيث الصدق على الافراد فيهما (قوله للمطالب الاربعة) اي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة كذلك (قوله ولانه على النظم الطبيعي) اي موافق للطبع في الاستدلال على المطلوب بخلاف باقي الاشكال ولذا ترد اليه عند الاحتياج اليها فن ثم جعل في الرتبة الاولى والنظم الطبيعي هو الانتقال على التدرج من الاصغر للاوسط ثم منه الى الاكبر وهذا لا يوجد الا في الاول فهو اقرب الى الطبع بمعنى ان الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء الى الوسطة بأن تصور العقل اول شيئا ثم يحكم عليه بالواسطة بأن يحملها عليه ثم يحكم على الوسطة بأن يحمل عليه شيئا آخر فيلزم من هذين الحكمين الحكم على الشيء الاول بالشيء الآخر نحو العالم متغير وكل متغير حادث فانك لما حكمت على جميع افراد العالم بالمتغير وحكمت على جميع افراد المتغير بمحادث لزم ان يحكم على جميع افراد العالم بمحادث فيكون حكم الوسطة مقتضيا للمطلوب أي الحكم على العالم بمحادث فان قلت المقتضى للمطلوب الحكمان لا حكم الوسطة فقط والا لزم ان المقدمة الواحدة



من الموضوع الى المحمول ثم الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته  
اياه في صغراه التي هي أشرف المقدمتين لاشتغالها على الموضوع الذي هو  
أشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ايجابا أو سلبا ثم الثالث  
لان له قريبا ما اليه لمشاركته اياه في أخس المقدمتين بخلاف الرابع  
لاقرب له أصلا لمخالفته اياه فيها وبعده عن الطبع جدا

مستلزمة النتيجة وكافية في استحضارها وليس كذلك قلت العمدة في  
الاقتضاء حكم الواسطة والحكم على الاصغر داخل فيه وذلك ان كمال  
العلم التصديقي بكمال العلم بالمقدمتين ومن جملة الطرفين الموضوع وكمال  
العلم به يقتضي العلم بخصوص كل فرد من أفرادهِ واتصافه بوصفه العنواني  
الآتري ان كل متغير حادث مثلا يقتضي الاطلاع على كل فرد من أفرادهِ  
وعلى اتصافه بالتغير فيكون قولنا العالم بمتغير داخلا في قولنا وكل متغير  
حادث ولذا أسندنا الاقتضاء لحكم الواسطة دون الحكمين (قوله من  
الموضوع) أي الحد الاصغر (قوله الي المحمول) أي الحد الاكبر (قوله  
يلزم الانتقال من الموضوع الي المحمول) أي لدلالة الكبرى على ثبوت  
الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملة الاصغر فيثبت له الاكبر (قوله  
اليه) أي الاول (قوله لمشاركته) أي الثاني (قوله اياه) أي الاول (قوله  
لاجله) أي الموضوع (قوله وبعده) عن الطبع جدا اذ لا يستحصل به  
المطلوب الا بعد أعمال كثيرة ولذا أسقطه الشيخ الرئيس والفارابي من  
الاشكال فان قلت اذا كان الاوسط موضوعا في صغرى الرابع ومحمولا  
في كبراه وقع الاوسط في أول القياس وآخره ووقع طرفا المطلوب مقترنين  
بينهما فينبغي أن يكون الرابع أقرب الاشكال للطبع وأوضحها انتاجا  
اذ المقصود من تركيب القياس ايقاع المقارنة بين طرفي المطلوب وقد  
حصلت فيه دون بقية الاشكال فواجه حكمهم عليه بأنه بعيد عن الطبع  
جدا قلت وجهه أنه لما وقع موضوع المطلوب محمولا في صغراه ومحمولة  
موضوعا في كبراه واحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا  
والموضوع محمولا كان أبعد الاشكال لمسافيه من الغيرين المذكورين  
بخلاف بقية الاشكال فان منها ما لا تغير فيه أصلا وهو الاول وما فيه



(والثاني) منه ( يرتد الى الاول بعكس الكبرى ) لانها المخالفة للنظم الطبيعي بأن  
تقول في مثاله السابق ولاشيء من ب ا ( والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى )  
لانها المخالفة لذلك بأن تقول في مثاله السابق بعض ب ج ( والرابع

تفسير واحد وهما الثاني والثالث اذ وقع في الثاني الطرفان موضوعين  
فيحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل الطرف الثاني محولا محكوما  
بمفهومه على الطرف الاول ووقعا في اثنائ محولين فيحتاج عند ذلك  
الى جعل الاول موضوعا بمعنى الافراد ليحكم عايه بمفهوم الثاني ( قوله  
والثاني منها ) أي الاشكال الاربعه وهو ما حمل فيه الاوسط في المقدمتين  
نحو كل فرس حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من  
الفرس بحجر ( قوله يرتد ) أي يرجع ( قوله بعكس الكبرى ) وهي  
قولنا في امثال المتقدم لا شيء من الحجر بحيوان وعكسها لا شيء من  
الحيوان بحجر لانها سالبة كلية عكسها كهي ويضم هذا العكس للصغرى  
فيرجع للاول هكذا كل فرس حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر  
ينتج لا شيء من الفرس بحجر ( قوله لانها المخالفة للنظم الطبيعي ) أي  
كبرى الاول علة لتخصيص كبرى الثاني بعكسها ( قوله بأن تقول الخ )  
تصوير لعكس الكبرى ( قوله مثالا السابق ) أي في قوله وان كان محولا  
فيهما نحو كل ج ب ولاشيء من ا ب ( قوله ولاشيء من ب ا ) أي لانها  
سالبة كلية عكسها مثلها ( قوله واثالث ) أي الذي الحدد الاوسط موضوع  
فيه فيها نحو كل جسم مؤلف وكل جسم حادث ( قوله يرتد ) أي يرجع  
( قوله اليه ) أي الاول ( قوله بعكس الصغرى ) بأن يقال في المثال بعض  
المؤلف جسم اذ عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ويضم هذا  
العكس للصغرى الكبرى فيرجع للاول هكذا بعض المؤلف جسم وكل  
جسم حادث ينتج بعض المؤلف حادث ( قوله لذلك ) أي النظم الطبيعي  
وهي صغرى الاول ( قوله بأن تقول ) تصوير لعكس الصغرى ( قوله  
مثاله السابق ) أي في قوله وان كان موضوعا فيهما نحو كل ج ب وكل  
ج د ( قوله بعض ب ج ) أي لانها موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية  
( قوله والرابع ) أي ما وضع فيه الحدد الاوسط في الصغرى وحمل في

(و) الشكل (الثاني يرتد الى)  
الشكل (الاول بعكس الكبرى)  
لانها المخالفة الكبرى  
الشكل الاول نحو كل ج  
ب ولاشيء من ا ب وعكس  
الكبرى لا شيء من ب ا  
فيصير كل ج ب ولاشيء  
من ب ا فينتج لا شيء من  
ج ا (و) الشكل (الثالث  
يرتد اليه) أي الشكل  
الاول (بعكس الصغرى)  
لانها المخالفة للصغرى الاول  
نحو كل ج ب وكل ج د  
وعكس الصغرى بعض ب  
ج فيصير هكذا بعض ب ج  
وكل ج د فينتج بعض ب  
د (و) الشكل (الرابع



يرتد اليه بعكس الترتيب ) بأن تقول في مثله السابق كل ا ب وكل ب ج  
( أو بعكس المقدمتين جميعا ) بأن تقول فيه بعض ج ب وبعض ب ا وان  
كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ما ينتج منه كل ج ب  
ولا شيء من ا ج فيرد بالعكس الى بعض ب ج ولا شيء من ج ا  
(والكامل البين الاتاج ) انما ( هو ) الشكل (الاول) لماسر (والرابع  
بعيد عن الطبع جدا والذي له عقل سليم وطبع

يرتد اليه) أى الشكل الاول  
(بعكس الترتيب) بين مقدمتيه  
بتأخير الصغرى وجعلها  
كبرى وتقديم الكبرى  
وجعلها صغرى نحو كل ب  
ج وكل ا ب فيصير بعكس  
الترتيب هكذا كل ا ب  
وكل ب ج فينتج كل ا ج  
(أو بعكس المقدمتين جميعا)  
قيصر هكذا بعض ج ب  
وبعض ب ا وهذا عقيم  
لعدم كلية كبراه ونحو كل  
ج ب ولا شيء من ج ا فينتج  
ليس بعض ب ا (والذى  
له عقل سليم ) من  
موانع الادراك (وطبع)  
أى ذهن

الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ( قوله يرتد ) أى  
يرجع (قوله اليه ) أى الاول (قوله بعكس الترتيب) أى بين المقدمتين  
بتأخير الصغرى وجعلها كبرى وتقديم الكبرى وجعلها صغرى بأن  
تقول في المثال المتقدم كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل  
ناطق حيوان (قوله بأن تقول الخ) تصوير لمعكس الترتيب (قوله مثاله  
السابق ) أى في قوله وان كان موضوعا فى الصغرى محولا فى الكبرى  
نحو كل ب ج وكل ا ب ( قوله أو بعكس المقدمتين جميعا ) أى بعكس  
كل واحدة باقية فى محلها بأن تقول فى المثال المتقدم بعض الحيوان  
انسان وبعض الانسان ناطق فقد رجع الى الاول لكن لضرب عقيم  
لعدم كلية الكبرى (قوله بأن تقول فيه ) أى المثال السابق تصريحا لمعكس  
المقدمتين (قوله بعض ج ب الخ ) لان الموجبة الكلية عكسها موجبة  
جزئية (قوله وان كان هذا الخ) واوه للحال (قوله منه) أى الرابع بعكس  
مقدمتيه (قوله كل ج ب ) أى كل انسان حيوان (قوله ولا شيء من  
ا ج ) أى من العجبر انسان (قوله بالعكس) أى لكل مقدمة مع بقائها  
فى محلها (قوله بعض ب ج ) أى لان عكس الموجبة الكلية موجبة  
جزئية (قوله ولا شيء من ج ا ) أى لان السالبة الكلية عكسها منلها  
ينتج ليس بعض ب ا أى ليس بعض الحيوان عجبرا مثلا (قوله والكامل)  
أى لاتاوجه المطالب الاربعة مع كونه على النظم الطبيعي (قوله البين)  
أى الظاهر الذى لاخفاء فى اتاجه ( قوله لماسر ) أى فى قوله لاه على  
النظم الطبيعي الخ تميم لا يختص الرد باشكال الافتراضى اذا القياس الاستثنائى  
يرد الى الافتراضى وعكسه نحو ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود



( مستقيم ) أى لا عوج فيه ( لا يحتاج الى رد ) الشكل ( الثانى الى ) الشكل ( الاول ) فى اتاجه لان  
 حاصله الاستدلال يتنافى اللوازم على تنافى الملزوماتها وهذا واضح ( وانما ينتج ) الشكل ( الثانى عند اختلاف  
 مقدمته بالايجاب والسلب ) بان تكون احدها موجبة والاخرى سالبة فان كانتا موجبتين أو سالبتين  
 فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فلا يلزم  
 من تسليمه تسليم كل انسان فرس ونحو لاشيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر فلا يلزم  
 من تسليمه تسليم لاشيء من الانسان بناطق ( تنبيهات الاول ) لا ينتج الشكل الثانى الا عند كلية  
 كبراه فان كانت جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس  
 وبعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم ليس بعض الانسان بحيوان ١٣١

فشرط اتاجه اختلاف  
 مقدمته فى السكيف وكلية  
 كبراه ( الثانى ) شرط  
 اتاج الشكل الاول ايجاب  
 صفراه وكلية كبراه فان  
 كانت صفراه سالبة فهو  
 عقيم لا يلزم من تسليمه  
 تسليم قول آخر نحو لاشيء  
 من الانسان بحجر وكل  
 حجر جسم فلا يلزم من  
 تسليمه تسليم لاشيء من  
 الانسان بجسم وان كانت  
 كبراه جزئية فهو عقيم  
 لا يلزم من تسليمه تسليم

مستقيم لا يحتاج الى رد الثانى الى الاول ) فى استنتاجه لا قرينته اليه كإمر  
 ( وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمته بالايجاب والسلب )

لمكن الشمس طاعة ينتج النهار موحود فهذا قياس استثنائى يمكن رده  
 الى الافتراضى بأن تقول هذا زمن طلعت فيه الشمس وكل زمن طلعت  
 الشمس فيه فهو نهار ينتج هذا الزمان نهار ويمكن رد الافتراضى الى  
 الاستثنائى كما تقول بدل العالم متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا  
 كان حادثا ولكنه متغير فهو حادث ( قوله مستقيم ) أى لا عوج فيه ( قوله  
 تسليم ) أى لا خلل فيه ( قوله فى استنتاجه ) صلة يحتاج ( قوله لا قرينته )  
 أى الثانى ( قوله اليه ) أى الاول ( قوله كإمر ) أى فى قوله ثم اثنانى  
 لانه أقرب الاشكال الباقية اليه الخ ولان حاصل الثانى الاستدلال يتنافى  
 اللوازم على تنافى الملزومات مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من  
 الحجر حيوان قد تنافى لازم الانسان وهو الحيوان ولازم الحجر وهو  
 لا حيوان فلزم تنافى الانسان والحجر ( قوله عند اختلاف مقدمته الخ )

قول آخر نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق فلا يلزم من تسليمه تسليم بعض الانسان  
 ليس بناطق ( الثالث ) شرط اتاج الشكل الثالث ايجاب صفراه وكلية احدي مقدمته فان كانت صفراه  
 سالبة فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان  
 فلا يلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الفرس بحيوان وان كانت مقدمناه جزئيتين فهو عقيم لا يلزم من  
 تسليمه تسليم قول آخر نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم  
 بعض الانسان فرس ( الرابع ) شرط اتاج الشكل الرابع عند المقدمتين عدم اجتماع خستين فى مقدمته  
 أو فى احدهما الا اذا كانت صفراه موجبة جزئية فشرط اتاجه كون كبراهما سالبة كلية فان  
 كانت الكبرى موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول



بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة اذ لو كانتا موجبتين أو  
سالبتين لاختلفت النتيجة اما في الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان  
وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدله الكبري بقولنا وكل فرس  
حيوان كان الحق السلب واما في السالبتين فلانه يصدق لاشيء من الانسان  
بمحجر ولا شيء من الفرس بمحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبري  
بقولنا ولا شيء من الناطق بمحجر كان الحق الايجاب ويشرط في اتاجه  
أيضا كلية الكبري والا لاختلفت النتيجة كقولنا لاشيء من الانسان  
بفرس وببعض الحيوان فرس

أى وعند كلية كبراهما فاتاج الثاني متوقف على شرطين اختلاف  
المقدمتين في الكيف وكلية كبراهما وحكمة اقتصار المصنف على الاول  
انه منشأ قربه من الطبع وعدم احتياجه الى رده للاول فهو في قوة  
الملة لقوله لا يحتاج الخ ووجه منشئته ان حامل الثاني الاستدلال  
بتنافي اللوازم على تنافي الملزومات كما تقدم وهذا لا يتم الا باختلاف  
الكيف (قوله بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة)  
تصوير لاختلافهما في الكيف (قوله اذ لو كانتا موجبتين الخ) علة  
لاشراط اختلافهما كيفا في اتاجه (قوله لاختلفت النتيجة) أى  
بصدقها تارة وكذبها أخرى وهذا يفيد عدم لزوم القياس وانها ليست  
نتيجته اذ يستحيل انفكاك اللازم عن ملزومه (قوله الايجاب) أى  
كون النتيجة موجبة وهى كل انسان ناطق كما استلزمه القياس (قوله  
الكبرى) أى كل ناطق حيوان (قوله السلب) أى كون النتيجة سالبة  
وهى لاشيء من الانسان بفرس أى والذي أتجه القياس الايجاب  
وهو بعض الانسان فرس (قوله كان الحق السلب) أى وهو لاشيء من  
الانسان بفرس كما أتجه القياس (قوله كان الحق الايجاب) أى وهو  
كل انسان ناطق والقياس المذكور ينتج لاشيء من الانسان بناطق  
وهو كاذب (قوله في اتاجه) أى الثاني (قوله أيضا) أى كما اشترط  
فيه اختلاف الكيف (قوله والا) أى تكن كلية بأن كانت جريئة  
(قوله لاختلفت النتيجة) أى بصدقها مع صدق القياس تارة وكذبها

آخر نحو بعض الحيوان  
انسان وكل فرس حيوان  
فلا يلزم من تسليم تسليم  
بعض الانسان فرس ونحو  
بعض الحيوان انسان  
وبعض الفرس حيوان  
فلا يستلزم بعض الانسان  
فرس ونحو بعض الحيوان  
انسان وبعض الفرس حيوان  
فلا يستلزم بعض الانسان  
فرس ونحو بعض الحيوان  
انسان وبعض الجسم ليس  
بحيوان فلا يلزم بعض  
الانسان ليس بجسم وان  
اجتمعت ختان في مقدمتيه  
غير ضرب جزئية الصغرى  
وسالبة كلية الكبرى فهو  
عقيم وكذا ان اجتمعا في  
احدي مقدمتيه وعند  
التأخرين اما ايجاب مقدمتيه  
مع كلية صغراهما واما  
اجتلافهما في الكيف مع  
كلية احدهما فان كانتا  
موجبتين وصغراهما جزئية  
أو اختلفتا فيه وهما جزئيتان  
فهو عقيم



والحق الايجاب ولولنا وبض الصاهل فرس كان الحق السلب وكقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب فشرط انتاج اثنان بحسب الكيف اختلاف مقدمتيه وبحسب الحكم كلية الكبرى وشرط انتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الحكم كلية احدي مقدمتيه وشرط انتاج الرابع بحسب الكيف والحكم اما ايجاب المتقدمين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما وشرط انتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الحكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتى ( والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم ) أى ميزانها لارتداد البقية اليه كامر (فورده هنا) وحده مع ضروره (ليجعل دستوراً) أى قانوناً (ويستنتج منه المطالب كلها) وهى الموجب الكلبي والسالب الكلبي والموجب الجزئي والسالب الجزئي بخلاف بقية الاشكال

(والشكل الاول هو الذى جعل معياراً) بكسر الميم وسكون العين المهملة فتاة تخمية أى ميزان تميز (العلوم) الصحيحة من الفاسدة لانه على النظم الطبيعي ولا يحتاج فى انتاجه الى تغيير أصلاً (فورد) بضم النون وسكون الواو وكسر الراء أى نذكر ضروره المنتجة (ليجعل) بضم فسكون ففتح (دستوراً) بضم الدال والمتاة فسوق وسكون الين المهمل أى قاعدة (وتستنتج) بضم المتاة الاولى وفتح الاخيرة أى تستخرج (من المطالب) بفتح الميم وكسر اللام (كلها) أى الكلتيان الموجبة والسالبة والجزئيتان كذلك

معه أخرى وهذا يستلزم انها ليست نتيجة لانها لازم وهو لا ينفك عن ملزومه (قوله والحق الايجاب) أى كل انسان حيوان ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بحيوان وهو باطل (قوله كان الحق السلب) أى بعض الانسان ليس بصاهل كما أنتجه القياس (قوله والحق الايجاب) أى كل انسان جسم ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بجسم كاذبة (قوله كان الحق السلب) أى بعض الانسان ليس بحجر كما أنتجه القياس (قوله فشرط انتاج الثاني الخ) تفريع على قول المصنف وانما ينتج الخ وقول الشارح ويشترط فى انتاجه أيضاً الخ (قوله بحسب الكيف) اختلاف مقدمتيه أى فى الكيف هذا يفيد ان الثاني لا ينتج الا السلب كلياً او جزئياً اذ النتيجة تتبع الخديس دائماً (قوله كلية احدي مقدمتيه) أى سواء كانت الصغرى أو الكبرى (قوله معيار العلوم) أى النظرية (قوله لارتداد البقية اليه) المناسب لانتاجه المطالب الاربعة وكونه على النظم الطبيعي (قوله بخلاف بقية الاشكال) أى لان الثاني لا ينتج الا السلب والثالث



(وضروبه) كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اماموجبة أو سالبة وكل من هاتين اما كلية أو جزئية فجملة كل منهما أربعة والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر يسقط منها بشرطى انتاجه السابقين اثنا عشر بقيمة ثمانية منها بالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى في الاربع الكبريات وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى فضروبه (النتيجة أربعة الضرب الاول) أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين والنتيجة كلية موجبة نحو (كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث اثنتان) أن تكونا كليتين والكبرى سالبة والنتيجة

(وضروبه) بضم الضاد المعجمة أى هيئة مقدمتيه باعتبار كليتهما وجزئتهما وكلية احدهما وجزئية الاخرى وباعتبار ايجابهما وسلبهما وايجاب احدهما وسلب الاخرى (النتيجة) أى المستلزم تسليهما تسليما قول آخر (أربعة الضرب الاول) من كليتين موجبتين نحو (كل جسم مؤلف) بضم ففتحتين متقلا أى مركب كذلك (وكل مؤلف حادث) بفتح حاء ففتحتين متقلا أى (كل جسم حادث الثانى) من كلية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى نحو

لا ينتج الا الجزئى والرابع لا ينتج الا ايجاب الكلى (قوله وضروبه) أى الشكل الاول (قوله سائر) أى باقى (قوله فجملة كل) أى صور وأحوال كل (قوله منهما) أى مقدمتيه (قوله أربعة) أى أحوال احدى مقدمتيه وهذا على عدم اعتبار الشخصية والطبيعة في الانتاج وأما على اعتبارهما فيه فنصور كل مقدمة ثمانية والحاصل من ضرب ثمانية في ثمانية أربعة وستون لكل شكل (قوله في أربعة) أى أحوال الاخرى (قوله منها) أى الستة عشر باعتبار الانتاج (قوله بشرطى) بفتح الطاء مثنى شرط سقطت نونه لضافته (قوله السابقين) هما ايجاب الصغرى وكلية الكبرى (قوله اثنا عشر فاعل) يسقط (قوله عقيدة) أى لا ينتج حال من اثني عشر (قوله منها) أى الاثنى عشر (قوله بالاول) أى ايجاب الصغرى (قوله حاصلة) أى الثمانية (قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية (قوله الكبريات) بدل أو بيان للاربع (قوله وأربعة) عطف على ثمانية (قوله بالثاني) أى كلية الكبرى (قوله من الكبرى) حال من الجزئيتين (قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية (قوله الاول) كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث حمله أولا لاشتماله على شرفى الكلية والايجاب (قوله فكل جسم محدث) هي النتيجة (قوله الثانى) كل جسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم



( كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم ) ينتج كلية سالبة وهي ( لاشيء من الجسم بقديم الثالث ) من جزئية موجبة صفري وكلية موجبة كبرى نحو ( بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ) فينتج جزئية موجبة وهي ( بعض الجسم حادث الرابع ) من جزئية موجبة صفري وكلية سالبة كبرى نحو ( بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم ) ينتج جزئية سالبة وهي ( بعض الجسم ليس بقديم تنبيهان الاول ) احتراز بالنتيجة عن العقيدة وهي اثنا عشر ضربا لان ضروب كل شكل ستة عشر ضربا لان الصفري اما كلية موجبة او كلية سالبة واما جزئية موجبة او جزئية سالبة والكبرى كذلك والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر سقط ثمانية منها بشرط

ايجاب الصفري وهي السالبة كلية وجزئية صفري مع الكبريات الاربع وأربعة منها بشرط كلية الكبرى وهي الجزئية موجبة وسالبة كبريين مع الموجبتين الكلية والجزئية صفريين ( الثاني ) المنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة وسقط ثمانية منها بشرط كلية الكبرى وهي الجزئية موجبة وسالبة كبرى مع الصفريات الاربع وأربعة منها بشرط اختلاف كيف مقدمتيه وهي كونهما موجبتين كلية أو جزئية صفري مع كلية موجبة

سالبة كلية نحو ( كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فلاشيء من الجسم بقديم الثالث ) أن تكونا موجبتين والصفري جزئية والنتيجة موجبة جزئية نحو ( بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع ) أن تكون الصفري موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية نحو ( بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ) والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضا

جملة ثانيا لاشتماله على شرف السالبة التي هي أشرف ولو سالبة من الجزئية ولو موجبة ( قوله فلاشيء ) من الجسم بقديم هي النتيجة لانها تتبع خبيس المقدمتين في السلب أو الجزئية ( قوله الثالث ) بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث جملة ثالثا لاشتماله على شرف الايجاب ( قوله فبعض الجسم حادث ) هذه النتيجة وقد تبعت الصفري في خسة الجزئية ( قوله الرابع ) بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم أخره لاشتماله على خستي السلب والجزئية ( قوله فبعض الجسم ) ليس بقديم نتيجة تبعت الصفري في خسة الجزئية والكبرى في خسة السلب ( قوله أربعة أيضا )

كبرى وكونهما سالتين كلية أو جزئية صفري مع كلية سالبة كبرى ( الثالث ) المنتج من ضروب الشكل الثالث ستة اضرب وسقط ثمانية فيها بشرط ايجاب صفراء وهي السالبة كلية وجزئية صفري مع الكبريات الاربع واثنان منها بشرط كلية احدي مقدمتيه وهي كون الصفري جزئية موجبة والكبرى جزئية موجبة أو سالبة ( الرابع ) المنتج من ضروب الشكل الرابع عند المتقدمين ستة اضرب وتسقط عشرة منها بشرط عدم اجتماع الخستين في مقدمتيه أو احدهما الا كون الصفري جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة وهي كون الصفري سالبة جزئية مع الكبريات الاربع وكونها سالبة كلية مع الكبرى الجزئية موجبة أو سالبة وكونها كلية موجبة مع الكبرى جزئية سالبة وكونها



موجبة جزئية مع  
الكبرى موجبة كلية أو  
جزئية أو سالبة جزئية  
وعند المتأخرين ثمانية ضرب  
وسقط ثمانية بشرط كلية  
الصغرى مع إيجابها وهما  
كونها جزئية مع الكبرى  
الموجبة كلية أو جزئية  
وسنة بشرط كلية أحدهما  
مع اختلاف كيفهما وهي  
كون الصغرى جزئية موجبة  
أو سالبة مع الكبرى الجزئية  
سالبة مع الموجبة وموجبة  
مع السالبة وكونها كلية  
موجبة مع الكبرى الموجبة  
كلية أو جزئية وكونها كلية  
سالبة مع الكبرى السالبة  
كلية أو جزئية (والقياس  
الاقترااني) وهو الذي لم  
تذكر فيه النتيجة ولا يتضمنها  
بالفعل يتألف (أما من  
الحلقتين كما مر) في قوله كل  
جسم مؤلف وكل مؤلف  
حادث (وأما من

ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة عند المتقدمين  
وعليه ابن الحاجب وتفصيل ذلك وأمنته وإقامة البرهان عليه يطلب  
من المطولات (والقياس الاقترااني يتركب إما من الحلقتين كما مر) في  
قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث (وأما من) الشرطيتين

أي لسقوط ثمانية ضرب عقيمة بشرط كلية الكبرى حاصلة من ضرب  
الجزئيتين الموجبة والسالبة من الكبرى في الصغريات الأربع وأربعة  
كذلك بشرط اختلاف كيف حاصلة من ضرب الكلية الموجبة  
كبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى والكلية السالبة  
كبرى في الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى (قوله ومن الثالث  
سنة) أي لسقوط ثمانية ضرب عقيمة بشرط إيجاب الصغرى حاصلة من  
ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين في الكبريات الأربع  
وضريين بشرط كلية إحدى التقدمتين حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة  
صغرى في الجزئيتين الموجبة والسالبة كبريين (قوله ومن الرابع)  
ثمانية عند المتأخرين لأن شرط انتاجه عندهم إما إيجاب مقدمته مع  
كلية الصغرى أو اختلافهما كيفاً مع كلية أحدهما فسقط بشرط كلية  
الصغرى ضربان من ضرب موجبة جزئية صغرى في الكلية والجزئية  
الموجبتين من الكبرى وبشرط اختلاف كيفهما مع كلية أحدهما ستة  
أضرب أربعة حاصلة من ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين  
في السالبتين كذلك كبريين وضربان مؤلفان من جزئيتين الأولى موجبة  
والثانية سالبة وعكسه (قوله وخمسة عند المتقدمين) لأن شرط انتاجه  
عندهم عدم اجتماع خستين في مقدمته أو أحدهما إلا الموجبة الجزئية  
الصغرى فلا تنتج إلا مع السالبة الكلية الكبرى فسقط بذلك أحد  
عشر ضرباً من ضرب السالبة الجزئية صغرى في الكبريات الأربع  
والسالبة الكلية صغرى في السالبتين الكلية والجزئية والموجبة الجزئية  
كبريات والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى والموجبة  
الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الجزئية كبريات  
(قوله وتفصيل ذلك) أي المذكور من الضروب المنتجة للأشكال



( المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالمة فالارض مضيئة واما من ) الشرطين ( المتصلتين كقولنا كل عدد ) فهو ( اما زوج ) وهو المنقسم بتساويين ( أو فرد ) وهو ما ليس كذلك ( كل زوج اما زوج الزوج ) وهو ما يتركب من ضرب زوج في زوج ( أو زوج الفرد ) وهو ما يتركب من ضرب زوج في فرد وفيهم بمالو قسم خمسة واحدة لانتهى قسمته الى عدد فرد غير الواحد كسنة وعشرة ( ينتج كل عدد اما فرد أو زوج لزوج أو زوج الفرد ) وبقى زوج الزوج والفرد وهو ما ينقسم أكثر من مرة وانتهى تصيفه الى عدد فرد ليس بواحد كاثني عشر اذ كل من نصفها ستة وهي

المتصلتين كقولنا ان  
كانت الشمس طالمة  
فالنهار موجود وان كان  
النهار موجودا فالارض  
مضيئة ينتج ان كانت الشمس  
طالمة فالارض مضيئة واما  
من المتصلتين كقولنا كل  
عدد اما زوج ) أي ينقسم  
نصفين صحيحين ( أو فرد وكل  
زوج اما زوج زوج ) بأن  
يكون نصفه زوجا ( أو زوج  
فرد ينتج كل عدد اما فرد  
أو زوج زوج أو زوج الفرد

الاربعة ( قوله ان كانت الشمس طالمة الخ ) من الشكل الاول لان المكررات في الصغرى مقدم في الكبرى ويأتي فيه الشكل الثاني بكون المكرر تاليا فيهما نحو كما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالمة فالليل موجود والثالث بكونه مقدما فيهما نحو كما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وكما كانت الشمس طالمة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة والرابع بكونه مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى نحو كما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وكما كانت الارض مضيئة فالشمس طالمة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة ( قوله واما من المتصلتين ) تأتي فيه الاشكال الاربعة أيضا لان المكرر اما تال في الصغرى مقدم في الكبرى أو تال فيهما أو مقدم فيهما أو مقدم في الصغرى تال في الكبرى ( قوله المنقسم ) جنس يشمل الزوج والفرد ( قوله بتساويين ) أي صحيحين فصل مخرج الفرد ( قوله ما يتركب ) من ضرب زوج في زوج كالاربعة ولثمانية ( قوله من ضرب زوج في فرد ) كسنة وعشرة ( قوله أكثر من مرة ) فصل مخرج زوج الفرد ( قوله ليس بواحد ) احتزبه عن الاربعة فالنهار زوج فقط ( قوله كاثني عشر ) بحث فيه بأنه يصل من ضرب



حيوان وكلما كان حيوانا فهو  
جسم ينتج كل انسان جسم  
أو كانت المتصلة صغرى  
أو الحملية كبرى (كقولنا كلما  
كان انسانا فهو حيوان وكل  
حيوان جسم ينتج كلما كان  
انسانا فهو جسم واما من  
حملية ومنفصلة) سواء كانت  
الحملية صغرى والمنفصلة  
كبرى نحو كل منقسم بمساويين  
صحيحين زوج وكالما كان  
زوجا فهو اما زوج زوج واما  
زوج فرد ينتج كل منقسم  
بمساويين اما زوج زوج  
واما زوج فرد أو المنفصلة  
صغرى والحملية كبرى  
(كقولنا كل عددا ما زوج  
أو فرد وكل زوج فهو منقسم  
بمساويين ينتج كل عددا ما  
فرد أو منقسم بمساويين)  
وهذه حقيقة مركبة من  
تالى المتصلة ومحمول الحملية  
وتعدد فيه الحملية بتعدد  
أجزاء المتصلة نحو كل كلمة  
اما اسم أو فعل أو حرف وكل  
اسم قول مفرد وكل فعل  
قول مفرد وكل حرف قول  
مفرد ينتج كل كلمة قول

مفرد وبسمي قياسا مقسما بفتح السين

زوج وكل من نصفى الستة ثلاثة وهى فرد فهذا مركب من القسمين  
قبله لانه من حيث انه انقسم نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج  
الزوج ومن حيث انه وصل به التقسيم الى عدد فرد غير الواحد أشبه  
زوج الفرد (أومن حملية ومتصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة  
كبرى أم بالعكس وهو المطبوع منهما (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو  
حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما  
من حملية ومنفصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى أم  
بالعكس (كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم  
بمساويين ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمساويين) فتنتيجة هذا منفصلة  
مانعة خلو مركبة مما لم يشارك ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك

زوج في زوج ستة في اثنين فقد دخل في زوج الزوج المتقدم وأجيب بأن  
مراده بقوله فيما تقدم من ضرب زوج في زوج أى فقط. (قوله واما من  
حملية ومتصلة) شرط اتاجه ايجاب المتصلة ولزوميتها ونتيجته متصلة مقدما  
مقدم المتصلة وتاليا نتيجة تأليف من تالى المتصلة والحملية (قوله بالعكس)  
أى المتصلة صغرى والحملية كبرى (قوله المطبوع) أى الموافق للطبع  
بشرط اشتراك المقدمتين في تالى المتصلة كما في مثال المصنف ولذا مثل به  
المصنف هنا وفيما يأتى ومثال كون الحملية صغرى كل انسان حيوان وكلما  
كان الشيء حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما كان الذى متصاته  
صغرى مطبوعا لان مقدم المتصلة متميز عن تاليا بحسب المفهوم لان المقدم  
ملزوم والتالى لازم فيقدم الاول ليوافق الوضع الطبع (قوله فتنتيجة  
الخ) تفريع على قول المصنف ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمساويين  
(قوله هذا) أى القياس المؤلف من منفصلة صغرى وحملية كبرى (قوله  
مانعة خلو) أى وجمع أيضا فهي حقيقية (قوله مما لم يشارك) بفتح الراء  
أى الطرف الذى لم يشارك الحملية الشرطية فيه وهو فرد في مثال المصنف  
(قوله التأليف) أى القياس المؤلف (قوله مما يشارك) بفتح الراء أى  
الطرف الذى شارك الحملية الشرطية فيه وهو زوج في مثال المصنف

(قوله)



ومن الحملية وقد تعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال كقولنا  
كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج  
كل ج ط فنتيجة هذا حملية ويسمى القياس المقسم (أو من متصلة

(أو من متصلة

(قوله ومن الحملية) ونظام القياس المؤلف منهما هذا زوج وكل زوج  
منقسم بمساويين ينتج هذا منقسم بمساويين فتركب المتصلة من فرد  
ومن هذه النتيجة هكذا كل عدد اما فرد أو منقسم بمساويين (قوله  
فيه) أي القياس المؤلف من متصلة صغرى وحملية كبرى (قوله  
الانفصال) أي المتصلة (قوله كل ج اما ب الخ) أي كل كلمة اما اسم  
وامفعل واما حرف وكل اسم قول مفرد وكل فعل قول مفرد وكل  
حرف قول مفرد ينتج كل كلمة قول مفرد مثلا (قوله المقسم) بفتح  
السين لاشتماله على أقسام متعددة وهذا ان اتحدت نتيجة الاقيسة  
المؤلفة من الحمليات وأجزاء المتصلة كما في المثال المتقدم وشرطه كون  
المتصلة كلية مانعة خلو فقط أو حقيقة لانه لا بد من صدق أحد أجزاء  
المتصلة والحمليات صادقة في نفس الامر فأى جزء من أجزاء المتصلة  
فرض صدقه يصدق مع ما شاركه من الحمليات وينتج النتيجة المطلوبة  
وهي في هذا المثال حملية وهي كل كلمة قول مفرد وأما ان كانت  
نتائج الاقيسة المؤلف من ذلك مختلفة فتكون المتصلة مانعة خلو نحو  
كل ذى امتداد اما جسم أو سطح أو خط وكل جسم منقسم الى جهات  
وكل سطح منقسم الى جهتين وكل خط منقسم الى جهة ينتج كل ذى  
امتداد اما منقسم الى جهات أو الى جهتين أو الى جهة فهي متصلة لا اختلاف  
محمول الحمليات أفاده الدلجى وفي حاشية أخرى وهو قسمان لان الحمليات  
فيه اما بتعدد أجزاء المتصلة أو بأقل منها وذلك انه يتألف من كل حملية  
وجزء من المتصلة قياس ويكون الاصغر والاكبر مثله في كل قياس  
آخر والاوسط مخلف له وتكون النتيجة حملية هي بعينها نتيجة الحملية  
الاولى مع ما شاركها من أجزاء المتصلة وشرط اتجاها كون المتصلة  
موجبة مانعة خلو أو حقيقة والقسم الاول يسمى الاستقراء التام ومثله  
المصنف بالحروف ومناه مثلا كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن



( ومنفصلة ) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى أم بالمعكس  
( كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض  
أو أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض أو أسود ) واعلم أن  
الاشتراك الواقع بين الشرطيتين اما في جزء تام وهو المقدم أو التالي بكامله  
واما في جزء غير تام من ذلك فالتام كقولنا كلما كان اب فج د دائما  
اما ج د أو ه ز ينتج دائما اما اب أو ه ز وغير التام كقولنا كلما كان اب

وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير فينتج كل جسم  
متغير اه ( قوله كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى ) هذا هو المطبوع  
( قوله بين الشرطيتين ) أى أو بين الشرطية والحالية لان الجزء غير التام  
لا يخص الشرطيتين بل يكون في الحلية والشرطية أيضا ( قوله تام ) أى  
فيهما ( قوله وهو ) أى الجزء التام الذى اشترك فيه المقدمتان ( قوله  
غير تام ) أى فيهما ( قوله من ذلك ) أى المقدم أو التالي وبقى قسم ثالث  
وهو ان يكون المشترك جزأ تاما في احدى المقدمتين وجزأ غير تام في  
الآخرى ( قوله كما كان اب ) أى الشمس طالعة مثلا ( قوله فكل ج د )  
أى الارض مضيئة ( قوله اما ج د ) أى الارض مضيئة مثلا ( قوله أو ه ز )  
أى الليل موجود ( قوله ينتج اما اب ) أى الشمس طالعة ( قوله أو ه ز ) أى  
الليل موجود بحث فيه بأن هذا ليس على قاعدة الانتاج لانها في  
المركب من متصلة ومنفصلة مشتركتين في جزء تام ان نتيجته هي نتيجة  
لازميهما المتصلتين أو نتيجة نفس المتصلة مع لازم المنفصلة مثلا اذا قيل  
كلما كان الشيء انسانا كان ناطقا ودائما اما أن يكون الشيء ناطقا واما أن  
يكون الشيء فرسا فالمنفصلة الكبرى يلزمها متصلة وهي كلما كان الشيء  
ناطقا لم يكن فرسا فتركبها كبرى مع الصغرى المتصلة هكذا كلما كان الشيء  
انسانا كان ناطقا وكلما كان الشيء ناطقا لم يكن فرسا ينتج كلما كان الشيء  
انسانا لم يكن فرسا فهذه نتيجة القياس الاصلى وأجب بأن الشارح  
أخذ لازم النتيجة المذكورة اذ يلزمها منفصلة مركبة من عين مقدمها  
ونقيض تابعها وهي دائما اما أن يكون الشيء انسانا أو يكون فرسا تقريرا  
للمبتدى ( قوله وغير التام كقولنا ) أى في متصلة صغرى ومنفصلة كبرى

( ومنفصلة ) سواء كانت المتصلة  
صغرى والمنفصلة كبرى  
( كقولنا كلما كان انسانا  
فهو حيوان وكل حيوان  
اما ابيض أو أسود ينتج كلما  
كان انسانا فهو اما ابيض أو  
أسود ) أو كانت المتصلة  
صغرى والمنفصلة كبرى نحو  
كل عدد اما فرد أو زوج  
وكلما كان زوجا فهو منقسم  
بمتساويين ينتج كل عددا  
فرد أو منقسم بمتساويين  
( تنبيهات الاول ) الاشتراك  
بين مقدمتي الافتراض يكون  
في جزء تام محمول أو موضوع  
أو مقدم أو نال كما تقدم وقد  
يكون في جزء منها نحو متى  
ما كانت الشمس طالعة كان  
النهار موجودا والنهار اما  
مساو لليل أو لا ينتج متى  
كانت الشمس طالعة فالنهار  
اما مساو لليل أو لا ( الثاني )  
شرط المتصلة كونها لزومية  
والمنفصلة كونها عنادية



فكل ج د ودائما كل د ه أو ز ينتج كلما كان ا ب فاما كل ج ه أو ز  
وتفصيل ذلك و بيان شروطه يطلب من المطولات وشرطه العملية  
والمتصلة فيها ذكر لزوميهما ( وأما القياس الاستثنائي ) فيتركب من  
مقدمتين احدهما شرطية و لاخرى وضع أحد جزأها أي اثباته أو رفعه

مشتركتين في الجزء الثاني من تالي المتصلة والجزء الاول من مقدم المتصلة  
ومثاله بالمواد كلما كان الشيء حيوانا فكل ناطق انسان ودائما كل ناطق  
اما أيضا أو أسود ينتج كلما كان الشيء حيوانا فكل انسان اما أيضا  
أو أسود ( قوله لزوميهما ) فخرجت الاتفاقية في المقدمتين أو احدهما  
وفيه بسط يعلم من المطولات لكن وصف اللزومية لا يأتي في العملية  
( قوله وأما القياس الاستثنائي لا يكون من حيايات محضة ) وتعمد فيه  
الاشكال الاربعة واقسامه خمسة لانه اما من متصلتين أو منفصلتين  
أو متصلة ومنفصلة أو حلية مع احدهما وشروطه ثلاثة الاول كون  
المتصلة لزومية والمتصلة عادية فان كانت احدهما اتفاقية فهو عقيم  
والثاني كون الشرطية موجبة اذ مدلول السالبة رفع اللزوم أو العناد فلا  
يلزم من وضع احدهما وضع الآخر ولا رفعه والثالث كليتهما أو كلية  
وضع أحد الطرفين أو رفعه اذ لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون اللزوم  
فيهما في بعض الاوقات والحالات وثبوت المقدم في وقت أو حال آخر فلا  
يلزم ثبوت الآخر نعم قال السنوسي المدار على كون الاستثناء في وقت  
اللزوم وان لم يصرح بالكلية ( قوله احدهما شرطية ) أي وهي ما قبل  
لكن والآخرى ما بعد لكن ومقتضى القسمة العقلية ان أقسامه ستة  
عشر ضربا لان الشرطية اما متصلة أو حقيقية أو مأمنة جمع أو مأمنة خلو  
فهذه أربعة وفي كل الاستثناء اما لعين المقدم أو تقيضه أو لعين التالى  
أو تقيضه منها ستة عتبة استثناء تقيض المقدم أو عين التالى في المتصلة  
أو تقيض كل منهما في مأمنة الجمع أو عين كل منهما في مأمنة الخلو  
وعشرة متبعة استثناء عين أو تقيض احدهما في الحقيقية وعين احدهما  
في مأمنة الجمع وتقيض احدهما في مأمنة الخلو وعين المقدم وتقيض  
التالى في المتصلة ( قوله أحد جزئيهما ) أي المقدم أو التالى ( قوله أو رفعه )

( وأما القياس الاستثنائي )  
فيركب من شرطية وهي  
كبراه واستثنائية أي استدراك  
بإثبات مقدم الشرطية المتصلة  
لينتج ثبوت تاليها أو نفي تاليها  
لينتج نفي مقدمها أو بإثبات  
أحد طرفي الحقيقة لينتج نفي  
الآخر أو بنفي أحدهما  
لينتج ثبوت الآخر أو بإثبات  
أحد طرفي مأمنة الجمع لينتج  
نفي الآخر أو بنفي أحد  
طرفي مأمنة الخلو لينتج  
ثبوت الآخر



أي نفيه ليلزم وضع الجزء الآخر أوقفه ( فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي ) ولا يلزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللازم ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان ) فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم ) واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللازم ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا ) فلا ينتج استثناء تقيض المقدم تقيض التالي اذ لا يلزم

أي أحد جزئها مقدما كان أو تابيا ( قوله ليلزم وضع الجزء الآخر أوقفه ) راجعان للوضع والرفع وذلك لان وضع مقدم المتصلة ينتج وضع تابيها ووضع مقدم الحقيقية ومادة الجمع ينتج رفع تابيها ورفع تابي المتصلة ينتج رفع مقدمها ورفع أحد جزئي الحقيقة ومادة الخلو ينتج وضع الآخر ( قوله الموضوعية ) أي المذكورة ( قوله فيه ) أي القياس الاستثنائي ( قوله والا ) أي بأن لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي ( قوله اللازم ) أي التالي ( قوله عن الملزوم ) أي المقدم ( قوله الملزوم ) أي كون التالي لازما للمقدم وبحث في قولهم استثناء عين التالي ينتج عين المقدم بأنه يفيد أن المستلزم للنتيجة الاستثنائية وحدها وهذا خلاف ما تقدم في تعريف القياس فالاولى أن يقال اذا استثنى عين المقدم من المتصلة أتبع عين تابيها واذا استثنى تقيض التالي منها أتبع تقيض المقدم منها ( قوله فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ) بيان لمفهوم المقدم في قول المصنف فاستثناء عين المقدم الخ ( قوله اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ) أي لجواز كون اللازم أعم من الملزوم ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص كالانسان الملزوم للحيوان فيلزم من وجود الانسان وجود الحيوان ولا يلزم من وجود الحيوان وجود الانسان ( قوله وجود الملزوم ) أي المقدم ( قوله بدون اللازم ) أي التالي ( قوله فلا ينتج ) استثناء تقيض المقدم تقيض التالي بيان لمفهوم التالي في قول المصنف واستثناء تقيض التالي الخ ( قوله اذ لا يلزم

( فالشرطية الموضوعية )  
أي المذكورة أولا  
( فيه ) أي الاستثنائي ( ان كانت متصلة فاستثناء ) أي الاستدراك بنبات ( عين المقدم ينتج عين التالي ) لان للمقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم مستلزم ثبوت اللازم ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان ) ومفهوم عين المقدم ان استثناء تقيضه لا ينتج تقيض تاليه لانه لا يلزم من نفي الملزوم نفي لازمه ( واستثناء ) أي الاستدراك بنبوت تقيض ( التالي ينتج تقيض المقدم ) لان نفي اللازم مستلزم نفي ملزومه ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا ) ومفهوم تقيض التالي ان استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم لانه لا يلزم من وجود اللازم وجود ملزومه ( تنبيه ) شرط المتصلة لزوميتها وكلبيتها أو كلية الاستثنائية



من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط انتاج المتصلة لزوميتها وإيجاب الشرطية  
وكليتها أو كلية الاستثناء ( وإن كانت ) أى الشرطية الموضوعية في الاستثناء  
( منفصلة ) حقيقية ( فاستثناء عين أحد الجزئين ) مقدما كان أو تابعا ( ينتج  
تقيض التالي ) أى الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج  
أو فرد لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد أو لكنه فرد ينتج أنه ليس  
بزوج ( واستثناء تقيض أحدهما ينتج عين التالي ) أى الآخر لامتناع  
رفعهما كقولنا في هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد ولكنه  
ليس بفرد ينتج أنه زوج واما مانعة الخلو وهى المركبة من قضيتين

( وإن كانت ) الشرطية  
( منفصلة ) حقيقية ( فاستثناء )  
عين ( الجزئين ) مقدما كان  
أو تابعا ( ينتج تقيض الجزء  
الثاني ) أى الآخر لانهما  
لا يثبتان معا نحو العدد اما زوج  
أو فرد لكنه زوج فليس  
بفرد أو لكنه فرد فليس  
بزوج واستثناء تقيض  
أحدهما ( أى جزئى الحقيقة  
( ينتج عين الثاني ) أى الآخر  
لانهما لا يثبتان معا نحو العدد  
اما زوج أو فرد لكنه ليس  
بزوج فهو فرد أو لكنه ليس  
بفرد فهو زوج ومانعة الجمع  
فقط فانبات أحد طرفيها ينتج  
نفي الآخر لانهما لا يثبتان  
معا ونفي أحدهما لا ينتج  
نفي الآخر لجواز اتفاقهما  
معا ومانعة الخلو نفي أحدهما  
ينتج ثبوت الآخر واثباته  
لا ينتج لجواز ثبوتها معا

من عدم الملازم عدم اللازم ) أى لجواز كون الملازم أخص من اللازم  
ولا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم والحاصل أنه يلزم من اثبات  
عين المقدم اثبات عين التالي ولا عكس ويلزم من اثبات تقيض التالي  
اثبات تقيض المقدم ولا عكس فلامتصلا أربعة أضرب ضربان متبجان  
وضربان عقبان ( قوله وإيجاب الشرطية ) فيه اظهار في محل الضمير أى  
لأن معنى السالبة نفي اللازم بين الطرفين فلا يلزم من وضع أحدهما  
أو رفعه وضع الآخر ولا رفعه ( قوله وكليتها ) اذ لو كانت جزئية لافادت  
أن اللازم في بعض الزمان وهذا لا يستلزم اللازم في غيره فلا يلزم من  
الوضع أو الرفع الوضع أو الرفع في غيره القطب في شرح الشمسية ونالها  
أحد أمرين اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية أى كلية الوضع أو  
الرفع فانه لو اتفقت الأمران احتمل أن يكون اللازم أو المناد على بعض  
الأوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات أحد جزئى  
الشرطية أو نفيه ثبوت الآخر أو اتفاقهما اللهم الا اذا كان وقت  
الاتصال أو الاتصال ووضعهما هو بينه وقت الاستثناء ووضعهما فان  
القياس ينتج حينئذ ضرورة نحو ان قدم زيد وقت الظهر مع عمرو أكرمه  
لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فأكرمه والمراد بكلية الاستثناء  
ليس تحققه في جميع الأزمنة فقط بل مع جميع الأوضاع التى لاتتافي وضع  
المقدم ( قوله حقيقة ) أى مانعة جمع وخلو مما مركبة من تقيضين أو  
من شيء ومساوى تقيضه ( قوله واما مانعة الخلو ) أى فقط يان لبعض



كل منهما أعم من تقيض الاخرى فاستثناء تقيض أحد الطرفين ينتج  
عين الآخر لامتناع الخلو عنهما واستثناء العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما  
على الصدق كقولنا هذا الشيء اما لاشجر أولا حجر لكنه شجر فهو  
لا حجر أو لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أولا حجر لكنه  
لا حجر وأما مانعة الجمع وهي المركبة من قضيتين كل منهما أخص من  
تقيض الاخرى فاستثناء أحد الطرفين ينتج تقيض الآخر لامتناع  
اجتماعهما على الصدق واستثناء التقيض لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على  
الكذب كقولنا هذا الشيء اما شجر أو حجر لكنه شجر فهو لا حجر  
أول لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أو لكنه لا حجر

مفهوم قوله حقيقة ( قوله كل منهما أعم من تقيض الاخرى ) نحو هذا  
اما لاشجر واما لا حجر فلا شجر يشمل الحيوان والحجر الذي هو  
تقيض لا حجر ولا حجر يشمل الحيوان والاشجر الذي هو تقيض  
لا شجر فكل من لاشجر ولا حجر أعم من تقيض الآخر ونحو زيد  
اما في البحر واما أن لا يغرق فتقيض لا يغرق يفرق والسكون في البحر  
يشمله ويشمل السلامة من الغرق بنحو سفينة أو عوم وتقيض في  
البحر ليس في البحر ونفي غرق يشمل السلامة المذكورة فكل منهما  
أعم من تقيض الآخر ويلزم من نفي الأعم نفي الأخص فيلزم من  
اتفائهما اتقاء التقيضين وهو محال فلذا أتيج رفع أحدهما وضع الآخر  
( قوله لامتناع الخلو عنهما ) لاستلزامه الخلو عن التقيضين ( قوله واستثناء  
العين ) أي عين أحدهما ( قوله لا ينتج ) فضرورها أربعة اثنان متجان  
واثنان عقيمان ( قوله لامتناع اجتماعهما على الصدق ) أي لاستلزامه  
اجتماع التقيضين على الصدق اذ يلزم من صدق الأخص صدق الأعم  
فلو صدقا معا لصدق كل منهما مع صدق تقيضه وهو محال ( قوله لاحتمال  
اجتماعهما على الكذب ) اذ لا يستلزم ذلك كذب التقيضين اذ لا يلزم من  
كذب الأخص كذب الأعم ( قوله اما شجر أو حجر ) فتقيض شجر  
لا شجر وهو أعم من حجر لشموله الحيوان أيضا وتقيض حجر لا حجر  
وهو أعم من شجر لانفراده عنه بالحيوان ( قوله لكنه شجر الخ )



## \* (البرهان) \*

(البرهان هو) أى حقيقته  
(قول) جنس شمل البرهان  
والجدل والخطابة والشر  
والمغالطة (مؤلف من  
مقدمات) أى مقدمات توطئه  
لقوله (يقينية) أى مقدمة  
اعتقاد اجاز ما مطابقا للواقع  
عن دليل فصل مخرج ماعدا  
البرهان وقوله (لاتاج  
يقينيات) تكميل لاجزاء  
حد البرهان بملته الغائية  
(نسيات الاول) شرط مقدمتي  
البرهان كونها ضروريين  
أو متجهتين الى ضرورى  
(الثاني) البرهان قسمان  
لمى بكسر اللام والميم وشد  
الياء وهو ما كان الوسط  
فيه علة لنسبة الاكبر  
للاصغر فى الذهن والخارج  
مما وان بكسر الهمز  
والتون وشد الياء وهو  
ما كان الوسط فيه علة لها  
فى الذهن فقط (الثالث)  
اليقينية شاملة للضرورية  
والممكنة

(وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية) وقوله (لاتاج يقينيات)  
ذكره تكميلا لاجزاء حد البرهان لانه علة غائية له واليقين اعتقاد أن  
الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا مع مطابقتها للواقع وامتناع  
تغيره والبرهان قسمان أحدهما لمى وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة  
الاكبر الى الاصغر فى الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط  
وكل متعفن الاخلاط محوم فزيد محوم فتعفن الاخلاط علة ثبوت الحمى  
لزيد فى الذهن والخارج ويسمى لميا لافادته الالية أى العلة اذ يحجب بها السؤال  
يلم كان كذا والثاني انى وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك فى الذهن

فما حضر من منتجان وحضر بان عتمان (قوله قياس) جنس شمل البرهان  
والجدل والخطابة والشر والسفسطة (قوله يقينية) فصل مخرج الاربعة  
الاخيرة نحو سقف البيت جزء منه وكل جزء أصغر من كله (قوله  
اعتقاد أن الشيء كذا) جنس شمل اليقين والظن والتقليد والجهل  
الركب (قوله مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا) فصل مخرج الظن (قوله  
مع مطابقتها للواقع) فصل مخرج الجهل المركب (قوله وامتناع تغيره)  
أى الاعتقاد فصل مخرج التقليد (قوله لمى) بكسر اللام والميم مشددة  
مع الياء نسبة لام كما يأتى (قوله ما كان الحد الاوسط فيه علة لنسبة  
الاكبر الى الاصغر) جنس شمل الالى والانى (قوله فى الذهن والخارج)  
فصل مخرج الانى (قوله والثاني) انى بكسر الهمز والتون مشددا  
أى منسوب لان السمد فى شرح الشمسية الاوسط فى البرهان لا بد أن  
يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والافلا يكون البرهان  
برهانا عليه ثم لا يخلو اما أن يكون مع ذلك علة لوجود الحكم فى الخارج  
أيضا ويسمى برهانا لميا لافادته الالية أعنى علة الحكم على الإطلاق واما  
أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا انيا لافادته الانية أعنى اثبوت فى العقل  
دون العلة فى الوجود والانى ان كان مطلولا لوجود الحكم فى الخارج  
يسمى دليلا فهو زيد محوم وكل محوم متعفن الاخلاط والافلا يسمى  
باسم خاص نحو هذه الحمى تشتد غبا فى محركة فان الاشتداد غبا



لا في الخارج كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الا خلاط  
فزيد متعفن الا خلاط فالحمي علة لثبوت تعفن الا خلاط لزيد في الذهن  
وليست علة له في الخارج بل الامر بالعكس اذ التعفن علة للمعنى كما مر  
وسمى انما لاقتصاره على اذية الحكم أي ثبوته دون لينه من قوله ان الامر  
كذا فهو منسوب لان الاول لهم (واليقينيات اقسام) ستة (أوليات) وهي  
ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طريقه (كقولنا الواحد نصف الاثنين  
والكل أعظم من الجزء) والسواد والياض لا يجتهدان ومشاهدات وهي

(واليقينيات اقسام) ستة  
(أوليات) بفتح الهمز والواو  
متقلا وشذ الباء وهي ما يحكم  
العقل فيها بمجرد تصور  
طريقها (كقولنا الواحد  
نصف الاثنين والكل  
أعظم من الجزء ومشاهدات)  
بضم الميم وفتح الهاء وهي  
ما يحتاج العقل في حكمه  
الى المشاهدة باحدى  
الحواس الخمس الظاهرة

ليس مملولا للاحراق بل كلاهما مملولان للاصفر وهو المتعفن خارجا  
(قوله لا في الخارج) خرج به اللمى (قوله واليقينيات ستة أوليات)  
ظاهر كلام المصنف ان مقدمات البرهان يجب أن تكون من هذه  
الست وليس هذا مراده فان مقدماته قد بان مقدمات أولية ومقدمات  
ثواني أو فوقها فالاول الضروريات الست والثواني وما فوقها هي  
المكتسبات وأما ما يقال من ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات  
فمنها أنه لا يتألف الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا أي واجبا  
سواء كانت ضرورية في نفسها أي نسبتها واجبة أو كانت ممكنة أي  
نسبتها غير واجبة أو كانت وجودية أي نسبتها واقعة بالفعل من غير  
تمرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما وسواء كانت بديهية أو مكتسبة  
قال السعد في شرح الشمسية أقول مقدمات البرهان لا يجب أن تكون  
من الضروريات الست بل قد تكون من الكسبيات المنتهية اليها فراد  
المصنف ان القياس الذي مواده الاول من الضروريات الست سواء  
كانت مقدماته ضروريين أو مكتسبين أو مختلفين يسمى برهانا وما يقال  
ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات فمنها أنه لا يتألف الا من قضايا  
يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها أو ممكنة  
أو وجودية وسواء كانت بديهية أو مكتسبة فهو اذن قياس مؤلف من  
يقينيات لا فائدة اليقين اه (قوله أوليات) بفتح الهمز والواو وكسر  
اللام متقلا (قوله ما يحكم العقل فيه) جنس يشمل الاقسام الستة وغيرها  
(قوله بمجرد تصور طريقه) فصل مخرج ماسوى المرف والمراد بالطرفين



ملا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان  
الحس ظاهرا فتسمى حسيات ( كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة )  
وان كان باطنا فوجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وغضبا (ومجربات) وهي  
ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه

ز كقولنا الشمس مشرقة  
والنار محرقة ومجربات )  
وهي ما يحتاج العقل في  
حكمه الى تكرار المشاهدة

الموضوع والمحمول في العملية والمقدم والتالي في الشرطية وسواء كان تصور  
الطرفين ضروريا نحو الواحد نصف الاثنين أو نظريا نحو الانسان حيوان  
وقد يتوقف العقل في الحكم الاولى بعد تصور طرفيه لما رخص كنعسان  
الفريزة كحال الضياع والبله أو تدنس الفطرة بالمقائد المضادة للاوليات  
كحال بعض الموم والجهل فلا يخرجها ذلك عن كونها اوليات (قوله  
ملا يحكم العقل فيه بمجرد ذلك) أي تصور الطرفين خرج به الاوليات (قوله  
بل يحتاج الى المشاهدة بالحس) خرج به المجربات وما يليها (قوله فان كان  
الحس ظاهرا) أي كالبصر والسمع والشمس (قوله وان كان باطنا) جعل  
الشارح المشاهدات شاملة للحسيات والوجدانيات كما في الشمسية ومنهم  
من جعل الحسيات قسما مستقلا وخص اسم المشاهدات بالوجدانيات  
والاحكام الحسية والوجدانية كلها جزئيات فان الحس الباطني مثلا  
لا يفيد الا أن هذا الجوع مؤلم وأما الحكم على كل جوع أنه مؤلم فلهذا  
استفيد من الاحساس بجزئيات ذلك والوقوف على علته وكذا الحس  
الظاهر كالشمس لا يفيد الا ان هذه النار حارة وأما الحكم على كل نار بانها  
حارة فحكم عقلي مركب من الحس والعقل لا حسي بمجرد ولا تقوم بحجة  
على الغير بالحس الا اذا شارك في احساس الشيء اذ انكاره حينئذ مكابرة  
والحواس الباطنة خمس ولها ثلاث بطون في الرأس البطن الاول في  
مقدمه وفيه حاستان الاولى الحس المشترك في اوله شأنه حفظ ما دركته  
الحواس الظاهرة بدليل استحضار طعم الصل ورائحة المود حال غيبتها  
والثانية الخيال في آخره شأنه حفظ ما أدركه الحس المشترك كالخزانة له  
البطن الثانية فيها حاسة واحدة وهي المتصرف التي شأنها التحليل  
والتركيب للصورة والمالي كتصورها جبل ياقوت وبحر زئبق وبدن برأسين  
أو بلا رأس فان استعمال العقل سميت مفكرة وان استعملها الواهمة



الى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى ( كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء  
وحدسيات ) وهي ما يحكم فيه العقل بحرس مفيد لا لم ( كقولنا نور القمر  
مستفاد من نور الشمس ) لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من  
الشمس وبعده عنها و فرق

سميت مخيلة البطن الثالثة في أولها الواهمة التي شأنها ادراك المعاني  
الجزئية كصداقة زيد وعداوة الذئب وفي آخرها الحافظة التي شأنها حفظ  
ما أدركته هذه الحواس ( قوله الى تكرار المشاهدة ) مخرج الاوليات  
والمشاهدات والحدسيات وما يليها وتفيد المجربات اليقين بواسطة قياس خفي  
وهو الوقوع المتكرر على وجه واحد لا بدله من سبب ومتى وجد السبب  
وجد مسببه يقينا وهي قيمان خاصة نحو السقمونيا تسهل الصفراء وعامة  
نحو الحجر مسكر فان قيل هذا استقرار فانه لا يعلم السبب الا بعد تتبع الجزئيات  
ووجودها على نمط واحدات كونه استقرار ممنوع لانا لم نستدل بمجرد  
تتبع الجزئيات بل بأن تكرر الشيء على نمط واحد لا بدله من سبب  
وذا أمر عقلي سلمنا أنه استقرار فالفرق ان المجربات معها قياس آخر خفي  
والاستقرار لا قياس معه البتة ( قوله السقمونيا ) ثبت يستخرج من تجاوبه  
شيء وطب ويخفف مضاد لأمدة والاحشاء أشد من جميع السمات تصاحبه  
الاشياء المطرة كالنفل والزنجيل مقدار ست شعيرات منه الى عشرين  
شعيرة يسهل المرة الصفراء ( قوله بحدس ) أي حزر ونخمين قوى مخرج  
لباقى اليقنيات ( قوله مفيد لا لم ) أي دفعة بخلاف الحاصل بالتجربة قد يدرج  
ولذا اختلف الناس فيه بطئا وسرعة ( قوله تشكلاته ) أي صورته وهيئته  
( قوله النورية ) أي المنسوبة للنور نسبة جزئية لكلية ( قوله بحسب قربه ) أي  
القمر صلة اختلاف أي وبحسب انحرافه بحيلولة الارض بينهما ( قوله  
و بعده عنها ) أي انه كلما قرب منها قل نوره حتى ينعدم عند مسامتتها وكلما بعد  
عنها زاد نوره حتى يتم عند مقابلتها زعموا أنها كرويان كسائر الاشياء وان  
الشمس نيرة بذاتها وان القمر مظلم الذات صقيلا وانها في الفلك الرابع  
وهو في الاول وان نصفه المقابل لها ينطبع فيه كله نورها لصقائه دائما  
فاذا سامتها صار نصفه النير كله الى أعلى جهتها فلا يرى منه شيء وذلك

( كقولنا السقمونيا ) بفتح  
المهمل والفاء وضم الميم  
( تسهل الصفراء ) وحدسيات  
بفتح الحاء المهمل وسكون  
الدال وكسر السين وشد  
الياء وهي ما يحكم العقل  
فيه بتأمل في أمور مفيدة  
لقوة الظن ( كقولنا نور  
القمر مستفاد من نور  
الشمس ) لاختلاف نوره  
بحسب قربه فيها وبعده  
عنها



بينها وبين المجربات بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات والحدس  
سرعة الانتقال من المبادي إلى المطالب (ومتواترات) وهي ما يحكم فيه  
العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن نواظروهم على الكذب (كقولنا

(ومتواترات) وهي  
ما يحكم العقل فيها بالسماع  
من جماعة لا يتفقون على  
الكذب (كقولنا) سيدنا

في آخر ليلة من الشهر فإذا سبقها وانحرف عنها ظهر من نعمة نير جزء يسير  
وذلك في أول ليلة منه وكلما زاد بعده عنها زاد ما يرى منه إلى أن يبلغ غاية بعده  
عنها ويقابلها فيرى نصفه النير كله وذلك ليلة أربعة عشر غالباً ثم كلما قرب  
منها نقص ما يرى من نصفه النير حتى يساويها فلا يرى منه شيء (قوله بينها)  
أي الحدسيات قال السيد الحدسيات كالمجربات في تكرار المشاهدات  
ومقارنة القياس الخفي إلا أن السبب في المجربات معلوم السببية مجهول  
الماهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين وإنما توقف عليه بالحدس لا بالفكر  
والإمكان كيدا الترافى الفرق أن المجربات تحتاج إلى نظر بخلاف  
الحدسيات فإن قيل هل المسك عطر أم لا قالت هو عطر أرهل الأيمونة  
بالحكمة أم لا قالت سائلة بلا احتياج إلى نظر ولذا قول السقمة ونيا تسهل  
وإن لم ترها بخلاف الحدس فإنه يتوقف على النظر عند الحكم فإن قيل هل  
هذا الدرهم جيد أم لا قالت أرنيه واحتياج الحدس إلى النظر غايي وقد  
لا يحتاج إليه كاحساس أعمى برشاش حول أناء فيه ماء فإنه يحكم بأنه من ماء  
ذلك الأناء بالحدس من غير نظر (قوله سرعة الانتقال إلخ) فيه تسامح لأن  
الانتقال في الحدس دفعي قال فلا أحد الحدس سروح المبادي والمطالب  
ناذهن دفعة وحقيقته أن تسرح المبادي المرتبة في الذهن فيحصل المطلوب  
والفرق بينه وبين الفكر أن الفكر لا بد فيه من حركة مبدأها المطالب  
ومنتهاها المبادي فربما تنقطع وربما تتمادي إلى المبادي وبعد ما تتمادي  
إليها انما يتم الفكر بحركة أخرى من المبادي إلى المطالب فالفكر ذو حركات  
تدرجية ويمكن الانقطاع فيه بخلاف الحدس فإنه لا حركة فيه أصلاً  
وكانهم لم يسدوا الانتقال الذي فيه حركة لأنه دفعي ولا شيء من الحركة  
بدفعي لوجوب كونها تدريجية والمجربات والحدسيات لا يحتاجها على الغير  
لجواز أن لا يكون له شيء منهما (قوله بواسطة السماع) إضافة للبيان فصل  
مخرج له في التبيينات (قوله عن جمع إلخ) اختلف هل بشرط في الطبقة التي



محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تنيب عن الذهن عند تصور الطرفين (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمساويين) والوسط ما يقرن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الاربعة زوجا ثم أخذ في بيان غير اليقينية فقال (والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو

حضرت او اقامة المروية أن يدركوها بحاسة السمع خاصة أو باحدى الحواس الخمس فالسمد اعتبر مطلق الادراك وغيره اعتبر حاسة السمع فقط فملى هذا الخلاف الجماعة المخبرون بانشقاق القمر يسمي خبرهم تواترا مطلقا عند السمد وأما عند غيره فاعدا الجماعة الذين شاهدوا يسمى خبرهم تواترا وأما من شاهد ذلك فمخبره من قبيل المشاهدات ولا يشترط في الجمع عدده من على الاصح بل المدار على حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتمال ولا يحتاج بالتواتر على الغير لجواز أن لا يحصل له ذلك (قوله وقضايا قياساتها معها) وتسمى فطريات وقضايا فطرية والمحققون على أنها ليست من الضروريات بل هي كسبية لكن لما كان برهانها ضروريا لا يفتى عن الخيال عند الحكم عدت من الضروريات وكأنها لا تحتاج الى ذلك البرهان (قوله بواسطة لا تنيب الخ) مخرج لباقي اليقينية أى بسبب قياس متوسط بين الأصغر والأكبر (قوله الطرفين) أى الأصغر والأكبر (قوله لأنها تنقسم الخ) مقول القول (قوله قياس) جنس (قوله مشهورة) فصل مخرج البرهان والخطابة والشعر والمثلية وسبب شهرتها اشتغالها على مصلحة عامة نحو العدل حسن والظلم قبيح أوراق طبايعهم نحو مراعاة الضعفاء محوذة أرحمتهم وأنقذهم نحو كشف الموزة مذموم أو انقضاء لانهم من المذات كاستقباح ذبح الحيوان عند أهل الهند لاعتيادهم عدمه وعدم استقباحه عند غيرهم لاعتيادهم إياه أو ورود الشرع بها كالأحكام الشرعية وربما تبلغ الشهرة حتى تنتبه بالاوليات ويفرق بينهما حينئذ بأن لانساز لو فرض نفسه خالية من جميع الامور سوى عقله لحكم بالاوليات

(محمد عليه الصلاة) أى الرحمة (والسلام) أى النجاة من الله سبحانه وتعالى (ادعى النبوة) أى إيجاد الله سبحانه وتعالى بالشرائع إليه (وظهرت المعجزات) أى الامور المخالفة للمادة المقرونة بالتحدي بها (على صدقه) أى على تصديقه في دعواه النبوة (وقضايا قياساتها معها) أى لا تنيب عنها عند تصورهما (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن) عند تصور الاربعة والزوج (وهو الانقسام بمساويين) صحيحين (والجدل) بفتح الجيم والجدال المهمل (قياس مؤلف من مقدمات مشهورة) كالعدل حسن والظلم قبيح والفرض منه الزام الخصم وتقريب الامر لمن لا يفهم اليقينية



مسلمة) عند الناس أو عند الخصمين كقولنا المدل حسن والظلم قبيح  
ومراعاة الضمفء محمودة وكشف المورة مذمومة والغرض منه الزام  
الخصم واقتناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة  
هو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص

دون المشهورات و بأنها تكون كاذبة أيضا والاوليات لا تكون الا صادقة  
(قوله مسلمة) أي بين الخصمين ويبقى عليها الكلام سواء كانت مسلمة فيها  
بينهم خاصة أو بينهم وبين غيرهم أيضا قال السعد في شرح التسمية المسامات  
فهي القضايا يأخذها أحد الخصمين مسلمة من صاحبه ليبقى عليها الكلام  
أو تكون مسلمة عند أهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات  
والمسامات سواء كانت مقدماته من نوع واحد أو من نوعين يسمى جدلا فهو  
قياس مؤلف من قضية مشهورة أو مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل أولية  
والحق انه أعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لان المعتبر فيه الاتج  
بحسب التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تمثيلا بخلاف البرهان فانه  
لا يكون الا قياسا (قوله والغرض منه الزام الخصم الخ) قال السعد في شرح  
التسمية الغرض من الجدل اقناع من هو قاصر عن ادراك البرهان والزام  
الخصم فالجدلي قد يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية سميته أن لا يصير ملزوما  
وقد يكون سائلا مترضا هادما لوضع ما وغاية صفيه انه يلزم خصمه  
(قوله والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الخ) ظاهر صنيع  
المصنف ان الخطابة منافية للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال المقدمات المقبولة  
تكون مشهورة أيضا فيسمى قياسها جدلا وخطابة والمظنونة تكون  
مسلمة عند الخصم الا أن يقال قيد الحينية معتبر في التعريف والمضى ان  
الخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث كونها  
مقبولة أو مظنونة فلا ينافي انها تكون مسلمة أو مشهورة أيضا قال السعد  
بعد تعريف المقبولات والمظنونات ويدخل فيها التجريبات الاكثرية  
والتواترات والحديثات الغير اليقينية والقياس الذي تؤخذ مقدماته من  
حيث انها مقبولة أو مظنونة تسمى خطابة اه وظاهر كلام المصنف  
والسعد انها لا تكون الا قياسا والحق انها تكون استقراء أو تمثيلا

(والخطابة) بفتح الخاء  
المججمة (قياس مؤلف  
من مقدمات صادرة من



معتقد فيه) كما هو معروف (أو) مقدمات (مظنونة) كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما تفعله الخطباء والوعاظ (والشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض) كما إذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها وإذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس ونفرت عنه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب قال العلامة الرازي ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن

معتقد (بفتح القاف فيه) الخبر لمصته أو صلاحه أو معرفته (أو مظنونة) والغرض منه الترغيب فيما يتفجع والترهيب مما يضر (والشعر) بكسر الشين المعجم (قياس مؤلف من مقدمات متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض) كالعسل ياقوتي حلو فيه شفاء للناس والحمرة من لا تكاد تساغ إلا بمسوع مقسدة للعقل أم كل خبيث

أيضا وتكون على هيئة قياس غير منتج كوجهين في الشكل الثاني بشرط ظن انتاجه وغايتها الاقتناع والترغيب فيما ينفع والتفجير عما يضر (قوله معتقد فيه) أي لسبب إلهام إلهي كالمعجزات والكرامات أو اختصاصه بزيد عقل ودين والخطابة نافعة جدا في تعظيم أمر الله تعالى والشفقة على خلقه تعالى (قوله أو مظنونة) أي معتقد فيها اعتقادا راجحا وقضية العطف أن المقبولة من شخص معتقد فيه لا تكون مظنونة وفيه نظر بل قد تكون ظنية أيضا وقد تكون يقينية خصوصا لمقبولة من نبى الآن يقال قيد الحثية معتبر كما تقدم العهد وقد تقبل الخطابة بدون نسبتها إلى أحد كالأمثال السائرة (قوله تنبسط منها النفس أو تنقبض) أي تتسع وتنشرح للارغبة فيه أو تضيق عنه وتتفر منه فالغرض منه انفعال النفس ببسط أو قبض بسبب ترغيب أو ترهيب ليصير ذلك مبدأ الفعل أو ترك أو رضي أو سخط ولذا يفيد في بعض الحروب والاستعطاف ما لا يفيد غيره فإن الناس أطوع للانجيل منهم للتصديق لكونه أعذب وأذو وفي الخبر أن من البيان لسحرا أي يعمل عمل السحر في سرقة القلوب ومن الشعر لحكمة والحكمة شأنها رغبة النفوس فيها ومباها إليها (قوله ياقوتة) أي حمراء كالياقوت (قوله سيالة) أي سريعة السيالان والجريان في الحلق لرقتها (قوله مرة) بكسر الميم وشد الراء أي مأمرة أصفر (قوله مهوعة) بضم ففتح فكسر متعلا أي مقبضة (قوله في ذلك) أي الترغيب والترهيب (قوله أن يكون) الشعر على وزن كقوله

تقول هذا عجاج النحل تمدحه \* وإن ذممت فقل في الزناير



أو ينشد بصوت ( طيب والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة  
شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة ) وهي

مدح وذم وذات الشيء، واحدة \* ان البيان يري الظلماء كالنور  
والقدماء لم يعتبروا في الشعر الا التخيل والمحراثون اعتبروا كونه موزونا  
أيضا ( قوله طيب ) أي حسن جميل ( قوله المغالطة ) مفاعلة من الغلط  
أي الخطأ في قول أوفل والغرض منها إيقاع الخصم في الغلط بما يشبه  
الصواب وليس بصواب ولذا عرفوها بالقياس الباطل الشبيه بالحق  
المنتج للباطل نحو الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان ينتج الانسان  
وحده حيوان وهو باطل وبيان الغلط ان قوله الانسان وحده كاتب  
مشمول على قضيتين احدهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان ليس  
بكاتب المأخوذة من ضم وحده الى الانسان اذ قوله الانسان وحده كاتب  
يستلزم ان غير الانسان ليس بكاتب فهاتان قضيتان والتاء ضم كل  
واحدة صغرى الى كبرى القياس بأن يقال الانسان كاتب وكل كاتب  
حيوان ينتج الانسان حيوان وغير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب  
حيوان وهذا عقيم لعدم إيجاب الصغرى فنشأ الغلط اقامة مقدمتين مقام  
مقدمة واحدة المغالطة لاتفيد بذاتها بل بشبهها الحق ولولا قصور التمييز  
لأنتم لها صناعة ( قوله قياس ) جنس شمل المغالطة وباقي أنواع القياس  
( قوله شبيهة بالحق الخ ) فصل مخرج باقي أقسام القياس فلا تكون  
مقدماتها حقا بل شبيهة بهاما من حيث المادة أو الصورة أو من حيث  
المعنى السمد المغالطة قياس فاسد صورة أو مادة يتألف من قضايا مشبهة  
للاوليات أو المشهورات من جهة اللفظ أو المعنى والوهميات مشبهة  
بالمشهورات معنى فساد المغالطة أعم ولا تفيد بذاتها بل بمشابهتها ولولا  
قصور التمييز لما تم لها صناعة ( قوله وهمية كاذبة ) قال السعد في شرح  
الشمسية الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها وهم الانسان في غير المحسوسات  
قياسا عليها كما يقال ان وراء العالم خلاء لا يتناهى كما يحكم على كل جسم  
بأنه متعجز لا درا كه ان كل جسم مشاهد محسوس متعجز ولولا دفع النقل  
والشرع لكانت من الاوليات واحتز بقوله في غير المحسوسات عن أحكام

( والمغالطة قياس مؤلف  
من مقدمات كاذبة شبيهة  
بالحق أو بالمشهور أو من  
مقدمات وهمية كاذبة



بسمها لا تقيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ولها أنواع  
بحسب مستعملها وما يستعملها فيه فمن أوهم بذلك المواقم أنه حكيم. مستنبط  
لبراهين يسمى سوفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل  
التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا عاريا ومنها نوع يستعمله  
الجهلة وهو أن يقيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويغضبه  
كأن يسه أو ييب كلامه أو يظهر له عيا يرفقه فيه أو يقطع كلامه  
أو يترب عليه بمباراة غير مأوفة أو يخرج به عن محل النزاع ويسمى

الوهم في المحسوسات فإن العقل يصدقها وأما في المقولات الصرفة فهي  
كاذبة بدليل أنه يساعد العقل في مقدمات يتنازع في تدعيمها  
ولا يقبها نحو الميت جاد وكل جاد لا يخاف منه فالعقل يحكم بأن الميت  
لا يخاف منه والوهم يقف ولا يحكم (نفيه) أحكام الوهم أكثر  
وأشهر من أحكام العقل لأنها أقرب إلى المحسوسات وأوقع في الضمائر  
(قوله وهي) أي الله لطة (قوله بسمها) أي المؤلف من شبهة بالحق  
أو المشهور والمؤلف من وهمية كاذبة (قوله لا تقيد يقينا ولا ظنا) السمد  
والعرض منها أسكات الخصم وتقليطه وأقوي منافقها الاحتراز عنها  
عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه \* فمن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه  
(قوله ولها) أي المغالطة (قوله أنواع ظاهرة) أنها متباينة وكلام  
السمد يقيد أنها متحدة الذات مخنفة بالاعتبار قال السمد المفيد للتصديق  
الجازم غير الحق هو السفطة والتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه  
حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف هو المشاغبة وهما تحت قسم واحد  
وهي المغالطة (قوله بذلك) أي المذكور من الشبه بالحق الخ (قوله حكيم)  
أي عالم بالحكمة الطبيعية أو الإلهية (قوله سوفسطائيا) أي منسوباً  
لـ سوفسطا وهي الحكمة الموهمة والعلم الزخرف لأن معنى سوف العلم  
ومعنى اسطا مزخرف وباطل وغلط (قوله مشاغبا) أي مهيج الشر (قوله  
مماربا) أي مجاد لا يقال مرتا فرس استخرجت جريه وكل من المماربين  
يستخرج كلام الآخر برهان الدين المغالطة مشتركة بين الفياس  
المذكور والمذكورة (قوله ومنها) أي المغالطة (قوله يشغل فكره) أي



هذا النوع المتخالفة الخارجية وهو مع أنه أقبح أنواع المنة لطة لقصد  
فعله ايذاء خصمه وايهام الموام أنه قهره وأسكته أكثر استعمالا في  
زماننا لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين ومحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم  
بالحق وانما من جهة الصورة كقولنا في صورة فرس منقوشة على  
جدار أو غيره هذه فرس وكل فرس صهال ينتج هذه الصورة صهالة  
وسبب التلط فيه اشتباه الفرس المجازي الذي هو محمول الصغرى  
بالحقبة الذي هو موضوع الكبرى واما من جهة المعنى كقولنا

ليقل ادراكه ونفهمه فيضله ويظهر عليه ( قوله الخارجية ) لكونها  
بأجنبي خارج عن المتكلم فيه ( قوله لقصد فاعله الخ ) علة لقوله أقبح ( قوله  
أكثر استعمالا الخ ) خبر هو ( قوله بالقوانين ) أي المباحنة نعم هذا النوع  
كالم الذي يداوى به الامراض الخبيثة الزمنة في الاجساد القبيحة  
فيدفع بها من قصد الاستخفاف والتشويش وافساد العقائد على المسلمين  
ولم يدر عليه الا به كما وقع للناسي البقلاني حين اقبله لمجلس المناظرة  
وفيه ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة قالت قائلا جاءكم الشيطان فسمه  
الناسي فلما جلس اقبل عليهم قائلا اما أرسلنا الشياطين على الكافر بن  
توزهم أزا ومن ذلك انه سأل بعضهم مدرسا فقال هذا الذي تقرأه من  
الاصول مريضا بأن السائل لا يفرق بينه وبين غيره ليغظه فله السائل  
لم يلتبس على بلم النوراة مريضا بأنه كان يهوديا ومن ذلك قول بعضهم  
متفتتا هل يجوز الجمع بين الليل والنهار وهو أعور فقال له جمع الله تعالى  
بينهما في وجه فضحك الحاضرون وأفهم ومن ذلك قول بعضهم التبة  
عرض لا يقي زمانين فكيف يطلب استعمارها من أول العدل لا آخره  
فقال له تالله انك اني ضللك القديم مريضا بأنه حديث اسلام ( قوله  
من جهة الصورة ) أي عدم شرط الانتاج ككون صغرى الشكل الاول  
سالبة أو كبراء جزئية أو عدم تكرر الحد الاوسط فيه أي واما من جهة  
المادة بأن تكون المقدمتان أو احدهما كاذبة شبيهة بالحق ( قوله هذا  
الفرس صهال ) أي وهذا باطل محال فان أراد بالفرس في الصغرى  
الصورة فالقياس فاسد من جهة صورته لعدم تكرر الحد الاوسط



كل انسان وفرس انسان وكل انسان وفرس فرس ينتج بعض الانسان  
فرس وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدمتين غير موجود اذ ليس  
لنا موجود يصدق عليه أنه انسان وفرس وكقولنا كل انسان بشر  
وكل بشر ضحك ينتج كل انسان ضحك وسبب الغلط فيه ما به من  
المصادرة على المطلوب لما مر في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن  
تكون قولاً آخر وهي هنا ليست كذلك بل هي عين إحدى المقدمتين  
لمرافة الانسان للبشر ومن غير اليقينية

فيه وان أريد به فيها الفرس الحقيقية فإداه من جهة مادته الكذب  
صغراء (قوله كل انسان وفرس انسان الخ) هذه شبيهة بالقضية صادقة  
نحو كل حيوان ناطق حيوان التي هي آراية لان كل من تصور الكل  
والجزء حزم بأن الجزء لازم لكله فموضوع كل من القضيتين كل وله  
أجزاء ولما كان موضوع القضية الأولى وهو الانسان والفرس غير  
صادق على ذات واحدة كانت القضية كاذبة بخلاف الكل الذي هو  
موضوع القضية الثانية لما كان صادقاً على ذات واحدة كانت صادقة  
(قوله بعض الانسان فرس) أي لان المثال المذكور من الشكل الثالث  
لوضع الاوسط في المقدمتين ويرد للاول بمكس الصغرى وهي موجبة  
كلية فكسها موجبة جزئية فيصير هكذا بعض الانسان انسان وفرس  
وكل انسان وفرس فرس فبعض الانسان فرس وهو كاذب ولاخل  
في القياس من جهة صورته لان صغراء موجبة واحدة مقدمته كلية  
وتكرر فيه الاوسط موضوعاً فيهما فخلله من جهة معناه (قوله من  
المصادرة على المطلوب) أي جعل الاوسط نفس الاصغر كثال الشارح  
أو نفس الاكبر بتبديل اللفظ بمرادفه نحو كل انسان متفكر وكل متفكر  
ناطق فالنتيجة في الاول عين الكبرى وفي الثاني عين الصغرى بيان  
(قوله لما مر) علة لاقتضاء المصادرة الغلط (قوله من تعريف) أي  
فيه (قوله ان النتيجة الخ) بيان لما (قوله وهي) أي النتيجة (قوله هنا)  
أي قوله كل انسان بشر الخ (قوله إحدى المقدمتين) أي الكبرى وهي  
كل بشر ضحك (قوله لمرافة الانسان الخ) علة لقوله عين إحدى



الاستقراء الناقص وهو حكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا  
كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ استقراء بما شاهدنا ويجوز

المقدمتين (قوله الاستقراء الناقص) تقدم أنه والتخيل خرجا من تعريف  
القياس بقوله لزم عنها لذاتها قول آخر ومثال الاستقراء الناقص  
كل حيوان إما إنسان أو فرس أو حمار وكل إنسان يحرك فكه الأسفل  
عند مضغه وكل فرس كذلك وكل حمار كذلك فكل حيوان كذلك  
وهي كاذبة الكذب المنفري لأن الحيوان ليس محصورا في المذكورات  
فقد يكون من أفراد الخارجة عنها ما ليس كذلك لاسيما وقد ذكرنا أن  
التمساح يحرك فكه الأعلى عند مضغه واحتراز بالناقص عن التام فانه  
من اليقينيات نحو كل كلمة ما سم أو قل أو حرف وكل منها قول مفرد  
فهو قول مفرد (قوله وهو) أي الاستقراء الناقص (قوله حكم على  
كلي الخ) في تيسر فان الاستقراء تتبع أحكام أكثر أو كل الجزئيات  
ليحكم على كليها بحكمها السمد في شرح الشمسية فسروا الاستقراء بالحكم  
على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وقالوا أكثر جزئياته لأن الحكم  
لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقبلا كذا  
قيل وفيه بحث لأن الحكم إذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثر  
ضرورة وقد صرح القوم بأن الاستقراء ينقسم إلى تام وهو القياس المقسم  
والناقص وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء  
المفيد للظن دون العلم وفي تفسيرهم تيسر ظاهر فالاستقراء حجة موصلة إلى  
النصديق الذي هو الحكم الكلي فاثبات الحكم الكلي هو المطلوب من  
الاستقراء لأنفسه فكانهم أرادوا إثبات المطلوب بالاستقراء هو إثبات  
حكم كلي لوجوده في أكثر جزئياته والصحيح في تفسير قول حجة الاسلام هو  
تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشملها وهو الموافق لتفسير  
الفارابي (قوله لوجوده) أي الحكم (قوله جزئياته) أي الكلي المحكوم  
عليه وأخرج بقوله في أكثر الاستقراء التام (قوله استقراء) أي استدلالا  
(قوله بما شاهدنا) أي بحكمه وصورة قياسه كل حيوان إما إنسان  
أو بهيمة أو طير وكل من هذه يحرك فكه الأسفل عند مضغه فاستقراء



في بعض الافراد ما يخالف ذلك كالتمساح لما قيل انه يحرك فكاه الاعلى  
والتمثيل وهو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوتيه في جزئي آخر لمعنى  
مشارك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا (والعمدة) أي ما يعتمد عليه من  
هذه القياسات (هو البرهان) لتركيبه من المقدمات البقية واسكونه  
كافيا في كتاب العلوم التصديقية والله سبحانه وتعالى أعلم

والعمدة) في التوصل الى  
المجهولات التصديقية  
(هو البرهان) لتركيبه من  
اليقينات والحمد لله الذي  
بعمته تم الصالحات والصلاة  
والسلام على سيدنا محمد  
الواسطة في كل الخيرات  
وعلى آله وأصحابه ذوى  
المفاخر والكمالات كتبه  
محمد عيش راجيا من الله  
سبحانه وتعالى اللطف في  
كل الحالات والعفو والاحسان  
في كل الاوقات لاربع ان  
بقيت من شهر ربيع الثانى  
من عام ستة وتسعين ومائتين  
والف من هجرة خاتم  
النبيين صلوات الله سبحانه  
وتعالى وسلامه عليهم  
أجمعين والحمد لله رب  
العالمين

كاذبة لان الحيوان لم ينحصر فيما ذكر فقد يكون غيرها من الحيوان  
لا يحرك فكاه الاسفل عنده بل الاعلى كالتمساح (قوله في بعض الافراد)  
أي للحيوان (قوله ما يخالف ذلك) أي تحريك الاسفل بأن يحرك  
الاعلى (قوله انه) أي التمساح (قوله والتمثيل) عطف على الاستقراء  
التامس فهو من غير اليقينات (قوله وهو) أي التمثيل (قوله اثبات  
حكم الخ) السعد فسروا التمثيل باثبات الحكم في جزئي لثبوتيه في جزئي  
آخر لمعنى مشترك بينهما وفيه تسامح مثل مامر في تفسير الاستقراء  
والاصوب انه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما لثبت في المشبه  
الحكم الثابت في المشبه به الممثل بذلك المعنى كقوله السماء حارة لانها  
كالت في التأليف الذي هو علة الحدوث فاذا رد الى صورة القياس  
صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حار فالحلل فيه من جهة  
الكبرى بخلاف الاستقراء فخلله من جهة صفراء فالجزئي الاول اصغر  
والجزء الثانى شبيه والحكم أكبر والمعنى المشترك أوسط اه (قوله لثبوتيه)  
أي الحكم (قوله لمعنى مشترك بينهما) أي الجزئين علة للاثبات (قوله  
يسمونه) أي التمثيل (قوله من هذه القياسات) أي البرهان والجدل  
والخطابة والشعر والمناظرة (قوله لا غير أخذه) من تعريف الطرفين  
المفيد للمعنى (قوله التصديقية) أي المنسوبة للتصديق نسبة الجزئيات  
لكليها والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم  
\* (قال المؤلف حفظه الله) \*

كتبه عبادة محمد عيش المالكي عني عنه أمين ثم ضحوة يوم الاحد ثمانية  
ان بقيت من ربيع الثاني سنة ثلاث وثمانين ومائتين والف من هجرة من له  
غاية الشرف صلى الله عليه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين



\*( بسم الله الرحمن الرحيم )\*

يقول أفقر الورى وأحق من يرى محمد عبد الفتاح عيش المنسوب  
الى جده صفوة قریش بلفه الله والمسلمين أرغد عيش الحمد لله أكبر  
قضية تنتج أنواع الخبرات الدنيوية والدينية والصلاة والسلام على رسوله  
وآله وصحبه أحسن تصور يصدق الفكر بتوصيله الى السعادة المطلقة  
الدائمة الابدية ( أما بعد ) فلما ظهر ظهور الشمس في الرابعة ليس  
دونها غمام شرح ايساغوجي في المنطق لشيخ الاسلام فانه لتحقيق  
نفعه تداوله الخاص والعام واعتنى بالكتابة عليه جمع من الائمة  
الاعلام وكان أجمل ما كتب عليه من الحواشي وغيره بالقياس اليه  
في حيز الثلاثي حاشية شيخنا الامام الاوحد المحقق والهام الامجد  
المدقق الشيخ محمد عيش من فاق الاواخر والاوائل فكان جديرا  
بقول القائل

من كاز فوق محل الشمس منزله \* فليس رفعتني ولا يضع  
مفتي المالكية أبي عبدالله زادنا الله واياه والمسلمين توفيقا لمبارضاه  
فلعمري انها حاشية بافت في الحسن فاينه ورق في التحقيق نهايته  
فمقودها نضيد وفرائدها فريده سخرني الله سبحانه وتعالى لطبع  
هذه الحاشية مع الترحح الاجل الامثل وانما للفائدة وضنا شرحا  
للشيخ المحني المذكور رغبة في نفع الطلاب ورجاء لكثرة الثواب  
لحقق الله عند انشروع الرجاء لحسن التية واخلاص الالتجاء  
وذلك بمطبعة النيل المصرية الكائن محلها بجوار الرياض الازهرية  
ادارة راجي عفو ربه القادر ( حضرة مصطفى بك شاكر وأخيه )  
وكان الفراغ من طبعه في أوائل عام سنة ١٣٣٠ هجرية  
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين



\* فهرست حاشية المنطق على شرح ايساغوجي \*

خطبة الشارح	١٠
مبحث اللفظ والدلالة	٢٢
تقسيم اللفظ الى مفرد والى مؤلف	٣٣
تقسيم المفرد الى كلي والى جزئي	٣٨
بيان الكلمات	٤٣
مبحث القول الشارح	٦٠
مبحث القضايا	٧١
مبحث التناقض	٩٩
مبحث العكس	١٠٧
مبحث القياس	١١٦
مبحث القياس الاقتراني	١٢١
مبحث القياس الاستثنائي	١٤١
مبحث الرهان	١٤٥
مبحث الجدول	١٥٥
مبحث اللغة لطة	١٥٣

(تمت)



المكتبة العربية للعلوم  
الطبية والفنية والعلوم  
الطبية والفنية والعلوم

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درج الأترک خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٢٥١٢٠٨٤٧